الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (322)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	35
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	49
حقوق الانسان في العالم	130

الصحة النفسية تقدم مطويات لإسناد طالبات براعم الوطن بعنوان معا لنتجاوز الأزمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس6 محرم 1433هـ - 1 ديسمبر 2011م
http://al-madina.com/node/341931

حسام الضفيان - جدة

قام فريق طبي نفسي بزيارة مدرسة براعم الوطن يوم أمس بالدعم من د. سهيل مدير مستشفى الصحة النفسية ود. محمد شاوش استشاري الطب النفسي بالصحة النفسية، بإرسال مجموعة الاطباء النفسيين الى المدرسة لدراسة الحالات المتضررة نفسيا وتوعية الطالبات والمعلمات والتوضيح لهم عن أرشادات إضطراب مابعد الصدمة، وإعطائهم الدعم المعنوي والأجتماعي والتوضيح لهم عن كيفية التعامل مع الصدمة واخبارهم انه ما يشعرون به من احساس بالذنب شعور خاطئ يجب تعديله عند المعلمات والطالبات. كما قامو بتوزيع «مطويات» على الطالبات والمعلمات بعنوان «معا لنتجاوز الأزمة» بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والجمعية السعودية للطب النفسي والجمعية السعودية لرعاية الطفولة تساعدهم على الزيادة في توعية وسائل السلامة وإرشادات العلاج النفسي. وألتقت «المدينة» بالفريق النسائي الذي تواجد في المدرسة يوم أمس، وقالت د.مها طلعان طبيبة في مستشفى الطب النفسي بجدة»: «مجرد إنتقالهم الى مبنى آخر سيساعد في تحسين الحالة النفسية للطالبات ويشعرهن بالأمان ومن الأمور الواجب الأخذ بها بعين الاعتبار للمساعدة في تحسين حالات الطالبات واطلاعهن على وسائل السلامة ومخارج وسلالم الطوارئ الموجودة بالمدرسة وأضافت اضطراب مابعد الحادثة ممكن أن يظهر تأثيره من يومين الى 30 عاما وإذا ماحصل الأن تنفيس ومعالجة هذه الحالات بطريقة صحيحة وتدخل الدعم المعنوي ومساعدتها على ان تعود الى حياتها الطبيعية سوف يضاعف التأثير ويصعب علاجه فيما بعد. وأكدت على من تحتاج الى علاج نفسي فعليها التوجه الى العيادات الأولية بمركز الصفا يوميا من الـ 6 مساء وحتى العاشرة من السبت الى الأربعاء مشيرة أنه يوجد بها اخصائيين نفسيين واجتماعيين للكشف على مثل هذه الحالات ومعالجتها.

جمعية حقوق الإنسان تطالب بالدوريات.. والأهالي ينتقدون تأخر الإسعاف

تعرية مواطن بعد سلبه في شارع بحرازات جدة

المصدر : صحيفة سبق الخميس6 محرم 1433هـ - 1 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34125

عبدالله الراجحي - سبق - جدة: سلب مجهولون مواطناً أمواله وجردوه من ملابسه، بعدما أوسعوه ضرباً، وألقوه عارياً في أحد شوارع حي الحرازات بجدة مساء اليوم.

أكد ذلك لـ"سبق" عضو جمعية حقوق الإنسان في جدة معتوق الشريف، الذي انتقد الجهات المختصة، متهماً إياها بعدم الاهتمام بحي الحرازات وتطويقه بدوريات أمنية تضمن للمواطن الحماية والاهتمام، موضحاً أن قريب المجني عليه لجأ إلى الجمعية بعد أن أثبت الحادثة لدى الجهات الأمنية، ولا يزال المصاب منوماً في مستشفى الثغر بجدة .

وكشف الشريف أن هذه هي الحالة الرابعة التي تسجل من جراء اعتداء مجهولين بتلك المنطقة على مواطنين، مرجعاً السبب إلى عدم وجود دوريات أمنية في المنطقة تحافظ على سلامة المواطن، وكذلك عدم وجود مركز شرطة، موضحاً أن الجمعية أوفدت مختصاً؛ للوقوف على الحالة والتحقيق في الأمر، ومن ثم مناقشة المختصين عن هذا الأمر.

وبدورهم عبر مواطنون في حي الحرازات عن استياءهم من ضعف الخدمات التي تقدم لحيهم مشيرين ان الهلال الاحمر تأخر في نقل المصاب الذي تعرض اليوم للضرب حيث أبلغ عن الحادث الساعة الثانية عشر ظهرا ولم يصل إلا الساعة الثانية بعد الظهر

العميد الجداوي : لا أعلم .. اسألوهم .. حقوق الإنسان لـ عكاظ : الفتيات الـ 5 ما زلن بريئات واتهام الدفاع المدني لا يعتد به قانونيا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111202/Con20111202460152.htm

نعيم تميم الحكيم ـ جدة

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن توجيه الاتهام للفتيات الخمس في قضية حريق مدرسة براعم الوطن لا يعتد به قانونيا، مشددين على أن الفتيات مازلن بريئات.

وأبدت الجمعية استعدادها للتكفل بتوكيل محامين للفتيات الخمس خصوصا والمتضررات نفسيا وجسديا عموما.

وأبان لـ «عكـاظ» مدير فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف استعداهم الكامل لتقديم دعم قانوني من توكيل محامين ومتابعة التحقيقات؛ حرصا على حقوق جميع الأطراف.

وشدد الشريف على حرص الجمعية على متابعة الظروف التي تم فيها التحقيق مع الطالبات الخمس، وهل كان هناك ضمانات لحمايتهم وهل حدث انتهاكات لحقوق الإنسان من عدمها، مؤكدا أن أبواب الجمعية مفتوحة للجميع.

وأفاد الشريف أن محاكمة الفتيات من عدمها يعود للنظام القضائي في المملكة والذي يسير ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية.

وأضاف الشريف «لا نريد أن نستبق الأحداث وما حدث هو مجرد إجراءات أولية ولم يتم التحقيق من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام». واستدرك الشريف «لكن عملية توجيه الاتهامات لا يعتد بها لأن الدفاع المدني جهة ضبط ولا يمكن أن يثبت الاتهام إلا من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام».

وأكد الشريف على أن الاتهام لم يثبت قانونيا «وإذا أحيلت القضية للمحكمة فسنتدخل في حينها لنعرف كيفية التحقيق وتنفيذ الأحكام، فهم أحداث ولابد أن تنطبق عليهم إجراءات محاكمة الأحداث»، رافضا (الشريف) أن يتم التصعيد في هذه القضية واستباق الأحداث في الوقت الراهن.

ولفت الشريف إلى أن الجميعة ستدعم قانونيا كافة المتضررات من الحادثة، مؤكدا حرصهم على ضمان حقوقهم المادية والمعنوية، وصيانتهم من أي عابث يريد النيل منها.

وأبان مدير فرع الجميعة أنهم سيناقشون مع الدفاع المدني إجراءات التحقيق مع الطالبات لضمان حقوقهن، مبينا أن محاكمة الفتيات في حال ثبتت عليهن التهمة لها نظام خاص وإجراءات محاكمة، مؤكدا أن العقوبات خاصة وستكون تربوية وسلوكية، مستدركا «لكن لا نريد القفز لهذه المرحلة فالتهمة لم تثبت عليهن».

وأفاد الشريف بأنه في حال ثبتت التهمة على الفتيات الخمس ولو كان ذلك بقصد عبثي فإن هذا الحادث ترتب عليه إزهاق أرواح وأضرار بالممتلكات، ولابد من عقاب رادع يليق بأعمارهن ويكون ضمن الإطار السلوكي التربوي.

وشدد على أن الجميعة حريصة على معاقبة المتسبب وحفظ حقوق جميع الأطراف، وستتابع القضية للتأكد من سير مجرى التحقيق والتأكد من الضمانات النظامية التي تتوافر لحفظ حقوق الفتيات وباقي الأطراف.

وخلص الشريف إلى أن الجميعة بصدد إعداد تقرير متكامل عن الحادثة ورفعه للجهات المتخصة، يتضمن مرئيات الجمعية حول القضية وتوصياتها لحماية المدارس من تكرار ما حدث في مدرسة براعم الوطن.

من جهته، اكتفى مدير إدارة الدفاع المدني في محافظة جدة العميد عبدالله جداوي بالتعليق على رأي المشرف على جمعية حقوق الإنسان بقوله، «لا أعلم اسألوهم لماذا لا يعتد بتحقيقنا قانونيا».

محاولات الزعزعة تزيد التلاحم

المصدر: جريدة الوطن السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=78004&CategoryID=5

الرياض :محمد الحليلي 2011-12-03 1:32 AM

أجمع علماء ومفكرون سنة وشيعة على تماسك اللحمة الوطنية السعودية أمام محاولات زعزعتها من الخارج، وخلافاً لما تروج له تقارير أجنبية .

وشددوا على أن "أحداث القطيف الأخيرة لن تخل بتماسك الشعب مع قيادته، وأن ما حصل عبارة عن محاولات فاشلة لـ"بث الفرقة"، مؤكدين رفضهم لتعميم الخطأ على أهالي المنطقة.

وقال عضو هيئة كبار العلماء في المملكة الشيخ قيس المبارك لـ"الوطن" أمس "إن أعمال العنف المتطرفة التي حدثت ضررها يعم البلاد ، وإن آحاد الناس عادةً تُعمِّم الإساءة والشرّ، وكأنها صدرت من جمهور أهل القطيف، مؤكداً أنهم حريصون على اللحمة الوطنية.

وأشار عضو مجلس الشورى الدكتور محمد الخنيزي إلى أن "أحداث القطيف لم تغير من أبنائها، بل زادت تلاحمهم بقيادتهم ووطنهم."

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن "التلاحم بين الشعب والقيادة في مثل هذه الظروف يجب أن يكون أكثر من ذي قبل ."

على الرغم من محاولة بعض التقارير الأجنبية الزعم بأن أحداث القطيف ساهمت في خلخلة النسيج المجتمعي بكافة مكوناته الفكرية والعقدية، إلا أن إجماعا لعلماء ومفكرين "سنة وشيعة"، أكد تماسك اللحمة الوطنية أمام محاولات زعزعتها من الخارج، حيث أجمعوا على أن الأحداث التي شهدتها القطيف مؤخراً لن تخل بتماسك الشعب مع قيادته، وأن ما حصل عبارة عن محاولات فاشلة لـ"بث الفرقة"، مؤكدين رفضهم تعميم الخطأ على أهالي المنطقة .

عضو هيئة كبار العلماء في المملكة الشيخ قيس المبارك، قال لـ"الوطن" أمس "إن من أخطر الأعمال أنْ تصدر من بعض أبناء المسلمين تصرُّفات تتنافى مع قيم الإسلام ومبادئه، وتفضي إلى تشويه صورته النقية المشرقة، ومن ذلك ما صدر من تصرُّفات مشينة من شباب ظلموا أنفسهم وأهليهم في العوامية والقطيف."

وأكد الشيخ المبارك أن أعمال العنف المتطرفة، التي حدثت هناك من حرق واعتداء على رجال الأمن يعم ضررها البلاد كلّها، بل إنّ ضررها أشدُّ وأكبر على ذويهم في القطيف والعوامية، مضيفا أن "آحاد الناس عادةً تُعمِّم الإساءة والشرّ، وكأنها صدرت من جمهور أهل القطيف، فما أشدّ قبح هذا العمل حين عاد ضرره على أهلهم وذويهم، وما أشد فرح الشيطان من شباب جعلوا ولاءهم لغير أهليهم، بل خارج بلادهم، وكان عليهم أن يجعلوا ولاءهم لله ورسوله، لا أنْ يلتفتوا لمشعلي الفتن من الخارج."

ولفت المبارك إلى أنه كان على مثيري الفتنة الاقتداء بالخليفة الراشد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. قائلا "كان عليهم أنْ يَسَعهم ما وَسِعَ سيّدَ الشجعان سيدنا علياً عليه من الله السلامُ والرحمة والبركات، وقد ارتضاهُ السنة والشيعة، وجميعهم يرونه من خُلّص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وارتَضَوْا خُلُقَه وهَدْيه، حين تمثّلَ الخلقَ الإسلاميّ النبيل في تعامله مع الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه.

وأضاف المبارك مستدركا "فعلى فَرض القول بأن سيدَنا علياً رضي الله عنه صاحَبَ الصحابة وخالَطهم تقية، وكذلك زوّج ابنته وفلذة كبده مِن سيدنا عمرَ رضي الله عنه، وسَمّى مِن أولاده: أبو بكر وعمر، ففعلَ كلّ ذلك تقية كما يقولون. أليس واجبُنا جميعا سُنّة وشيعة، أن نَهتدي بهديه، وأن نتمثّلَ خُلُقَه رضي الله عنه وعليه السلام، ونسير على سيره ."

وقال الشيخ منصور السلمان، إن مدينة القطيف كجزء من أجزاء هذا الوطن، لن تتغير مع مجريات الأمور التي تمر بها، ولا يحتاج أبناؤها إلى المزايدة على ولائهم للوطن، فهم كمواطنين جزء من نسيجه، يهدفون إلى رعايتهم والعناية بهم من قادة هذا البلد، والقيام بواجباتهم تجاه وطنهم.

وأضاف "لا شك أن هناك أيادي تبحث عن علاج أي مشكلة تواجه أبناء هذا الوطن، وخصوصاً أن قادته يتميزون بالحكمة في معالجة الأمور، كما أن أبناء القطيف حريصون على التمسك باللحمة الوطنية التي تتحقق بإنجاز المهمات المنوطة بها". من جانبه، أشار عضو مجلس الشورى الدكتور محمد الخنيزي إلى أن الأحداث التي مرت بها القطيف لم تغير من أبنائها، بل زادت من تلاحم الناس ونظرتهم للقيادة، لافتاً إلى التعايش القديم بين السنة والشيعة في منطقة القطيف، التي تعيش فيها قبائل الخوالد، والهواجر، وأهالي تاروت ودارين، الذين أثبتوا قيم التآخي والمحبة فيما بينهم .
وأضاف الخنيزي في إشارة إلى التعامل الحكيم من قبل القيادة مع الأحداث بقوله "كلما أثير موضوع يدعو إلى الفتنة، نجد أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد يفتح مجلسه، ويذهب إليه أهالي القطيف مؤكدين ولاءهم وانتماءهم، وفي المقابل تبدي القيادة تفهمها، وتحاور من لديهم مطالب، وتحقق بعضها."
إلى ذلك، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، إن التلاحم بين الشعب والقيادة في مثل هذه الظروف يجب أن يكون أكثر من ذي قبل، ولا بد من النظر إلى المصلحة العليا قبل كل شيء، وخاصة من قبل الشباب المغرر بهم، مشيراً إلى أن مثل هذه الأحداث لن تؤثر على اللحمة الوطنية، فالجميع مواطنون يتمتعون بحق المواطنة، ولا يجب أن يكون لما حدث أبعاد تمس العلاقة بين السنة والشيعة في المملكة، والولاء يجب أن يكون للوطن، وليس لأطراف خارجية، ولا أحد يشكك في أن الجميع مواطنون- سنة وشيعة - وأن ولاءهم لهذا البلد.

برنامج حقوقي يستهدف الطفل والمرأة والرجل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111204/Con20111204460721.htm

غنيان الهذلي ـ مكة المكرمة

تنظم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برنامجا تثقيفيا عالميا يعرف الرجل والمرأة والطفل بالحقوق والواجبات الإنسانية، في سوق الضيافة في مكة المكرمة الخميس المقبل.

وتتخلل البرنامج أنشطة ترفيهية وتوزيع مطبوعات الجمعية وإصداراتها التي تتنوع بين 15 عنوانا، تشمل ضرورة معرفة أنظمة مزاولة المهن، التعريف بحقوق المتهم، الأخطاء الطبية وحقوق المرضى، تجليات حقوق الإنسان في المملكة، الصورة الذهنية لحقوق الإنسان، حقوق العاملين غير السعوديين، تصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد، التعريف بالنظام الأساسي لحقوق الإنسان، وتوضيح أسباب وأشكال العنف ضد الأطفال، لرفع الوعي والإدراك الثقافي ضمن برامج هادفة تستهدف كافة شرائح المجتمع. وأكد لـ«عكاظ» المشرف على مكتب جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة وعضو مجلس الشورى سليمان الزايدي أنه استشعارا لأهمية حقوق الإنسان وتفعيلا لدور الجمعية التثقيفي والتوعوي، فإن المكتب يرغب في تنظيم معرض توعوي لعرض مطبوعات الجمعية وإصداراتها، والتعريف بالحقوق والواجبات.

الازدواجية تدفع قضايا العنف ضد الأطفال إلى مهب الريح

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342471

عبدالله المانع - عبدالله الزهراني - الدمام

ادى تزايد عدد الاطفال المعنفين في جميع المناطق الى ظهور اصوات عديدة تدعو الى انشاء هيئة خاصة لحمايتهم في اطار توحيد الجهود لمواجهة هذه الظاهرة التي باتت تؤرق المجتمع. وعلى الرغم من الدعوات العديدة لمواجهة هذا الامر الذي ينشأ بالدرجة الاولى نتيجة الخلافات الاسرية والمخدرات، الا ان التحرك في هذا الاتجاه يسير ببطء شديد. ويؤدي بطء المعالجة وتشتتها بين اكثر من 10 جهات الى تعثر الجهود في حين يزداد العنف ضد الاطفال بشهادة القضاة انفسهم. وقد سعت وزارة الشؤون الاجتماعية الى مواجهة هذه الظاهرة من خلال تفعيل الرمز الرباعي (1919) ليكون الرقم الخاص للوصول إلى مركز الرد الآلي واستقبال بلاغات الإيذاء والعنف الأسري بالوزارة. وأشارت الوزارة إلى سعي الإدارة العامة للحماية الاجتماعية للتدخل السريع لإنقاذ ضحايا العنف الأسري بالتعاون مع لجان الحماية الاجتماعية في جميع المناطق. وعزت دراسات قامت بها الوزارة زيادة حالات العنف ضد الأطفال لارتفاع حالات الطلاق والخلافات بين الأبوين. وتوصي الدراسات بضرورة إبعاد الطفل الذي يتعرض للأذى عن أسرته في الحالات التي تكون الأسرة أو احد أفرادها هم المتسببون في إيقاع الأذى بالطفل، مشيرة إلى أن اسباب ذلك انخفاض المستوى الاقتصادي لأسرة الطفل. وجهل الوالدين ومشكلة الفقر وأوصت الدراسة التي أجرتها الأميرة الدكتورة منيرة بنت عبدالرحمن آل سعود بضرورة إيجاد نقاط للتعاون بين الشرطة والجهات ذات العلاقة بالأطفال وإيذائهم، كالمستشفيات والمدارس ودور الرعاية الاجتماعية للأطفال، وسن القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بالتعامل مع حالات الأطفال المتعرضين للإيذاء مع تحديد مفهوم موحد لما يمكن اعتباره إيذاء بوضع حدود له.

يقول المستشار القضائي الخاص والمستشار النفسي الشيخ صالح بن سعد اللحيدان ان الشريعة الاسلامية في الاصل حرمت تعنيف الاطفال ولكن الحكم في الشرع ليس واحدا فالطفل اذا ارتكب كبيرة من الكبائر يجب ان يعنف لكن بقدر، ولكن قبل التعنيف يجب ان يعلم.

واضاف ان اسباب تعنيف الاطفال كثيرة منها جهل الوالدين باسس التربية وفقدان المثل الاعلى في المنزل وعدم دقة المراقبة ومشاكل الطلاق واختلاط الاسر والعجلة في التصرف عند الخطأ وتصديق الشائعات، مشددا على اهمية دور الاسرة والتربية والتعليم والاعلام في الحد من العنف ضد الاطفال.

من جانب آخر قال القاضي بمحكمة القطيف الشيخ مطرف البشر ان المحاكم تأتيها قضايا تعنيف اطفال وفي الغالب مع الخلافات الزوجية نتيجة عناد الزوجين ويكون الاطفال هم الضحية لان عدم تقدير المسؤولية يترتب عليه العنف. وقال هناك قضايا اخرى تعدي وتحرش ضد الاطفال وغالبا تكون مرتبطة بالمخدرات مثل ان يتهم احدهم بالتحرش بابنته او بولده وبعد التحقيق والتتبع نجد ان المخدرات هي السبب فيتم سحب الاطفال لصالح الزوجة وربما يحكم عليه بالسجن على حسب تعديه وتجاوزه وجنايته

هيئة خاصة لحماية المعنفين

ويقول الاخصائي النفسي والاجتماعي عادل المالكي: يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة في مراقبة الأطفال داعيا الى تسهيل الاتصال بالجهات المختصة في حالة تعرض احد الاطفال للايذاء وانزال العقوبات الصارمة على المتسببين.

واضاف المالكي: مرحلة الطفولة مرحلة احساس مرهف والطفل لاينساها حتى المشيب وبالتالي تؤثر على سلوكه في الكبر وتعاملاته مع الاخرين. ولذالك نجد اكثر المعنفين هم من عانوا في طفولتهم. وطالب المالكي الجهات المختصة والمعنية بانشاء هيئة خاصة لحماية الاطفال المعنفين.

انشاء مراكز حماية للطفل

وقال مصدر مسؤول في برنامج الأمان الأسري الوطني، ان البرنامج يهدف إلى الانتهاء من 3 مراحل هي إنشاء مراكز حماية للطفل في جميع القطاعات الصحية، وإنشاء سجل وطني إلكتروني لتسجيل حالات إساءة معاملة الأطفال الواردة للقطاع الصحي وربطها بمركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، كما يعمل البرنامج في مرحلة عمله الثالثة على التعاون مع لجان الحماية الاجتماعية وربطها بمراكز حماية الطفل في القطاع الصحي ولجان الحماية الاجتماعية وذلك بهدف إدخال المعلومات الوافية عن جميع حالات إيذاء الأطفال في القطاع الصحي. واشار الى تسجيل 15 حالة عنف أسري ضد الأطفال في المملكة عام 2010، وأن 80% من حالات وفاة الأطفال المعنفين نجمت عن إصابات في رؤوس المتوفين ويظهر سبب الوفاة عند الفحص الأولي توقف في التنفس، بينما تظهر الفحوصات الدقيقة تمزقا في المخ، ونزيفًا داخليا ينتج عن الخض والهز العنيف للطفل. ويبين التقرير السنوي للسجل الوطني عن برنامج الأمان الوطني إحصائيات دقيقة لكل حالات تعنيف الصغار التي تم تسجيلها بين عامي 2009 و 2010، وضمنها حالات إساءة معاملة الأطفال في القطاع الصحي. ودعا المتخصصين إلى التدقيق في الأسباب الحقيقية لإصابات الرأس والكسور لدى الأطفال، حين يزعم ذووهم أنها ناتجة عن السقوط من السرير أو الدرج، قائلة إن عددا من حالات العنف ضد الأطفال انتهت إلى قضايا جنائية. وسخر التقرير من تبرير الآباء المعنفين لكسور الجسد، وإصابات الرأس لأطفالهم، لدى الإتيان بهم إلى المستشفيات،

داعيا المتخصصين إلى البحث وراء الأسباب الخفية في إصابات الأطفال. وقالت الاخصائية الاجتماعية الهنوف الدوسري أن تنصل الآباء من تربية الأبناء يتسبب في نشأة أبناء غير أسوياء، وسمت هذا التصرف تجاه الأبناء بالعنف الصامت والذي تراه أكثر عنفا من العنف الجسدي، مبينة أن غياب وعي السيدات عن حقوقهن وحقوق أطفالهن أهم أسباب انتهاك الآباء لهذه الحقوق. واضافت أن الكثير من أفراد المجتمع يعرفون العنف ضد الأطفال بالضرب والاعتداء فقط، ولا يرون أن الإهمال من أسوأ أنواع العنف النفسي الموجه ضد الأطفال، مؤكدة أن تهرب الآباء من تربية الأبناء يندرج تحت بند الإهمال وهو نوع من أنواع العنف النفسي. وبينت أن حرمان الأبناء من الهوية إحدى وسائل العنف ضد الأبناء، مشيرة الى ان ذلك يعنى حرمانهم من التعليم وبناء مستقبل مشرق نتيجة إهمالهم وعنادهم للأم أو تهرب من المسؤولية،

وترى أيضا أن الكثير من الآباء يترفعون عن مشاركة الأبناء في استذكار دروسهم، ولا يرون أن هذا التصرف إهمال حقيقي لأبنائهم، ويجمع العديد من المختصين على إدراج قضية إهمال الآباء لتربية الأبناء تحت مسمى العنف النفسي الموجه ضدهم.. وأكد الباحثون أن الحالات المسجلة في حقوق الإنسان والمحاكم لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الأطفال المهمشين والمعرضين للإهمال من قبل آبائهم، بيد أن الواقع يرصد أعدادا هائلة من هذه الحالات داخل المجتمع. وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن قضايا إهمال الآباء للأبناء من أكثر القضايا التي ترد للفروع بالمناطق مبينة أن هذه الفئة من الآباء مثال غير جيد شرعا ولا نظاما بسبب تخليهم عن المسؤوليات الأساسية والشرعية تجاه الأبناء سواء فيما يتعلق بالتربية والنفقة والرعاية والاهتمام. وأوضحت أن أكبر عدد من هذه القضايا يتعلق بالحرمان من النفقة والمال أو الاتجاه للمخدرات وعدم العناية بالنواحي القانونية للأبناء كاستخراج شهادة ميلاد وإضافتهم في دفتر العائلة وتسجيلهم في مدارس، واكد أن هذه التصرفات تدخل تحت مظلة العنف ضد الأبناء، حيث إن للعنف أشكالا كثيرة منها العنف النفسي والجسدي والعنف الاقتصادي والعنف القانوني. وأكدت حقوق الانسان أن ضعف الوازع الديني أهم أسباب قضايا إهمال الآباء لأبنائهم.

الشورى يرفع نظام العنف ضد الأطفال إلى المقام السامي

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور طلال بكري ان مجلس الشورى رفع لمقام خادم الحرمين الشريفين نظام العنف ضد الاطفال بعد الانتهاء من دراسته منذ اكثر من ثلاثة اشهر. وقال بكري في تصريح لـ «المدينة» ان النظام يتضمن مواد عديدة تقضي بتجريم عمل الطفل في اعمال لا تليق به مثل المجالات العسكرية والتسول وغيرها، مشيرا الى ان هذا النظام يحفظ حقوق الطفل من حيث الهوية الوطنية والتعليم الالزامي وابعاده عن اماكن الخطر والوقوف ضد أي عنف الاطفال في الاسر. كما كشف عن دراسة حالية في مجلس الشورى لنظام الحماية من الايذاء، مشيرا الى ان الهدف من هذا النظام هو حماية الاسرة كاملة من الايذاء مهما كان سواء جسدي او جنسي او نفسي وغيرها.

اليوسف: 17 لجنة لحماية المرأة والطفل.. وإحصاءات الأطفال المعنفين غير دقيقة

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف أن الاحصائيات حول الاطفال المعنفين ما زالت غير دقيقة، مشيرًا إلى أن هناك خلطًا بين العنف والقضايا الجنائية وقضايا الطلاق والحضانة، ولذلك يحتاج الموضوع إلى دراسة من واقع إحصائيات دقيقة لمعرفة حجم المشكلة بتعاون جميع الأجهزة التي تتعامل مع الأطفال، ودعا الى مراعاة الإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال وإيجاد آلية عمل ومهام تحدد لذلك.

وقال لـ «المدينة»: ترد إلينا بالوزارة بعض بلاغات العنف ضد الأطفال، ولكن معظم هذه البلاغات تكون مرتبطة بخلاف

بين الزوجين على حضانة الأطفال، ولا تتعلق بعنف حقيقي مباشر على الطفل وبذلك تُحل معظم هذه الخلافات عن طريق القضاء، فإذا لم يثبت العنف بتقارير طبية فلا نستطيع إحصاء كل ما يرد على أنه حالة عنف ويحتاج ذلك إلى مزيد من التدقيق والملاحظة. وعن طريقة معالجة حالات العنف ضد الأطفال بعد ظهورها. قال اليوسف تقوم الوزارة والجهات المشاركة بجهود حثيثة للتصدي لظاهرة العنف بصفة عامة ضد المرأة والطفل وذلك من خلال تأسيس إدارة عامة للحماية الاجتماعية يتبعها (17) لجنة حماية اجتماعية بالمناطق والمحافظات، كما ان لديها مركز تلقي البلاغات ضد العنف يعمل بواقع (16) ساعة يوميًا. وعن التنسيق بين الشؤون الاجتماعية وجهات أخرى أكد اليوسف أنّ الوزارة تقوم بالتنسيق مع كافة الجهات المهتمة بقضايا العنف الأسري بصفة عامة وقضايا العنف ضد الأطفال بصفة خاصة سواء كانت جهات حكومية أو أهلية ومن هذه الجهات إمارات المناطق وعدد من الوزارات ومركز الأمان الأسري الوطني، هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك المستشفيات التي يردها حالات يتضح عليها وجود عنف حيث يتم الإبلاغ عن هذه الحالات وتقوم الوزارة بعمل الإجراء اللازم عليها

حقوق الإنسان: المجتمع يعاني من عدم إدراك حقوقه

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=78071&CategoryID=5

مكة المكرمة: هاني قفاص 2011-12-04 1:25 AM

أوضح المشرف على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان بن عواض الزايدي أن المجتمع لا يزال يعاني من عدم الإدراك الكامل لحقوقه.

مشيراً إلى أن القائمين على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يستشعرون هذا الأمر، وذلك من خلال القضايا التي تصل لمكاتب الجمعية على وجه العموم، ومكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة على وجه الخصوص. لافتاً إلى وجود شريحة من المواطنين والمقيمين لا تدرك حقوقها وواجباتها لذلك رأت الجمعية ضرورة وأهمية القيام بتوعيتها والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، والعمل على تعريف كافة شرائح المجتمع بحقوقهم وواجباتهم التي لهم والحقوق والواجبات التي عليهم.

يأتي ذلك، متزامناً مع تنظيم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلة في مكتبها بالعاصمة المقدسة مساء الخميس المقبل، معرضاً توعويا بعنوان "أنا إنسان ..إذاً لي حقوق" وذلك بقاعة المعارض بسوق الضيافة، وسيتضمن المعرض تقديم عدد من مطبوعات الجمعية وإصداراتها المتنوعة.

الرقابة على السجون" تتدخل لإنهاء تجاوزات بتوقيف حرس حدود الخوبة

المصدر: جريدة الوطن الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=78051&CategoryID=5

الرياض :عبدالله فلاح 2011-12-04 1:15 AM

تجاوبت هيئة التحقيق والادعاء العام بجازان ممثلة في دائرة الرقابة على السجون وتنفيذ الأحكام مع طلب للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة الموقوفين بتوقيف العين الحارة بحرس الحدود في الخوبة .

وأكد رئيس فرع الهيئة بجازان الدكتور إبراهيم عطيف في برقية عاجلة -اطلعت عليها الوطن- أنه تم انتقال عضو الدائرة المختصة إلى توقيف قطاع حرس الحدود بالخوبة ومقابلة الموقوفين وسماع شكواهم وملاحظاتهم، وبحث ما يتعلق بها مع المسؤولين بالقطاع والتأكيد عليهم بسرعة إحالة المتهمين لجهة الاختصاص وتوفير المكان الملائم لتوقيفهم، وإحالة من يحتاجون للرعاية الصحية إلى المستشفيات وتوفيرالطعام لهم.

ولفت عطيف إلى أنها تمت مخاطبة قيادة حرس الحدود بقطاع الخوبة وأرفق صورة من خطاب الجمعية الذي نص على: أنه من خلال الجولة التفتيشية الرقابية لأعضاء دائرة الرقابة على السجون على التوقيف طرفكم منتصف رمضان الماضي لوحظ تكدس عدد كبير جدا من الموقوفين داخل التوقيف حيث وجد 168 موقوفا ما بين قضايا ومتسللين، وتأخر إصدار التقارير والبصمات لبعضهم، إضافة إلى تأخر إحالة بعض الموقوفين إلى جهة الاختصاص أو قيادة حرس الحدود بالمنطقة."

ودعا الخطاب إلى الإفادة عن أسباب ما أشير إليه، والإجراءات المتخذه حيال ذلك وليكن بصفة عاجلة .

وجاء تحرك جمعية حقوق الإنسان بعد تلقيها شكوى من أحد الموقوفين من سوء المعاملة والتغذية، إضافة إلى وجود أمراض منتشرة بين النزلاء دون عزل المصابين منهم حسبما يذكر المشتكي.

حقوق الإنسان تطالب باستمرار التحاق طلاب الهوية المؤقتة بالدراسة المسائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/04/article_603824.html

خلف الخميسي من الرياض
طالبت جمعية حقوق الإنسان السعودية وزارة التربية والتعليم بالتراجع عن قرار تعليق دراسة طلاب من حاملي الهويات المؤقتة في الفترة المسائية، على اعتبار أن لهذه الفئة معالجات قائمة لدى الجهات المختصة، ولا يمكن شمولهم بمنع غير السعوديين من الالتحاق بالمدارس الحكومية، وذلك ردا على صدور قرار من تعليم الرياض يوجه المدارس بتعليق دراسة الطلاب غير السعوديين في الفترة المسائية (التعليم الليلي .(
وفيما أبلغت إدارة تعليم الرياض مدارس المنطقة بوقف تسجيل غير السعوديين وتوجيههم للدراسة بالانتساب على نظام المنازل أو التسجيل في المدارس الأهلية الليلية، قال لـ "الاقتصادية" فهد المهيزع مدير عام الاختبارات والقبول في وزارة التربية والتعليم: إن قبول الطلاب غير السعوديين يخضع لإمكانية المدارس وميزانياتها، أو يحالون إلى التعليم الأهلي .
وأوضح المهيزع أنه بعد مخاطبات بين الجهات المختصة، اعتبر الطلاب والطالبات من حاملي البطاقة المؤقتة ذات السنوات الخمس أجانب، بسبب عدم حصولهم على الهوية الوطنية وكذلك رقم سجل مدني سعودي، مؤكداً أن الشهادات التي يحصلون عليها عبارة عن مشاهد مؤقتة بدرجاتهم حتى لا يحرموا من إكمال تعليمهم الجامعي، لكنهم غير مستوفي البيانات الشخصية.

عضو شورى يطالب إدارة المرور بتدارك هفوات ساهر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://al-madina.com/node/342680

محمد البيضاني - الباحة
ناشد عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالرحمن العناد جهاز المرور أن يتدارك بعض الهفوات التي وقع بها في تطبيق نظام ساهر، كالتخفي لاصطياد أكبر عدد ممكن من المخالفين، وعليه أن يعمل على جعل الكاميرات واضحة للعيان، ووضع لوحات تحذيرية كافية؛ لأن الهدف الأساس من هذا النظام، ومن نظام المرور هو الحد من المخالفات والتهوّر، وليس القبض على المخالفين، وكلنا مع الحد من المخالفات التي تتسبب في كثير من الحوادث، وتكبد المملكة خسائر فادحة بالأرواح، والإصابات والخسائر المادية .
وقال لـ «المدينة» إن الاعتداء على تجهيزات ساهر، عربات كانت، أو كاميرات، أو غيرها، يعتبر اعتداء على ملكيات سواء عامة أو خاصة.

أب وأم يهجران فلذة كبدهما المعوقة .. وحقوق الإنسان:
حالة داليا تعنيف أسري ونتابع القضية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111205/Con20111205460783.htm

افتخار باحفين ـ جازان

ترك وجود طفلة معوقة في الخامسة من عمرها، منومة في مستشفى جازان العام بلا مرافق، صورة مأساوية في نفوس المرضى المنومين والمراجعين الذين علموا بقصتها المؤلمة، خاصة أن الطفلة محرومة من حنان الأم والأب نتيجة لظروف أسرية عاصفة أدت إلى طلاقهما، انتقلت بعدها للإقامة مع جدها لأمها وثلاثة أشقاء لوالدتها، يعاني أحدهم من صعوبة في النطق.

ولوصول الطفلة للمستشفى قصة أخرى، إذ ذكر حمزة عقيلي ـ فاعل خير كما عرف عن نفسه ـ أن الطفلة المعوقة عاشت بعد طلاق والديها في رعاية جدها في ظروف معيشية صعبة في منزل يفتقر لأبسط مقومات الحياة، ويضيف: كنت في زيارة لصديق وهو جار لأقرباء الطفلة في حي الروضة في جازان، وأثناء وجودي هناك نما إلى سمعي بكاء متواصل صادر من المنزل وقريب من مكان تواجدنا، وبتقفي أثر الصوت علمت أنه من غرفة في الدور الثاني من نفس البناية، وبدخولي الغرفة هالني منظر طفلة صغيرة معوقة تعيش في بيئة لا تتوافر فيها أدنى مقومات الحياة الكريمة.

وزاد: لمحت الطفلة المعوقة مستلقية على البلاط تبكي بصوت مرتفع، وتمسك بيدها أكياسا بلاستيكية تضعها في فمها وحالتها مزرية وفي صحة حرجة، فاتصلت بالهلال الأحمر الذي تولى مهمة نقلها للمستشفى، عقبها توجهت مع جدها وأخوالها إلى مستشفى جازان العام وتم استقبالها في غرفة الطوارئ ومن خلال الفحوصات اتضح أنها تعاني من فقر دم ومصابة بالأنيميا الحادة وبحاجة لنقل دم عاجل، فضلا عن إصابتها بشلل دماغي وتخلف عقلي وجسمي وشلل رباعي.

وأضاف عقيلي «طلب قسم الاستقبال في المستشفى إثبات الطفلة بشهادة ميلاد، فاتصل خالها بوالدتها لإبلاغها بوضع ابنتها، إلا أن ردها كان قاسيا للغاية ولا يحمل أدنى عاطفة إنسانية ولا مشاعر الأمومة، حيث طلبت من شقيها ترك الطفلة عند بوابة أي مسجد، وهذا الحديث سمعه كل المتواجدين عبر سماعة الجوال ـ على حد قوله». وتابع: طلبت من جد الطفلة وأخوالها التوجه للشرطة وإبلاغهم بأمر الطفلة بناء على رغبة المستشفى كونها لا تحمل شهادة ميلاد أو أي إثبات يؤكد هويتها ويثبت صلة قرابة جدها وخالها لها، وبعد مرور ست ساعات طلبت من الجد المكوث مع الطفلة في المستشفى، إلا أنه اختفى عن الأنظار وغادر المستشفى بعد ساعة من مرافقته لها، فاتصل بي المستشفى لأن الطفلة باتت دون مرافق، فطبت مرة أخرى من خالها محمد بمرافقتها مقابل مبلغ مالي ووفرت لها الحليب والحفائظ وصرفت عليها طلبا للأجر ولكن بعد أربعة أيام غادر الخال غرفة تنويم الرجال تاركا داليا وحدها، بعدها تم نقلها إلى قسم تنويم الأطفال في القسم النساء.«

وأردف: مضى على وجودها في المستشفى أسبوعان، حيث باشرت في 1432/12/21هـ، وتم إبلاغ حقوق الإنسان الشرطة بالقضية، فيما خاطب مستشفى جازان الشؤون الاجتماعية لاستلام الطفلة بعد تماثلها للشفاء وإخضاعها للتأهيل الشامل. ويضيف: استلمت الأربعاء الماضي خطاب تحويل من مستشفى جازان إلى التأهيل الشامل بعد إنهاء الإجراءات مع الشرطة والجهات المعنية الأخرى، ورغم ذلك لم يتم التحويل ومازالت الطفلة في المستشفى.

وأوضح العقيلي أن جد الطفلة أقر في التحقيق أن والدي الطفلة المنفصلين بالطلاق قبل أربع سنوات تقريبا لا يرغبان في حضانتها، مشيرا إلى تقدمه ببلاغ لحقوق الإنسان ومطالبته باسم فاعل خير، بالتدخل والنظر في وضع الطفلة ومساعدتها وتسريع إجراءاتها مع جهات الاختصاص، خصوصا أنها معنفة أسريا كونها بعيدة عن حضانة والديها وتعيش في عزلة مع جدها وأخوالها في ظروف معيشية سيئة وفاقدة للرعاية والحنان وباتت مشردة دون ملجأ أو مأوى أو عطف .

»عكاظ» زارت منزل جد الطفلة، حيث عاشت داليا مع أشقاء والدتها وجدها في غرفة بحمام في الدور الثاني في بناية سكنية في حي الروضة في جازان، وهي غرفة تفتقر لأدنى مقومات الحياة، فالمنزل خال من النساء ودون أجهزة

كهربائية وأسرة وخزائن ملابس، فقط الملاحظ وفرشة على البلاط، حيث كانت تنام داليا لمدة عامين قبل نقلها للمستشفى، والجد نفسه يعاني من مشاكل صحية وليس مسجلا في الضمان الاجتماعي ويحتاج للمساعدة، وهنا ذكر الجد أنه تولى رعاية الطفلة بعد رفض والديها حضانتها. ويضيف: نتولى رعايتها أنا وأبنائي محمد، أحمد، وإبراهيم ولكنهم لا يحسنون التعامل معها كونها معوقة وتحتاج إلى رعاية خاصة. وزاد «تخلت والدتها عن حضانتها وطلبت تركها عند أي مسجد»، وتابع: والد الطفلة كان موقوفا في السجن ومتزوجا بأخرى وأثناء سجنه ذهبت بالطفلة إلى أهل والدها إلا أنهم رفضوا استلامها وعند خروجه من السجن رفض أيضا استلامها، فالطفلة منذ ولادتها عاشت في قسم الحضانة، وبعد انفصال والديها وزواج الأم عاشت فترة قصيرة معها قبل أن تتخلى عنها نهائيا، فيما بين خال الطفلة محمد، أن شقيقته تخلت عن طفلتها بصفة نهائية. ويضيف: توليت مهمة تنظيفها وإطعامها وتبديل الحفاظات لها، مشيرا إلى أن الطفلة كثير البكاء والصراخ خاصة في الليل، وخلص إلى القول: جميعنا بلا عمل، وشقيقي أحمد يعاني من التوحد ومصاب بمرض نفسي وتعليمنا متواضع وظروفنا المادية صعبة.

إلى ذلك، أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان الدكتور أحمد يحيى بهكلي، تلقي الجمعية بلاغا بخصوص الطفلة المعوقة من قبل فاعل خير، وتم فتح ملف للقضية، ووجه مستشار الجمعية بدراسة الحالة للتأكد من وضعها، وسيتم مخاطبة الشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية، لبحث الحالة الاجتماعية لأسرة الطفلة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تأخر الشؤون الاجتماعية في استلام الطفلة من صحة جازان، وأيضا أسباب تخلي والديها عن حضانتها، فيما اعتبر مستشار الجمعية العباس بن حسن بشير الحالة، حالة تعنيف أسري، مؤكدا متابعة الجمعية للقضية وتأمين حياة كريمة للطفلة.

يحتمين داخل مستشفى عسير منذ 40 يوماً هرباً من تعذيب على مدى 19 عاماً

3 جهات تتقاذف مسؤولية حماية 3 شقيقات من عنف والدهن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/05/article688773.html

أبها – حياة الغامدي:

تقاذفت جهات عدة المسؤولية تجاه ثلاث معنفات مازلن يحتمين بمستشفى عسير المركزي منذ أكثر من 40 يوماً بعد تعرضهن للعنف على مدار 19 عاماً على يد والدهن وأشقائهن السبعة ومن ثم مجتمعهن .

في الوقت الذي اكتفت فيه الشؤون الاجتماعية بزيارة خاطفة لهن بمنزل والدهن اختتمتها بتوقيعهن على جميع أقوالهن، فيما لا تزال هيئة حقوق الإنسان تؤكد أن دورها رقابي، وبدأت في تحركات وصفت بالبطيئة ولا ترتقي إلى مستوى أحداث قضية الفتيات الثلاث .

إدارة المستشفى تطالبهن بالمغادرة..«دار الملاحظة» ترفض استقبالهن...«دار الأيتام» انتظار

إلا أن دور الحماية بأبها اكتفت بنصح الفتيات للعودة إلى منزل والدهن وإقناعهن بأنه مهما بلغت درجة العنف إلا أنه يبقى والدهن ذلك النصح لم يرق للفتيات لما تعرضن له من انتهاك حقوقهن الإنسانية .

قضية المعنفات الثلاث دخلت الأسبوع الماضي منعطفاً جديداً بعد أن طالبتهن إدارة مستشفى عسير المركزي بالمغادرة إلا أنهن رفضن العودة إلى منزل والدهن وبدأن في التوسل إلى إدارة المستشفى التي منحتهمن مؤخراً، وقتا حتى يجدن لهن مأوى وقبولا من دار الأيتام بذات المنطقة بعد رفضهن للدخول لدار الملاحظة بحجة عدم ارتكابهن لأي مخالفة تجعلهن يدخلن إلى الدار .

في الوقت الذي بدأن في تحركات احترازية منها رفع خطاب لإمارة منطقة عسير يطالبن فيه إيداعهن دار الأيتام عوضاً عن دار الملاحظة فيما لم تتجاوز مطالب الشقيقات الثلاث في مجملها سكنا آمناً يوفر لهن الأمن والحماية إلى جانب رغبتهن الملحة في الخدمة مقابل البقاء في دار أكثر أمناً من منزل والدهن .

مساعي هيئة حقوق الإنسان في قضية المعنفات بدأت بعد لجوء الكبيرة منهن إلى الاتصال بهيئة حقوق الإنسان بالرياض مطلع شهر يناير الماضي التي عملت بدورها « معاملة « وأخذت قرابة الأربعة أشهر إلى أن أرسلت للشؤون الاجتماعية التي هي الأخرى لم تحرك ساكنا إلا بعد مضي نحو ستة أشهر وبعد محاولات ومكالمات من الفتيات للنظر في وضعهن وزيارتهن والتي لم تخرج فيها الأخيرة عن زيارة خاطفة لا تتجاوز الخمس دقائق ووعدهن بتوفير حماية لهن .

»حقوق الإنسان»: دورنا رقابي...«الشؤون الاجتماعية» تكتفي بزيارة خاطفة...«دور الحماية» تطالبهن بالعودة

زيارة لجنة الشؤون الاجتماعية أتت بعد أن أخذت التدابير الأمنية لهن وذلك باستدعاء ولي أمر المعنفات وتدوينه لتعهد بعدم التعرض للجنة ما زاد الأمر سوءاً بين الفتيات ووالدهن، في وقت ظل أمنهن معلقا بين الجهات المعنية .

قضية المعنفات بدأت أيامها منذ 19 عاماً بعد انفصال والديهن عن بعضهما ما جعل الوالد يقودهن إلى زوجته التي تزوجها مسيارا وتسكن بحي منفوحة بالرياض ليقضين حياة بائسة فيها من التعذيب ومرارة العيش الكثير فاقدات لحنان والديهن، زوجة الأب عمدت إلى ممارسة التعذيب إلا أنها لم تحرمهن من التعليم والأكل والشرب وحضور المناسبات الاجتماعية التي حرمهن منها والدهن .

الفتيات يطالبن إمارة عسير إيداعهن في دار الأيتام

وقبل نحو 4 أعوام وبعد أن انفصل الوالد عن زوجته أضطر إلى أن يصطحب بناته الثلاث والعودة بهن إلى قريته في منطقة عسير جنوب السعودية وحبسهن داخل منزله بالقرية ومنعهن من حضور المناسبات الاجتماعية بما فيها الأعياد والاختلاط بأي من البشر بل إنه روج داخل القرية بأن بناته تعرضن لحالة من السحر جالباً إليهن عددا من الرقاة الشرعيين محاولة منه لعضلهن بطريقة غير مباشرة وحتى لا يتقدم لخطبتهن شاب .

جميع تلك الممارسات ما هي إلا محاولة قهر من والد الفتيات لأمهن بحسب ما أدلت به أكبرهن التي رفضت الإفصاح عن أسمائهن خشية أن يتعرضن للقتل من والدهن وأشقائهن، وذكرت بأن والدها ظل ل 4 أعوام يتجنب إدخالهن إلى المستشفيات الحكومية في حالة مرضهن حتى لا يكشف أمره جراء الكدمات التي تظهر على أجسادهن نتيجة ضربه المبرح لهن ، فيما يخصص لهن مصروفا شهريا قدر ب 300 ريال .

والدهن يهددهن بالحبس بعد خروجهن من المستشفى

شهود عيان عايشن وضع الفتيات داخل مستشفى عسير المركزي ووصفنه ل «الرياض» بالوضع المحزن والمخزي من قبل والدهن ووالدتهن التي هي الأخرى بدأت في ممارسة الضغوطات عليهن ليتقدمن بشكوى في المحكمة العامة بأبها محاولة منها هي الأخرى للنيل من والدهن ليدفع الفتيات ثمن ذلك كله، لافتات إلى أن والد الفتيات في كل زيارة يزور فيها بناته يهددهن ويتعهد بحبسهن في البدروم بعد خروجهن من المستشفى .

فالقضية التي تقدمن بها جرى تنازلهن عنها أواخر الأسبوع الماضي بعد أن أحال القاضي بالمحكمة العامة بأبها القضية إلى محكمة خميس مشيط بحجة مقر والدهن الأمر الذي دفع بهن للتنازل عنها بحجة عدم وجود محرم لهن ينقلهن من مستشفى عسير المركزي في أبها إلى محافظة خميس مشيط وهي مسافة قدرت بنحو 26 كلم ..جميع ذلك جاء خشية تقديم والدهن قضية ضدهن حول من نقلهن من المستشفى إلى مقر المحكمة .

مصدر بمستشفى عسير المركزي أكد ل «الرياض» أن إدارته منحت المعنفات 13 يوما إضافية حتى يجدن مأوى، مبدياً تعاطف إدارة المستشفى- مستدركاً - إلى أنه لا يحق للمستشفى التخلي وطردهن تحت أي ظرف كان حتى تجد الجهات المعنية حلا لقضيتهن، موضحاً أن الفتيات جميعهن بالغات وراشدات بحسب ما أدلى به المصدر حيث إن أكبرهن تبلغ من العمر 29 عاما بيد أن أصغرهن 22 سنة .

عضو جمعية حقوق الانسان معتوق الشريف أوضح بأن الشؤون الاجتماعية لا تستقبل قضايا العنف الا التي تحال لهم من قبل الشرطة وتكون عليها آثار العنف الجسدي بيد أن التي تحال من قبل منظمات حقوق الانسان والمستشفيات وتعرضن للعنف اللفظي أو الجسدي غير الظاهر لا يكون لهم ترحيب .

لافتا الى أن القائمين على الجمعية طالبوا أكثر من مرة بإيجاد دار ضيافة بكل منطقة تستضيف من تعرضت لعنف، ولكن لم تجد تلك المطالب أي ردود من وزارة الشؤون الاجتماعية على الرغم من الدعم المادي لهذه الجهة من قبل القيادة .

وكانت « الرياض « قد تناولت وضع المعنفات بمنطقة عسير في ظل عدم وجود دار للحماية وإدخالهن لدار العجزة ، فيما لا يزال الوضع على ما هو عليه حتى لحظة إعداد هذا الخبر.

البحث عن شبهة تجاهل الشكوى من الشرطة
فريق حقوقي لتقديم الدعم القانوني والنفسي لمعنَّفة جدة

المصدر : صحيفة سبق الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34351

عوض الفهمي - سبق - جدة: كلَّف فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة فريقاً نسائياً؛ للوقوف على حالة السيدة السعودية المعنَّفة "فاطمة"، التي تعرضت للضرب من زوجها في جدة، وأُدخلت مستشفى الملك فهد في حال خطيرة.

وأوضح عضو الجمعية معتوق الشريف أن فريقاً من القِسْم النسائي في الفرع مكوَّناً من الباحثة القانونية نورة التويم والاختصاصية الاجتماعية ليلى الحلواني سيقف غداً الثلاثاء على الحالة؛ لكتابة تقرير عنها وتقديم المساعدة القانونية للمعنَّفة

وقال: "تأكدنا من حالة العنف ضد المواطنة فاطمة، وأبلغنا بأنه عنف بدني مشين، يتنافى مع القيم والأخلاق الإنسانية."

وحول ما أُشيع أنها تقدمت للشرطة، وتجاهلت شكواها مسبقاً، قال الشريف: "هذا ما أُخبرنا به نحن، ولكن تقرير الزميلات في الفرع سيوضح إذا كان هناك تجاهل من قِبل الشرطة لشكوى المعنَّفة أم لا". مشيرا إلى أن من واجبات الشرطة حماية الناس.

وأضاف الشريف: "اتفقنا مع شرطة جدة على تعزيز حماية المعنفات والمعنفين من الأطفال، وطلبنا منهم إبلاغ القائمين على عمليات الشرطة (999) بألا يتجاهلوا اتصالات المعنفين، وزودناهم ببعض الكتيبات التي تبين مخاطر العنف ومخاطر عدم التجاوب مع حالات الاستغاثة."

وعن السكن للمعنفات قال: "هذه الإشكالية دائماً نعانيها؛ حيث إن الشؤون الاجتماعية، ورغم الدعم المالي المقدَّم لها، تتجاهل إيجاد مقار ضيافة للمعنفات."

وبيّن أن الجمعية تتطلع من المستشفيات إلى سرعة بلاغ الجمعية والجهات الحقوقية والأمنية في حالة مباشرة أي حالة عنف أو حالات يُشتبه فيها.

وكان مستشفى الملك فهد بجدة قد استقبل مساء أمس سيدة سعودية في العقد الرابع من العمر وهي تعاني جروحاً عدة في نواحٍ متفرقة من جسدها؛ نتيجة ضرب زوجها لها بآلة، قيل إنها "مفك

حقوق الإنسان تعد 8 يتامى ببطاقات هوية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111206/Con20111206461109.htm

حاتم المسعودي، غنيان الهذلي ـ مكة المكرمة

بين قطع خبز مبللة، ولحف ممزقة، تحت سقف منزل مستأجر، يقيم ثمانية يتامى محرومين من أبسط متطلبات الحياة . أكبرهم فتاة في الـ 21 من عمرها، أخذت على عاتقها مسؤولية الاعتناء بإخوتها، وإعداد الطعام لهم، وفتاة في العقد الثاني، أمية لم يتسن لها الالتحاق بالمدرسة، وطفل يحبو لم يتجاوز ربيعه الأول، يبحث عن صدر حنون .

»عكاظ» رافقت لجنة حقوق الإنسان إلى مقر سكن اليتامى، وسط حي ريع ذاخر، والذي لا يمكن الوصول إليه ـ لكثرة أزقته ـ بدون مرشد، وهناك استقبلنا فتى لم يكمل التاسعة عشرة قد أخذ على عاتقه مسؤولية أشقائه، كاشفا عن معاناتهم قائلا: «في غضون ستة أشهر من العام الماضي، فقدنا والدينا لمرض كانا يعانيان منه»، مشيرا أن جميع إخوته لا يحملون بطاقات شخصية، بحكم أن والدهم المتزوج من والدتهم غير السعودية، لم يضفهم في كرت العائلة منذ ولادتهم، ما زاد في معاناتهم.

ويكمل: «أنا وأشقائي لم نكمل تعليمنا، حيث لا يسمح لنا بمواصلة الدراسة بدون الهوية الوطنية، إضافة لحرماننا من العلاج، وغير ذلك من الحقوق.

من جانبه، أكد محمد كلنتن عضو جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة، سعيهم لإصدار بطاقات هوية لهؤلاء اليتامى، وذلك حتى يتمكنوا من مواصلة تعليمهم، سيما أن غالبيتهم صغار في السن، إضافة لتقديم بطاقة معيشة شهرية، وتوفير كسوة العيد، مشيرا إلى أن هناك مستوصفات تمول عن طريق الجمعية، تقدم لهم العلاج، مع مبلغ مالي بداية كل شهر لتوفير مستلزماتهم الأخرى.

ومن جانب آخر، أوضح مصدر في الضمان الاجتماعي أنه لم يصلهم أي طلب عن الأسرة، وحالما يتم ذلك ستدرس الحالة.

التوصيات ترفع لمقام خادم الحرمين

الأميرة صيتة ترعى ملتقى المرأة ما لها وما عليها السبت المقبل بمشاركة علماء ووزراء ومفكرين من الجنسين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/06/article689128.html

تغطية – محمد الغنيم و هدى السالم

ترعى صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز السبت المقبل ملتقى "المرأة السعودية مالها وماعليها" الذي ينظمه مركز باحثات لدراسات المرأة بمشاركة واسعة من العلماء والمفكرين والمختصين من الجنسين يتجاوز عددهم ألف شخصية مهتمة في هذا الشأن وذلك بفندق الرياض انتركونتنتال .

وأوضح أمين عام الملتقى والمشرف العام على مركز باحثات لدراسات المرأة الدكتور فؤاد العبدالكريم ل"الرياض"أن توصيات الملتقى سترفع لمقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله كما ستوجه لأصحاب القرار في الجهات ذات العلاقة بمحاور الملتقى في المجالين الاجتماعي والاقتصادي مشيراً إلى أن مخرجات الملتقى المهمة التي تمس حقوق المرأة قد ترفع لمجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان وبعض الجهات الاخرى على حسب ماسيخرج به المشاركون من رؤى وتوصيات في هذا الشأن المهم .

د.العبدالكريم:رصدنا تقارير لمنظمات أجنبية «مسيئة» للمرأة السعودية ونسعى لسد الفجوات والتواصل مع الجمعيات المحاربة للإجهاض والانفلات الجنسي

وأضاف ان الملتقى سيشارك فيه نخبة من أعضاء هيئة كبار العلماء والمشائخ والوزراء وعدد كبير من الأكاديميين المختصين والمهتمين بهذا الشأن من الرجال والنساء حيث تمت دعوتهم من أكثر من 20 مدينة ليمثلوا مختلف مناطق المملكة، مبيناً أن فكرة الملتقى انطلقت من خلال كثرة الحديث عن حقوق المرأة السعودية سواء من داخل المملكة أو من جهات خارجية وحان الوقت لأن نسمع للمرأة السعودية ونعرف بحقوقها وهمومها وكيف تحصل عليها وفق الأنظمة التي كفلتها لها الشريعة الاسلامية ووفق أنظمة الدولة .

وكشف العبدالكريم خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده ومديرة الإدارة النسائية بالمركز والمشرفة على اللجان النسائية بالملتقى الدكتورة نورة العمر ان المركز رصد أكثر من 14 تقريرا أجنبيا من منظمات عالمية كلها تتحدث عن حقوق المرأة السعودية بتضخيم ومبالغات كبيرة وفيها تجاهل لكثير من حقوقها ولازالت هذه الجهات تمارس دورها في هذا الجانب .

د.نورة العمر:بعض عادات وتقاليد المجتمع مخالفة للشريعة وهنالك أنظمة لم تجد مسارها الصحيح

وعن عدم دعوة مشاركين من خارج المملكة للملتقى قال العبدالكريم إننا رغبنا في مناقشة قضايانا في جو داخلي ولم ندعُ أحداً من الخارج لأن هذه قضيتنا وهذه مشاكلنا والآخرون قد لايعلمون حقيقة مجتمعنا أو يزايدون على الحقائق .

ولفت إلى أن الملتقى سيلقي الضوء عبر جلساته على مدى يومين على حقوق المرأة السعودية في الشريعة وحقوقها من خلال الأنظمة المتبعة في المملكة سعيا للربط بينهما وربطها بالواقع المعاش وسد الفجوة بينهما باقتراح آليات وإجراءات تضمن حصولها على كافة حقوقها الشرعية .

وفي سؤال ل"الرياض"حول تواصل المركز مع المنظمات الخارجية المعنية بقضايا المرأة لتصحيح الصورة المغلوطة عن المرأة السعودية أفاد أمين عام الملتقى أنهم يخططون بالفعل للتواصل مع تلك الجهات مستقبلاً مشيرا الى ان المركز حديث النشأة إلا أنه سيسعى للتواصل مع جمعيات تدعم الحقوق الشرعية للمرأة بشكل عام كالجمعيات التي تحارب الاجهاض والانفلات الجنسي وغيرها .

وأكد ل"الرياض"حول مناقشة الملتقى لقضية عمل المرأة بعد قرارات خادم الحرمين المعززة لعملها ولفتح مجالات أرحب لها في سوق العمل ،أكد أن ذلك قد يطرح ضمن مناقشات المشاركين في المحور الاقتصادي،وفي جانب طرح

الملتقى لقضية مشاكل المعلمات وحوادث السير أجاب العبدالكريم بأن الملتقى ليس جهة تحقيق لكن قد تتضمن اوراق العمل في المحور الاجتماعي هذاالجانب .
وأشار العبدالكريم الى ان العادات والتقاليد في المجتمع السعودي ليست كلها مخالفة للشريعة ولكن قد يكون هنالك مخالفات في بعض القضايا وهو ماسيناقش خلال جلسات الملتقى .
بدورها أكدت الدكتورة نورة العمر مديرة الإدارة النسائية بالمركز والمشرفة على اللجان النسائية بالملتقى أن هنالك حقوقا وأنظمة للمرأة في المجتمع لم تجد مسارها الصحيح لذا يسعى الملتقى لإبرازها وتلمس مشاكل المرأة السعودية وتوضيح الأخطاء التي تقع في المجتمع من باب العادات والتقاليد مما ليس له علاقة بالشريعة .
وأقرت د.العمر في حديثها بوجود أخطاء في المجتمع في مجال حقوق المرأة وقالت:هذاالملتقى لم يقم الا لذلك ويأتينا عبر المركز الكثير من المشاكل والقضايا عن المرأة التي يتم حفظها حتى يأتي الوقت لطرحها وتفعيلها عبر ملتقى أو دراسة أو ورش عمل أو غيرها .
وشددت في حديثها على ضرورة إبراز الانظمة التي تضمن وتكفل حقوق المرأة السعودية وتفعيل مايحتاج منها للتفعيل واصلاح الخلل الذي ينتج من خلال ربط بعض العادات والتقاليد بالشريعة التي لا علاقة لها بذلك مما ينتج عنه الكثير من المشاكل التي تمس المرأة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد أن العلاقة تاريخية .. الاجتماع السابع المنعقد في تبوك الأمر بالمعروف تعرض دراسة علمية تؤكد علاقتها الإيجابية بالمجتمع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/07/article_604801.html

نواف العنزي من تبوك

عرضت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أمس، دراسات علمية رأت فيها تأكيدا على العلاقة الوطيدة التي تربطها بالمجتمع والنظرة الإيجابية التي تجدها من أفراد المجتمع، وأن أعضاءها يحظون بتقبل كبيرة من شرائح المجتمع السعودي كافة. وناقشت الورقة التي طرحها الدكتور نوح بن يحيى الشهري عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز "صورة الهيئة الذهنية لدى أفراد المجتمع، المؤثرات والمعززات" في دراسة ميدانية على عينة قدرها 775 شابا وشابة تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى موافقة غالبية العينة على أسلوب التعامل من قبل أعضاء الهيئة للشباب بأسلوب حسن، أو من حيث اتسام أعضاء الهيئة بقلوب رحيمة، كما أظهرت نتائج الدراسة تقبل غالبية أفراد العينة لأعضاء الهيئة، وأنهم يحملون مشاعر إيجابية تجاه أعضاء الهيئة، وأن ضبط أعضاء الهيئة للسلوكيات والمظاهر العامة للشباب لا يعد تدخلا في خصوصيات الآخرين، كما أشارت النتائج إلى موافقة غالبية أفراد العينة على أهمية دور أعضاء الهيئة في المجتمع من حيث التوعية بالأمور الدينية والأخلاقية، ومدى مساهمتهم الفعالة في مكافحة الجرائم الأخلاقية وضبط سلوكيات أفراد المجتمع. وناقش الاجتماع السابع لمديري عموم فروع وإدارات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي عقد أمس في تبوك، علاقة الهيئة بالمجتمع السعودي، والصورة الذهنية للهيئة لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى تطلعات المجتمع تجاه الهيئة والدور الذي تقوم به تجاهه.

الأمير فهد بن سلطان لدى رعايته الاجتماع السابع للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي عقد في تبوك أمس .

وبدأت الجلسة الأولى للاجتماع الذي تم تدشينه تحت رعاية الأمير فهد بن سلطان، أمير منطقة تبوك، أمس، برئاسة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي حملت عنوان "العلاقة بين الهيئة والمجتمع"، حيث ناقشت الورقة الأولى "المجتمع السعودي وخصائصه" التي طرحها الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير، عضو مجلس الشورى، متناولا موضوعات وعناوين عدة من خلال ورقته، حيث تطرق إلى النشأة والتوحيد، والشيخ محمد بن عبد الوهاب والحركة الإصلاحية، والملك المؤسس عبد العزيز، والموقع والسكان، وخصائص المملكة"، إضافة إلى "التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وعواملها"، والعمالة الوافدة، ومستقبل المجتمع السعودي، وخلص إلى أن المجتمع السعودي قاد إصلاحات جبارة اقتصاديا واجتماعيا. وناقشت الورقة الثانية "أثر التغيرات المجتمعية في العلاقة بين الهيئة والمجتمع" للدكتور علي بن عبد الرحمن الرومي، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتطرق إلى مفهوم التغير الاجتماعي، وعوامل التغير الاجتماعي، والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، والعلاقة بين الهيئة والمجتمع. وأشار إلى أن العلاقة بين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمجتمع السعودي ممتدة تاريخيا، موضحا أنه يمكن تفكيك علاقة الهيئة بالمجتمع إلى ثلاثة مستويات، هي: "المبدأ، والمؤسسة والممارسة". وبيّن الدكتور الرومي أن المبدأ يعد من المبادئ الأساسية التي يؤمن بها أفراد المجتمع، مفيدا بارتباط نشأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنشأة الدولة، ومستوى الممارسة أكسب جهاز الهيئة ثقة المجتمع من خلال ما يقوم به جهود في مكافحة صور من الفساد ذات طبيعة حساسة في المجتمع السعودي. وفي الورقة الرابعة تمت مناقشة تطلعات

المجتمع تجاه الهيئة التي طرحها الدكتور سليمان بن عبد الله العقيل، عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، مشيرا إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة إسلامية أوجبت على المجتمع؛ وذلك بغية صلاحه واستقراره وأمنه. وتطرق الدكتور العقيل من خلال ورقته إلى التوجيه النظري من خلال ممارسة العمل الاجتماعي، وطرق تحليل الفعل، من خلال النظرية الاجتماعية، وتطلعات المجتمع تجاه الهيئة كمؤسسة اجتماعية في المجتمع، وكنظام اجتماعي وتنظيمي.
من جهته، أوضح الشيخ عبد العزيز بن حمين الحميّن، الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن الاجتماع يأتي امتدادا للاجتماعات السابقة التي "ولله الحمد" عالجت كثيرا من القضايا التي تهم عمل الهيئة الميداني والإداري والتقني والتوعوي والتوجيهي. وأبرز في كلمته التي ألقاها في بداية الاجتماع ما حققته الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من تقدم في التحول التقني في التعاملات الإلكترونية التي وصلت إلى مصاف الأجهزة المتقدمة، كما هو في تقييم تحول التقنيات الإلكترونية، منوها بنجاح أعمال الرئاسة في موسم هذا الحج ومساندتها أجهزة الدولة في خدمة حجاج بيت الله الحرام، وعززت ذلك في مجال التوعية والتوجيه، وفي العمل الميداني فيما يتعلق بالضبط، وفق الأنظمة والتعليمات واحترام حقوق الآخرين.

الهيئة : ليس لدينا "عيون" بالجامعات ولا ندخل حرمها

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37576.html

كشف المتحدث الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد المحسن القفاري عن تغطية جميع مناطق المملكة بالاتصال اللاسلكي وربطها بغرف العمليات بنسبة 100 بالمائة، مشيرا الى ان تلك الغرف تتابع وتوجه وترصد ويتم من خلالها التواصل بين فرق الهيئة .

وعن تعاون الهيئة مع الجامعات قال : هناك تعاون مع الجامعات وشراكة علمية وبحثية وعملية وتدريبية ولم يتم بين الهيئة وأي جامعة تشغيل مندوبين أو مندوبات في الجامعات، وأوضح ان هناك حرما للجامعات وإذا احتاجت الهيئة أي أمر تتعاون فيه مع الجامعة، مشيرا فى الوقت نفسه الى عدم وجود اتفاقيات مع الجامعات لدخول الحرم الجامعي. وعن حادث عضو الهيئة وطبيبة مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر قال القفاري: القضية انتهت وحقق فيها عن طريق الهيئة وأجريت دراسة للآراء، وتم رفع الأمر للجهات المختصة بمعرفة الهيئة، وقال: إن الهدف الرئيس للهيئة من الاجتماع السابع الذي يعقد حاليا بتبوك هو التعرف على سبل تطوير النشاط الميداني في كافة المجالات، وأكد القفاري ان أهم معيار للتوظيف بالهيئة هو الحصول على شهادة جامعية خاصة في العمل الميداني، مشددا على حاجة الهيئة لنوع من الوعي وان يكون العضو متميزا في تخصصه مثل الحاسب الآلي وتقنية المعلومات. أما الوظائف الفنية والخدمية والادارية فيمكن التقدم لها بمؤهل أقل من الشهادة الجامعية، وقال : أرى ان شرط المؤهل الجامعي للتوظيف في "الهيئة" ليس تعجيزيا، فهناك عدد كبير من الشباب حاصلون على الشهادة الجامعية وعددهم يغطي الاحتياج، وقال: عند وجود فرص وظيفية سيتم إشغالها بالكوادر المناسبة. وحول دراسات قضية الابتزاز التى وجه بها خادم الحرمين الشريفين قبل أربعة أعوام ، قال القفاري: إن الهيئة من أول الجهات التي درست القضية ورفعتها للمقام السامي الكريم على شكل دراسة بالتعاون مع عدة جهات. كما طبقت بعض الاجراءات قبل عام ونصف العام، وأضاف ان هناك حلولا جيدة لقضية الابتزاز وان هذه الظاهرة في انحسار وأصبح مستواها متدنيا وفي سبيلها للزوال. وكان مديرو فروع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد بدأوا أمس في تبوك جلسات الاجتماع السابع لمديري عموم الفروع والإدارات العامة، بعنوان "الهيئة والمجتمع" برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك، وقال الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز الحمين في كلمته : إن الرئاسة العامة للهيئة، حققت مرحلة متقدمة في التحول التقني في التعاملات الإلكترونية التي وصلت إلى مصاف الأجهزة المتقدمة في التحول التقني كما هو في تقييم تحول التقنيات الالكترونية، ونوه بنجاح أعمال الرئاسة في موسم الحج، وكانت الجلسة الأولى قد انطلقت برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، بعنوان "العلاقة بين الهيئة والمجتمع"، وناقشت الورقة الأولى "المجتمع السعودي وخصائصه" التي طرحها عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الجوير، وتطرق إلى النشأة والتوحيد والشيخ محمد بن عبد الوهاب والحركة الإصلاحية والملك المؤسس عبد العزيز والموقع والسكان وخصائص المملكة". كما بحث " التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وعواملها"، والعمالة الوافدة وخلص إلى أن المجتمع السعودي قاد إصلاحات جبارة اقتصاديا واجتماعيا، وبحثت الورقة الثانية "أثر التغيرات المجتمعية في العلاقة بين الهيئة والمجتمع" لعضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور علي الرومي، وقال : يمكن تفكيك علاقة الهيئة بالمجتمع إلى ثلاثة مستويات هي: "المبدأ والمؤسسة والممارسة"، وناقشت الورقة الثالثة لعضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز الدكتور نوح الشهري "صورة الهيئة الذهنية لدى أفراد المجتمع، المؤثرات والمعززات" في دراسة ميدانية على 775 شاباً وشابة تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما، وأشارت نتائجها الى موافقة غالبية العينة على أسلوب تعامل أعضاء الهيئة للشباب بأسلوب حسن وتقبل غالبية أفراد العينة لأعضاءها، وأن ضبط أعضاء الهيئة للسلوكيات والمظاهر العامة للشباب لا يعد تدخلا في خصوصيات الآخرين، فيما رصدت الورقة الرابعة لعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور سليمان العقيل، تطلعات المجتمع تجاه الهيئة

جمعية حماية تتابع "معنفة المفك" بعد نجاتها من الموت محام للترافع عنها وراتب شهري لمساعدتها ومنزل خاص يؤويها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=78453&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 07-12-2011 AM 12:07

كلفت الشؤون الاجتماعية جمعية "حماية" بمتابعة حالة "معنفة المفك" التي ترقد حاليا بمستشفى الملك فهد بجدة، وإعداد دراسة مفصلة عن حالتها، وأسباب تعنيفها، وتكليف محام بالترافع عنها أمام القضاء، وصرف مرتب شهري لمساعدتها على العيش، وتأمين منزل خاص بها بناء على رغبتها عدم دخول دار الحماية الاجتماعية .

أكد ذلك مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أمس، وأضاف أنهم خاطبوا الجهات المعنية مطالبين بسرعة القبض على المتهم بتعنيف السيدة وهو "زوجها"، والتحقيق معه في واقعة الاعتداء .

وكانت السيدة تعرضت لعنف أسري قبل أيام من قبل زوجها الذي سدد لها عشرات الطعنات بمفك حديدي في أجزاء مختلفة من جسدها، ونجت من الموت.

وتفاعلت جهات قانونية وحقوقية مع قضية المرأة المعنفة، وقال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف إن "الجمعية كلفت فريقا نسائيا ضم في عضويته الباحثة القانونية نورة التويم، والاختصاصية الاجتماعية ليلى حلواني، بالوقوف على وضع المواطنة، وإعداد تقرير عن حالتها النفسية، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال الواقعة.

من جهته، أكد مشرف هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني لـ"الوطن"، أن الهيئة تواصلت مع شرطة جدة لمعرفة ما توصلت إليه في سبيل إلقاء القبض على الزوج المعتدي، مؤكدا أن مدير مركز شرطة النزهة بجدة أكد أن البحث ما زال جاريا للقبض عليه، تمهيدا لإحالته لهيئة التحقيق والادعاء العام .

"الوطن" زارت المواطنة المعنفة التي تبلغ من العمر 35 عاما وتقيم تحت حراسة مشددة في قسم العناية المركزة بالمستشفى، ووجه بها مدير المستشفى الدكتور سالم باسلامة، بإشراف قسم الخدمة الاجتماعية، ورعاية الاختصاصية هناء الحربي، إلا أنها لم تستطع الحديث بسبب آلام الجراح التي طالت معظم أجزاء جسمها، مكتفية بدموعها .

شقيقة المعنفة التي لازمتها منذ دخولها إلى المستشفى أول أمس، قالت إن أختها أم لطفلتين، وحامل في الشهور الأولى، وانتقلت قبل شهرين من إحدى محافظات منطقة عسير للعيش في جدة، وإن أول خروج لها من منزلها كان إلى غرفة العناية المركزة بمستشفى الملك فهد، بعد تعرضها لضربات قاسية بآلة حادة وجهها لها زوجها ووالد بناتها الذي ظل يضربها طيلة 5 ساعات متواصلة، حسب ادعائها.

وروت لـ"الوطن" قصة تعنيف شقيقتها، مؤكدة أن هذه الواقعة هي امتداد لمسلسل عنف مستمر كانت تتعرض له شقيقتها باستمرار على يد زوجها، وقالت إن مأساتها بدأت منذ العام الأول لزواجها، وطلقها زوجها مرتين، وعادت إليه خوفا من نظرة المجتمع لها كمطلقة، وأملا في البقاء مع بنتيها التي لا تستطيع أن تفارقهما .

وأشارت إلى أن شقيقتها تعيش حالة دائمة من الرعب، لتعرضها للضرب باستمرار من قبل زوجها أمام طفلتيها .

وحول تفاصيل الواقعة، أكدت أنها تلقت اتصالا من جيران شقيقتها المعنفة، وأسرعت لمنزلها لتجدها خارج المنزل، وفي حالة إغماء تامة، ونقلتها إلى المستشفى.

من جهتها، قالت مشرفة القسم النسائي للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية القرشي إن المرأة لا تزال مهددة، وإن ذلك يعود للتهاون في اتخاذ إجراءات رادعة بحق مثل هؤلاء المعنفين، مشيرة إلى أن تكرار العنف، وعودة الضحية للجلاد واقع أصبح ملموسا، بسبب منع المرأة من حضانة أطفالها .

من جانبه، أكد المشرف على حالة السيدة استشاري الجراحة بمستشفى الملك فهد الدكتور فهد كركشان أن "المعنفة أدخلت إلى قسم العناية المركزة منذ يومين، وتعاني من عدة جروح، وتقطعات في الجسد، وكدمات في العين والوجه، ومناطق مختلفة من الجسم، نتيجة تعرضها للضرب بآلة حادة، وأظهر التحليل أنها حامل في الشهور الأولى، وتمت معالجتها . وأضاف أنه تم تنويمها بالمستشفى لحين اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وتم تشكيل فريق نفسي لعلاجها من الصدمة الناتجة عن الحادثة.

الأمر بالمعروف: نسعى لتحقيق سعادة المجتمع بـ الأمن الأخلاقي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://al-madina.com/node/343189

محمد المرواني - تبوك

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك بدأ مسؤولو الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صباح أمس الثلاثاء في مدينة تبوك جلسات اجتماعها السابع لمديري عموم الفروع والإدارات العامة، تحت عنوان «الهيئة والمجتمع.«

وقال الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز بن حمين الحمين في الكلمة الافتتاحية أن الاجتماع يأتي امتدادًا للاجتماعات السابقة والتي عالجت كثيرًا من القضايا التي تهم عمل الهيئة الميداني، وعملها الإداري والتقني والتوعوي والتوجيهي والذي ننشد منه رضا الله ثم تحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة.

وأشار الشيخ الحمين أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حققت مرحلة متقدمة في التحول التقني بالتعاملات الإلكترونية، ومنوهًا بنجاح أعمال الرئاسة في موسم الحج ومساندتها أجهزة الدولة في خدمة حجاج بيت الله الحرام، وعززت ذلك في مجال التوعية والتوجيه، وفي العمل الميداني فيما يتعلق بالضبط، وفق الأنظمة والتعليمات واحترام حقوق الآخرين. وكانت الجلسة الأولى للاجتماع انطلقت برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، وكانت تحت عنوان «العلاقة بين الهيئة والمجتمع»، حيث ناقشت الورقة الأولى «المجتمع السعودي وخصائصه» والتي طرحها الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير، عضو مجلس الشورى، حيث ناقش فيها «التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وعواملها»، والعمالة الوافدة. وناقشت الورقة الثانية «أثر التغيرات المجتمعية في العلاقة بين الهيئة والمجتمع» للدكتور علي بن عبدالرحمن الرومي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتطرق إلى مفهوم التغير الاجتماعي، وطبائع المجتمعات وتغيرها. وناقشت الورقة الثالثة التي طرحها الدكتور نوح بن يحيى الشهري عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز «صورة الهيئة الذهنية لدى أفراد المجتمع، المؤثرات والمعززات» في دراسة ميدانية على عينة قدرها 775 شابًا وشابة تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة. وفي الورقة الرابعة تمت مناقشة تطلعات المجتمع تجاه الهيئة والتي طرحها الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله العقيل عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، حيث أشار إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة إسلامية أوجبت على المجتمع، وذلك بغية صلاحه واستقراره وأمنه.وتطرق الدكتور من خلال ورقته إلى التوجيه النظري من خلال ممارسة العمل الاجتماعي، وطرق تحليل الفعل، من خلال النظرية الاجتماعية، وتطلعات المجتمع تجاه الهيئة كمؤسسة اجتماعية في المجتمع، وكنظام اجتماعي وتنظيمي

انطلاق الاجتماع الدوري السابع لمديري هيئة الأمر بالمعروف بتبوك

الشيخ الحمين : لقاء الهيئة والمجتمع عالج كثيراً من القضايا التي تهم العمل الميداني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/07/article689524.html

تبوك - علي القرني:
بدأ مسؤولو الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صباح أمس الثلاثاء في مدينة تبوك جلسات الاجتماع السابع لمديري عموم الفروع والإدارات العامة، تحت عنوان « الهيئة والمجتمع .»
وقال الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين في الكلمة الافتتاحية للاجتماع السابع « أرحب بكم في اجتماعكم الدوري السابع لمديري عموم إدارات الرئاسة وفروعها في بلادنا المباركة والذي يأتي تحت عنوان « الهيئة والمجتمع « والذي يحظى برعاية كريمة من سمو أمير منطقة تبوك .
وأضاف الشيخ الحمين أن هذا الاجتماع يأتي امتداداً للاجتماعات السابقة والتي ولله الحمد جنينا جميعاً ثمارها ، وعالجت كثيراً من القضايا التي تهم عمل الهيئة الميداني ، وعملها الإداري والتقني والتوعوي والتوجيهي والذي ننشد منه أولاً وقبل كل شيء رضا الله ثم تحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة ، قيادة خادم الحرمين الشريفين ، وسمو ولي عهده الأمين الذي نجد منهم في هذا الجهاز المبارك رعاية وعناية ودعم ومؤازرة .
وأشار الرئيس العام أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حققت مرحلة متقدمة في التحول التقني في التعاملات الإلكترونية التي وصلت إلى مصاف الأجهزة المتقدمة في التحول التقني كما هو في تقييم تحول التقنيات الالكترونية، ومنوهاً بنجاح أعمال الرئاسة في موسم هذا الحج ومساندتها أجهزة الدولة في خدمة حجاج بيت الله الحرام ، وعززت ذلك في مجال التوعية والتوجيه ، وفي العمل الميداني فيما يتعلق بالضبط، وفق الأنظمة والتعليمات واحترام حقوق الآخرين .
وفي نهاية حديثه قال الرئيس العام «أزجي خالص الشكر إليكم أصحاب الفضيلة مديري الفروع وكلاء الرئاسة ومديري العموم على ما تقومون به من جهد ومتابعة لأعمال فروعكم وإداراتكم العامة، وأشكر ضيوفنا الكرام والباحثين على بحوثهم القيمة التي ستثري بإذن الله العمل في هذا الجهاز المبارك .
وكانت الجلسة الأولى انطلقت صباح أمس برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، وكانت تحت عنوان «العلاقة بين الهيئة والمجتمع»، حيث ناقشت الورقة الأولى «المجتمع السعودي وخصائصه» والتي طرحها الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير، عضو مجلس الشورى، متناولاً عدة موضوعات وعناوين من خلال ورقته حيث تطرق إلى النشأة والتوحيد، والشيخ محمد بن عبدالوهاب والحركة الإصلاحية، والملك المؤسس عبدالعزيز، والموقع والسكان، وخصائص المملكة .«
وناقش الدكتور إبراهيم الجوير في ورقته « التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وعواملها»، والعمالة الوافدة.وتناول عضو مجلس الشورى في أحد عناوين الورقة مستقبل المجتمع السعودي، وخلص إلى أن المجتمع السعودي قاد إصلاحات جبارة اقتصادياً واجتماعياً .

وناقشت الورقة الثانية «أثر التغيرات المجتمعية في العلاقة بين الهيئة والمجتمع» للدكتور علي بن عبدالرحمن الرومي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتطرق إلى مفهوم التغير الاجتماعي، وأشار في أحد الفصول إلى أن التغير الاجتماعي من طبائع المجتمعات، وناقش الدكتور الرومي عوامل التغير الاجتماعي، والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، والعلاقة بين الهيئة والمجتمع .
جانب من الاجتماع السابع لمديري الهيئة .
وأشار إلى أن العلاقة بين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمجتمع السعودي ممتدة تاريخياً، موضحاً أنه يمكن تفكيك علاقة الهيئة بالمجتمع إلى ثلاثة مستويات هي «المبدأ، والمؤسسة والممارسة .«
وأشار الدكتور الرومي أن المبدأ يعد من المبادئ الأساسية التي يؤمن بها أفراد المجتمع، والمؤسسي فقد ارتبطت نشأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنشأة الدولة، ومستوى الممارسة كسب جهاز الهيئة ثقة المجتمع من خلال ما يقوم به جهود في مكافحة صور من الفساد ذات طبيعة حساسة في المجتمع السعودي .
وناقشت الورقة الثالثة التي طرحها الدكتور نوح بن يحيى الشهري عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز «صورة الهيئة الذهنية لدى أفراد المجتمع، المؤثرات والمعززات» في دراسة ميدانية على عينة قدرها 775 شاباً وشابة تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة .
وأشارت نتائج الدراسة إلى موافقة غالبية العينة على أسلوب التعامل من قبل أعضاء الهيئة للشباب بأسلوب حسن، أو من حيث اتسام أعضاء الهيئة بقلوب رحيمة ، كما أظهرت نتائج الدراسة عن تقبل غالبية أفراد العينة لأعضاء الهيئة، وأنهم يحملون مشاعر إيجابية تجاه أعضاء الهيئة، وأن ضبط أعضاء الهيئة للسلوكيات والمظاهر العامة للشباب لا يعد تدخلاً في خصوصيات الآخرين، كما أشارت النتائج إلى موافقة غالبية أفراد العينة على أهمية دور أعضاء الهيئة في المجتمع من حيث التوعية بالأمور الدينية والأخلاقية، ومدى مساهمتهم الفعالة في مكافحة الجرائم الأخلاقية وضبط سلوكيات أفراد المجتمع .
وفي الورقة الرابعة تم مناقشة تطلعات المجتمع تجاه الهيئة والتي طرحها الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله العقيل عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، حيث أشار إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة إسلامية أوجبت على المجتمع، وذلك بغية صلاحه واستقراره وأمنه .
وتطرق الدكتور من خلال ورقته إلى التوجيه النظري من خلال ممارسة العمل الاجتماعي، وطرق تحليل الفعل، من خلال النظرية الاجتماعية، وتطلعات المجتمع تجاه الهيئة كمؤسسة اجتماعية في المجتمع، وكنظام اجتماعي وتنظيمي.

أطلق ملتقى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السابع..

أمير تبوك:

انتقوا نبرة الكلمة .. إدرؤوا الخطر .. راعوا الفوارق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111207/Con20111207461182.htm

محمد الساعد ـ تبوك

أكد صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك، أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جزء لا يتجزأ من كيان هذه الأمة والمحافظة عليه ورعايته أمر يهم كل فرد من أفراد المملكة، وأضاف «نعتز بها واعتزازنا به سيزداد، وتلاحم المجتمع معه وتجاوبه سيزداد أكثر وأكثر عندما يرون التطبيق الفعلي الذي يمثل التطبيق الشرعي».

وذكر الأمير فهد بن سلطان خلال انطلاق الاجتماع السابع لمديري عموم الفروع والإدارات العامة التابعة لهيئة الأمر بالمعروف، تحت عنوان «الهيئة والمجتمع في تبوك أمس» أننا عندما نود القيام بأي عمل فإننا نرجع للكتاب والسنة ولعلمائنا والقرارات يجب أن تصاغ إلى واقع ملموس، وتطبق تطبيقا عمليا، وسلوكيا تنعكس آثاره وفوائده على الفرد والمجتمع ورجال الحسبة، مع مراعاة الفروق الفردية والطبقية لأفراد المجتمع، وذلك بأن يوجه كل فرد بما يناسبه فإن الاختلاف من طبائع البشر».

وأضاف أمير منطقة تبوك، «الجميع يدرك الفرق بين المنكر وسوء السلوك وخدش الحياء والمظهر السيئ، والمنكر يجب أن يصنف وفق درجات التعامل معه وهذا أمر مهم جدا، كما أن الإنسان في كل عمل ولا أعتقد بأن هنالك ما هو أنبل من عملكم إذا لم يقدم الإنسان حسن التوقع فلابد أن يقع في الخطأ؛ ولذلك يجب أن نتوخى ما عمل سواء كان بطيش وتسرع ولا نضعه في خانة العند والقصد».

وأشار الأمير فهد بن سلطان إلى ضرورة اختيار نبرة الكلمة ووضعها في مكانها الصحيح، إضافة إلى مراعاة طريقة المخاطبة وعلاج المشكلة في وقته وفي حينه بمحاولة درء وقوع الخطر، مؤكد على ضرورة عدم انتظار وقوع الخطر.

وأكد أمير منطقة تبوك، على ضرورة وجود علاقة وثيقة بين أعضاء الهيئة خصوصا الفرق الميدانية وبين كافة شرائح المجتمع، ويجب أن يسود شعور المواطنين بالطمأنينة لوجود رجال الهيئة، وأضاف «هناك من يحافظ على الأخلاقيات العامة ويوفر لهم الآمان دون أن تكون هناك مخالفات شرعية، والأهم من هذا وذاك أن الاجتهاد على ألا يكون مجرد نزعة لدى الإنسان وتترك بدون قيود وبدون ضوابط؛ لهذا السبب وضعت لوائح وواجبات وتنظيمات أعمال الهيئة، ووزعت وكل من أن ينتسب فعليه قبل أن ينتسب أن يعلم ما حقوقه واجباته وما المطلوب منه والغرض من عمله».

ونوه الأمير فهد إلى أن الاجتهاد ربما يكون ضرره أكثر من نفعه، وقد يجتهد الإنسان ويكتشف بعد مرور الوقت أن تصرفه كان خاطئا؛ لذلك يتوجب على العاملين في الميدان مراجعة المسؤولين لتوجيههم كيفية التعامل، مؤكدا أن هذه التصرف سيقضي على السلبيات بشكل كامل.

وقال أمير منطقة تبوك «إذا حسن العمل وكان دقيقا تجاوب معه المجتمع بإيجابية، وإذا كان هنالك اجتهاد في غير محله فإن المجتمع سينعكس عليه هذا الأمر ويتعامل معه أيضا، ونحن نفاخر ونفتخر في المملكة أننا نقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعندما أسست هذه الدولة الحديثة على يد المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ كان أكثر الأمور التي اهتم بها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحن نهنئ منسوبي الهيئة على ما تحقق لهم من نجاحات وعنوان الاجتماع السابع
(الهيئة والمجتمع) يعكس الواقع الحقيقي لكل عمل» .

من جهته أوضح الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز الحمين، أن هذا الاجتماع يأتي امتدادا للاجتماعات السابقة، وعالجت كثيرا من القضايا التي تهم عمل الهيئة الميداني، وعملها الإداري والتقني والتوعوي والتوجيه.
وأشار الرئيس العام إلى أن الرئاسة حققت مرحلة متقدمة في التحول التقني في التعاملات الإلكترونية التي وصلت إلى مصاف الأجهزة المتقدمة في التحول التقني، كما هو في تقييم تحول التقنيات الإلكترونية، منوها بنجاح أعمال الرئاسة في موسم هذا الحج ومساندتها أجهزة الدولة في خدمة حجاج بيت الله الحرام، وعززت ذلك في مجال التوعية والتوجيه، وفي العمل الميداني فيما يتعلق بالضبط، وفق الأنظمة والتعليمات واحترام حقوق الآخرين.
وكانت الجلسة الأولى انطلقت صباح اليوم برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، وكانت تحت عنوان «العلاقة بين الهيئة والمجتمع»، حيث ناقشت الورقة الأولى «المجتمع السعودي وخصائصه» والتي طرحها الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير، عضو مجلس الشورى، متناولا عدة موضوعات وعناوين من خلال ورقته، حيث تطرق إلى النشأة والتوحيد، والشيخ محمد بن عبد الوهاب والحركة الإصلاحية، والملك المؤسس عبد العزيز، والموقع والسكان، وخصائص المملكة».
وناقش الدكتور إبراهيم الجوير في ورقته «التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وعواملها»، والعمالة الوافدة.
وتناول عضو مجلس الشورى في أحد عناوين الورقة مستقبل المجتمع السعودي، وخلص إلى أن المجتمع السعودي قاد إصلاحات جبارة اقتصاديا واجتماعيا.
فيما استعرضت الورقة الثانية «أثر التغيرات المجتمعية في العلاقة بين الهيئة والمجتمع» للدكتور علي بن عبد الرحمن الرومي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتطرق إلى مفهوم التغير الاجتماعي، وأشار في أحد الفصول إلى أن التغير الاجتماعي من طبائع المجتمعات، وناقش الدكتور الرومي عوامل التغير الاجتماعي، والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، والعلاقة بين الهيئة والمجتمع. وأشار إلى أن العلاقة بين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمجتمع السعودي ممتدة تاريخيا، موضحا أنه يمكن تفكيك علاقة الهيئة بالمجتمع إلى ثلاثة مستويات هي «المبدأ، والمؤسسة والممارسة».
وأشار الدكتور الرومي، أن المبدأ يعد من المبادئ الأساسية التي يؤمن بها أفراد المجتمع، والمؤسسي فقد ارتبطت نشأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنشأة الدولة، ومستوى الممارسة كسب جهاز الهيئة ثقة المجتمع من خلال ما يقوم به جهود في مكافحة صور من الفساد ذات طبيعة حساسة في المجتمع السعودي.
وناقشت الورقة الثالثة التي طرحها الدكتور نوح بن يحيى الشهري عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز «صورة الهيئة الذهنية لدى أفراد المجتمع، المؤثرات والمعززات» في دراسة ميدانية على عينة قدرها 775 شابا وشابة تتراوح أعمارهم بين 15-29 عاما.
وأشارت نتائج الدراسة إلى موافقة غالبية العينة على أسلوب التعامل من قبل أعضاء الهيئة للشباب بأسلوب حسن، أو من حيث اتسام أعضاء الهيئة بقلوب رحيمة، كما أظهرت نتائج الدراسة عن تقبل غالبية أفراد العينة لأعضاء الهيئة، وأنهم يحملون مشاعر إيجابية تجاه أعضاء الهيئة، وأن ضبط أعضاء الهيئة للسلوكيات والمظاهر العامة للشباب لا يعد تدخلا في خصوصيات الآخرين، كما أشارت النتائج إلى موافقة غالبية أفراد العينة على أهمية دور أعضاء الهيئة في المجتمع من حيث التوعية بالأمور الدينية والأخلاقية، ومدى مساهمتهم الفعالة في مكافحة الجرائم الأخلاقية وضبط سلوكيات أفراد المجتمع.
وفي الورقة الرابعة تمت مناقشة تطلعات المجتمع تجاه الهيئة، والتي طرحها الأستاذ الدكتور سليمان بن عبد الله العقيل عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، حيث أشار إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة إسلامية أوجبت على المجتمع، وذلك بغية صلاحه واستقراره وأمنه.
وتطرق الدكتور من خلال ورقته إلى التوجيه النظري من خلال ممارسة العمل الاجتماعي، وطرق تحليل الفعل، من خلال النظرية الاجتماعية، وتطلعات المجتمع تجاه الهيئة كمؤسسة اجتماعية في المجتمع، وكنظام اجتماعي وتنظيمي.

الشؤون الاجتماعية ترفض استقبال طفلة الـ5 أعوام المعنفة داليا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111207/Con20111207461197.htm

إفتخار باحفين ـ جازان

تفاعلت إمارة منطقة جازان مع حالة الطفلة المعوقة داليا، (خمس سنوات) والتي رفضت أسرتها رعايتها، وما زالت منومة في مستشفى جازان العام.

وبين المدير التنفيذي لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان يعقوب دغريري أن الشؤون الاجتماعية رفضت استقبال الطفلة داليا إلا بحضور الأب أو بتوجيه خطي من قبل الإمارة، وطالب الدغريري الشؤون الاجتماعية بضرورة تسريع إجراءات قبول الطفلة لدى مركز التأهيل الشامل بشكل عاجل ومخاطبة الإمارة والجهات المعنية، نظرا لأن مستشفى جازان العام يأمر بخروج الطفلة بعد تماثلها للشفاء، فضلا عن أن والدي الطفلة رفضا استلامها ورعايتها، وهي منومة في المستشفى دون مرافق.

وأبان دغريري أن حقوق الإنسان زارت أمس الطفلة داليا في مستشفى جازان العام، واطلعت على ملفها الطبي للاطمئنان على حالتها الصحية من قبل الفريق الطبي، واتضح من خلال التقارير الطبية تماثلها للشفاء وإمكانية خروجها من المستشفى.

ومن جهته، أوضح مدير الشؤون الإعلامية في إمارة منطقة جازان ياسين القاسم أنه سيجري عرض حالة الطفلة على صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان للبت فيها، وستتم متابعة موضوعها وإنهاء الإجراءات الخاصة بها مع الجهات ذات العلاقة.

«عكاظ» هاتفت مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة جازان سالم باصهي لكنه لم يرد على الاتصالات المتكررة.

فيما أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في صحة جازان سراج دخن أن الطفلة داليا حمزي جرى إدخالها المستشفى في 12/21، وكانت تعاني من شلل دماغي وتخلف عقلي وجسمي مع شلل رباعي وأنيميا حادة، وأجريت لها عملية نقل دم، موضحا أن صحة المنطقة خاطبت الشؤون الاجتماعية والشرطة لإحالتها للتأهيل الشامل وما زالت منومة في المستشفى دون مرافق وقد تماثلت للشفاء.

المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=653236&issueno=12062

*الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، استقبل بمكتبه في مقر الإمارة يوم أمس مدير عام فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة الدكتور محمد بن مرشود المرشود وعددا من منسوبي الفرع .

*الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز، أمير منطقة عسير، يرعى اليوم الحفل الذي تقيمه الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة عسير لتكريم المتقاعدين من منسوبي التعليم والبالغ عددهم 230 متقاعدا ومتقاعدة .

*الدكتور عبد العزيز بن عبد الستار تركستاني، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى اليابان، أقام مأدبة عشاء يوم أول من أمس بمناسبة زيارة نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني لليابان والوفد المرافق له، المشارك في الاجتماع الإقليمي الآسيوي الخامس عشر الذي تنظمه منظمة العمل الدولية في مدينة كيوتو باليابان .

*الشيخ الدكتور محمد النجيمي، يلقي يوم السبت المقبل محاضرة تحت عنوان «حقوق الإنسان في السيرة النبوية»، ينظمها مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بقاعة الملك سعود بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

*الشيخ عادل بن طاهر المقبل، المشرف الميداني على وحدة مكافحة السحر بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قدم دورة تدريبية لطلاب الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعنوان «كيف تكسر الوثن»، بحضور الدكتور محمد بن علي العقلا مدير الجامعة الإسلامية

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق وواجبات المرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/01/article_603101.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في المقالة السابقة أكملنا ما تبقى من خطبة الوداع، وأشرنا إلى أن خطبة الوداع تُمثل فعلاً الإعلان العالمي الأول الحقيقي والتاريخي لحقوق الإنسان وواجباته، تلك الحقوق والواجبات التي أوجزها القائد والمعلم الأول محمد - صلى الله عليه وسلم , - ولأن الله تعالى أعلم بما فيه صلاح عباده لذا جاءت حقوق الإنسان وواجباته حسبما نص الدين الإسلامي واضحة ووافية وكافية غير قابلة للتعديل، لأنها من صنع الخالق - عز وجل، أما في الغرب فإن حقوق الإنسان هي من تأليف البشر، واستغرقت صياغة هذه الحقوق وقتاً طويلاً مرت فيه بالعديد من التعديلات والتصحيحات حتى اكتمل عدد موادها ليصبح 31 مادة، منها مادتان هما 16 و18 تتعارضان مع ما ورد في الإسلام، فإحدى هاتين المادتين تعطي الإنسان حرية تغيير دينه متى ما شاء!! مما أدى إلى تخبط الإنسان بين الأديان وهو الأمر الذي دفع بالمسيحيين وغيرهم إلى ألا يكون لهم دين معين إلا من رحم ربي وهدى، أما المادة الأخرى فهي تعطي الرجل والمرأة الحق في الزواج متى ما اتفقا عليه دون موافقة الوالدين أو ولي الأمر ودون وجود شاهديّ عدل، وباقي الشروط التي تحمي رباط الزوجية وتحمي المرأة كذلك من أن تكون ضحية قرار متسرع أو ضحية رد فعل لا تصاحبه نية صادقة، وكل هذه الأشياء هي من أسس بناء الأسرة الصالحة وهي التي تكفل استمرار ونجاح الحياة الزوجية، لذلك يبدو جلياً الخلل الواضح الذي تتضمنه بعض قواعد حقوق الإنسان في الغرب مما شجع دولهم ومفكريهم على التوسع في الحريات، وفتح الأبواب مُشرعة للأهواء والشهوات حتى وصلوا مرحلة السماح بالشذوذ الجنسي والزنا ما دام طرفا العلاقة موافقَين عليها!! حتى أخذت ظاهرة الشذوذ طريقها للجيوش مما أبعدهم عن الفطرة السليمة التي فطر الله البشر عليها، وكل ذلك جعلهم يسقطون في وحل الشهوات والأهواء الشيطانية الآسنة بدعوى الحرية العمياء لدرجة لم تستطع معها كنائسهم أن تقاوم هذه الشرور والعادات المريضة. ولكن وإحقاقاً للحق فإننا يجب أن نذكر أن الغرب من الناحية الإدارية والتنظيمية قد قنن حقوق الإنسان كمواد ثابتة وبموجب اتفاقيات وعهود وبروتوكولات ملزمة يسهل الرجوع إليها والقياس عليها ومقارنتها بغيرها ومتابعتها، ولكن كل هذا لا ينفي ولا يحجب الأخطاء غير الحضارية التي وقع فيها الغرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان بما في ذلك سيطرة الدول الكبرى وضغطها على الدول النامية إرضاء لمصالحها ضاربة بحقوق الإنسان عرض الحائط ومستخدمة حق النقض (الفيتو) و(الكيل بمكيالين) و(الانتقائية) و(ابتزاز حقوق الإنسان لصالحها) كل ذلك لحماية الدول التي ترعى مصالحها وتدور في فلكها، والآن نعود لتحليل واستنتاج :

بقية خطبة الوداع

بعدما انتهى محمد - صلى الله عليه وسلم - من تحريم دماء المسلمين وأموالهم (حق الحياة) و(حق التملك) والتشهير بفساد الجاهلية وخاصة ما يتعلق بالمطالبة بالثأر ظلماً وعدواناً وتحريم أكل الربا، بعد ذلك انبرى عليه السلام لحقوق المرأة وواجباتها فطالب المسلمين بتقوى الله تعالى في النساء اللاتي هن أمانة وضعها الله في أعناق الرجال وخاصة الزوج الذي انعقد النكاح باسم الله تعالى لتصبح المرأة زوجة له بالحلال (فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ...) ثم أوضح عليه السلام واجباً مهماً على الزوجة وهي ألا تسمح مطلقاً بدخول الغرباء إلى بيت الزوجية وخاصة المكروهين من الزوج مما قد يسبب (لا قدر الله (الدخول في الريبة وفي أولويات الفاحشة فإن قامت الزوجة بذلك فإنها تستحق الضرب دون المبالغة فيه للحد الذي قد يسبب جرحاً في الجسم أو كسراً في العظم (ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح)، وفي الحلقة (200 (نكمل ما تبقى .

عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com/20111202/ar7.htm

ميسون أبو بكر

لعل توجيه خادم الحرمين - حفظه الله- لمكافحة الفساد بأشكاله هو ما دعاني في هذا المقال للحديث عن جملة من الأمور جابهتها وأردت أن أشركك صديقي القارئ بها.

شاعت طرفة بأن كشفية (السباك أو الكهربائي أو عامل البناء) صارت أكثر من كشفية طبيب بشري اختصاصي أو استشاري، وصارت هذه العمالة من الجنسيات الآسيوية تتحكم بالمستهلك وتطلب أسعاراً عالية جداً، والأكثر غرابة هو أن عملهم اليدوي غير محترف ولا حتى قريب من الجودة مما يكشف عن تلف قطع السباكة أو مواد البناء التي يقومون بتركيبها سريعاً مما يضطرنا أن نلجأ لهم مرة بعد أخرى بدفع مبالغ جديدة أو لغيرهم مما يستهلك هذا الوقت والمال، ولما تكرر هذا الابتزاز وكثرت تبريراتهم إن وجدوا بعدها ولم يذوبوا كالملح، بحثت لمن ألجأ ووجدتني بحاجة للصبر والإصرار على معاقبتهم والتصميم على إيجاد حل لهدر الوقت والمال والأرواح أيضاً، حيث انهار سقف غرفة السائق بعد يومين من عملهم وكان يمكن أن يتسبب بأضرار جسدية أو تماس كهربائي لأن المطر تسرّب مع السقف المنهار إلى الغرفة بما فيها من أسلاك وأجهزة كهربائية.

رسالة على الجوال قادتني لجمعية حماية المستهلك التي وعدتني بالاهتمام بالموضوع كقضية يعاني منها الكثيرون وأدعوك أيها القارئ الكريم أن لا تتوقف عند أنصاف الحلول فمن رأى منا منكراً فليغيّره..

الأمر الذي توقفت عنده أنه لا بد من التأكد من جهات توفر هذه العمالة للمستهلك وليس كما هو الحال عليه انتشارهم على رصيف محال مواد البناء لالتقاط أقرب فريسة، كذلك أعتقد أن مؤسسات التدريب المهني والتقني قادرة على تأهيل شباب أكثر فعالية ودقة وانتماء للعمل والوطن.

سأكتب على مرأى منك قارئي العزيز إلى صديقة أحببتها في الله، هي من جازان بلد الطبيعة الساحرة والشعراء.

منى أيتها الحبيبة أفتقدتك جداً، جئت إلى جدة مدينتنا أنا وأنت، مرفأ لقيانا، العروس التي نغار منها على صديقنا البحر، تلك المدينة التي تغنينا حد عشقها والتحاف أزرقها وسرد الحكايا التي لا تنتهي؛ لكنني حبيبتي فجعت حين اتصلت على هاتفك ولم تكوني أنت، بدا زوجك يدّعي رباطة الجأش والصبر، صحت به أينك؟ أخبرني أنك رحلت إلى العالم الآخر. لا حول ولا قوة إلا بالله.

قارئي العزيز: أم منى المفجوعة برحيلها وابنتها لم تصل الثلاثين عاماً وأم لثلاثة أبناء، تقول لي إنها قبل دخول ابنتها في الغيبوبة كانت لجأت لمشفى خاص وقام طبيب الطوارئ الأجنبي بإعطائها إبراً مسكنة كان آخرها في السيارة، حيث خرجت الممرضة لإعطائها لها وهي على كرسي سيارة زوجها!!!!

هل يعطى العلاج للمرضى بطريق المناولة؟ بهذه الطريقة علماً بأنه حسب رواية الأم والزوج أن الزوج بعد أن خارت قوى زوجته أخبر الطبيب بأنه ممكن إدخالها المستشفى والطبيب رفض مدعياً أنها ستكون بخير رغم الحالة التي رآها عليها ربما ليتخلص من ذنب اقترفه أصر على مغادرتها والله أعلم.

ماذا تراني أقول لأم منى؟ لزوجها؟

عظّم الله أجركم، وأحسن عزاءكم، وأبعد الله عنك قارئي الكريم كل بلوى.

من آخر البحر

ترهبني لحظة أصحو من نومي

فأحجم سرابا

قال إن الأزرق والأخضر يسيطران على منزله
تركي بن خالد السديري: الضوابط تمنحنا فرصة تفعيل الرياضة النسائية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/02/article688001.html

بريدة - بندر العبيد

الرياضة أصبحت حاضراً صناعة لذا لم تعد متابعتها مقتصرة فقط على الرياضيين، فهناك آخرون ليسوا في الوسط الرياضي وأصحاب مسؤوليات ومهام بعيدة عن الرياضة، لكنهم يعشقونها سواءً حديثاً أو منذ فترة طويلة .

الوجه الآخر الرياضي لغير الرياضيين تقدمه "دنيا الرياضة" عبر هذه الزاوية التي تبحث عن المختصر الرياضي المفيد في حياتهم وضيفنا اليوم هو رئيس هيئة حقوق الإنسان سابقاً معالي الاستاذ تركي بن خالد السديري :

*كرئيس سابق لهيئة حقوق الإنسان؛ هل رصدتم خلال زيارة مفاجئة يوماً ما تجاوزات في الأندية؟

-عندما كنت أعمل في الهيئة لم يكن لها من العمر سوى ثلاث سنوات ونصف السنة يدخل منها البحث عن مقر ثم التأثيث وكسب موظفين أكفاء للعمل فيها وبالتالي فإنه لم يكن لنا دور آنذاك في كل ما يتعلق بالأندية أو الرياضة على وجه العموم .

مؤسف أن يمنع الآباء أبناءهم من مزاولة هواياتهم

*وهل سجلت الهيئة شكوى للاعب أو منتم للوسط الرياضي؟

-لم يراجعنا آنذاك أي لاعب أو سواه ممن لهم علاقة بقطاع الشباب والرياضة .

*استغفال اللاعبين من صغار السن والالتفاف عليهم للتوقيع للأندية من دون مردود ألا يدخل ضمن القضايا التي تهتم بها هيئة حقوق الإنسان؟

-كل ما يسيء لأي انسان في هذا الوطن بغض النظر عن سنه أو انتمائه له علاقة بعمل الهيئة ولكن المسألة مسألة أوليات وخاصة في خط حداثة انشائها وتمكينها من ان تقف عبر قدميها في ضوء المعوقات الادارية التي كانت تعانيها منذ انشائها .

وقعت في التسلل ولكن لظروف ومبررات

*أليس من واجب هيئة حقوق الإنسان التصدي لظاهرة تنقل بعض الأندية براً لمسافات طويلة وهو الأمر الذي يرهق اللاعبين وربما يتسبب لهم بعدة مخاطر؟

-سبق ان اشرت إلى مسألة الأوليات، فقد كنا نقوم بدراسة أوضاع اعداد متزايدة من المراجعين والمراجعات من مختلف الفئات ومنهم العمالة المستقدمة، إنما لم يرد لنا حينها أي مراجع أو قضية ذات صلة بالرياضة .

*دائماً ما نسمع عن تأخر صرف مرتبات اللاعبين الشهرية؛ هل لدى الهيئة حلول لتلك المعضلة؟

-الأفضل توجيه هذا السؤال لمن بيدهم ادارة شؤونها الآن واعتقد انهم سيولون هذه الأمور اهتمامهم عندما تردهم .

البطاقة الحمراء يستحقها كل الخارجين عن الروح الرياضية

*منع الآباء لأبنائهم من مزاولة الرياضة رغم تعدد مواهبهم وعدم تحقيقهم لمطالبهم بممارسة هواياتهم؛ ألا يدخل ذلك تحت توجهات هيئة حقوق الإنسان بايجاد بيئة مناسبة لكل فرد من أبناء الوطن؟

-اعتقد ان مثل هذا الأمر المؤسف ليس له علاقة فقط بها بل له علاقة أكبر برعاية الشباب والشؤون الاجتماعية وبالدولة وفقها الله ككل .

*حتى الملاعب الرياضية التي تحتضن المباريات لديها قصور تجاه حقوق الجماهير؛ ألم تتلقون شكاوى بشأنها؟

-ابداً .

*وهل كان هناك تنسيق ومتابعة بينكم ووزارة الإعلام والثقافة فيما يتعلق بالشكاوى الإعلامية؟

-لقد زارنا آنذاك سعادة وكيل الوزارة الأخ الجاسر مشكوراً وأبدى كافة استعداد الوزارة بأجهزتها المختلفة للتعاون مع الهيئة وللأسف اننا لم نتمكن من الاستفادة من هذه الروح العالية، ربما لضعف امكانات الهيئة وهي في مراحلها الأولى وربما لأننا غارقين في أمور أخرى كثيرة .
*ولماذا لا يكون هناك ورش عمل في الأندية تحت قبة الهيئة لتنوير اللاعبين بحقوقهم؟
-اؤيد هذا التوجه على ان يكون بالتعاون مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب .
*هل أنت مع تفعيل الرياضة النسائية في المملكة أو ضده؟
-انني معها وفق ضوابط تتماشى مع التقاليد المرعية اضافة إلى الجوانب الشرعية .
*وأين الهيئة من حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجال الرياضي سواء في المقرات أو الساحات أو حتى تخصيص أماكن لحضورهم بالمباريات؟
-عندما يكون فارق في الحجج عن المراجعين من ذوي القضايا على اختلافها فكيف يكون لديك القدرة أو الامكانية لدراسة أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة وهم بعيد عنك .
*عملت في عدة لجان كعضو فاعل ومؤثر فيها؛ لماذا لم تفكر بالعمل في المجال الرياضي؟
-كنت في صغري رئيساً لأكثر من فريق رياضي، إنما الحياة ومسئولياتها العملية والأسرية والاجتماعية حرمتني نهائياً عن ميدان الرياضة .
*إن قيض لك اقتحام المجال الرياضي؛ ما الأمر الذي تحسب له ألف حساب؟
-هذا الأمر غير وارد أصلاً لأن عامل السن له أحكام .
*وهل ترى أن الرياضة ثقافة، وان كانت كذلك فكيف نتعامل مع تلك الثقافة على الوجه الأكمل؟
-اعتقد انها جانب هام جدا من جوانب ثقافة المجتمع، واعتقد ان الاكثار من الأندية وايلاء الجانب الإعلامي لنشاطات الأندية والحركة الرياضية والشبابية عموماً أمر في غاية الأهمية في غرس مفاهيم وروح هذه الثقافة .
*بمعيار النسبة المئوية ما نصيب الرياضة من اهتماماتك؟
-في الوقت الحاضر محدود جداً وإخوتي ومنهم أخي الكبير فهد لهم اهتمام أكبر .
*أي الألوان تراه يشكل الغالبية السائدة في منزلك؟
-الأزرق ثم الأخضر ثم الرمادي .
*متى كانت آخر زيارة لك للملاعب الرياضية؟
-منذ أمد بعيد .
*البطاقة الحمراء في وجه من تشهرها؟
-للذي لا يتمتع بالروح الرياضية السليمة .
*ولمن توجه البطاقة الصفراء؟
-لمن يخالف بعض جوانب النشاط الرياضي .
*لمن توجه الدعوة من الرياضيين لزيارة منزلك؟
-سبق ان زارني فريق القادسية بالمملكة لأن أحد رؤسائه وهو الأستاذ خليل عبدالكريم الياس صديق لي من أيام الدراسة .
*هل سبق وأن قدمت على عمل وكانت النتيجة «تسلل» بلغة كرة القدم؟
-لابد أنه كان هناك أكثر من عمل إلا ان كل حالة لها ظرفها ومبرراتها .
وشكراً لكم على اهتمامكم في شخصي في ضوء كل ما تطرقتم له عن الحركة الرياضية في البلاد التي اتمنى لها كل تقدم وازدهار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

محمد بن نواف: بلادنا تحترم حقوق الإنسان والحقيقة تكمن في استهدافها من جانب الإرهابيين

السعودية ترد على منظمة العفو الدولية: تقريركم مبني على معلومات غير دقيقة

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/02/article_603306.html

"الاقتصادية" من الرياض

أكد الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة أن المملكة العربية السعودية ملتزمة وتحترم حقوق الإنسان طبقا للشريعة الإسلامية التي هي أساس الأنظمة القانونية في المملكة.

وقال الأمير محمد بن نواف في بيان صحافي أمس ردا على تقرير منظمة العفو الدولية الأخير: "تكمن الحقيقة في أن المملكة العربية السعودية مستهدفة باستمرار من جانب الإرهابيين الذين يبحثون عن التمويل ويحاولون تجنيد الشباب السعودي للقيام بأعمال إرهابية داخل المملكة وخارجها."

وأضاف: "إن مسؤوليتنا تستوجب القيام بكل ما نقدر عليه لمحاربة هذا الشر". وفي نفس السياق أوضحت سفارة خادم الحرمين الشريفين في المملكة المتحدة أن تقرير منظمة العفو الدولية بني على معلومات غير دقيقة، مشيرة إلى أن قانون مكافحة الإرهاب لا يزال قيد التداول منذ بضع سنوات ولا يزال مسودة قانون يجري النقاش حولها من قبل السلطات التشريعية.

كما أوضح البيان أن مسودة القانون خضعت لعدد من التغييرات ولن تعتمد حتى يجري التأكد من مطابقتها مع الشريعة الإسلامية.

وفي شأن الموقوفين في المنطقة الشرقية أوضح أن من تم إيقافهم هم ممن شاركوا في أعمال الشغب وكانوا يهددون سلامة وحياة المواطنين الآخرين ورجال الأمن وأن معظم الموقوفين تم إطلاق سراحهم دون توجيه تهم لهم بعد أن تم التحقيق معهم من قبل المحققين الأمنيين.

وفيما يتعلق بتحذير وزارة الداخلية في المملكة قالت السفارة إنه كان موجها للذين يهددون أمن وسلامة المواطنين ورجال الأمن من خلال السلوك العنيف أو استخدام الأسلحة.

كما أشار البيان إلى أن الستة عشر المحكوم عليهم في 22 من نوفمبر الماضي أدينوا لدورهم في قضايا تتعلق بالإرهاب وكانت محاكمتهم علنية وبحضور أقربائهم وبحضور ممثلين عن هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وبحضور الإعلام المحلي.

وأضاف البيان أن محاكمتهم استمرت لمدة 16 شهرا وأن جميع الستة عشر متهما كان لديهم الحق في الحصول على محامين للدفاع عنهم، حيث كان عشرة منهم غير محتجزين ولم يكن أحد من المدعى عليه معصوب العين أو مكبل اليدين خلال المحاكمة "كما زعم التقرير" لأن هذا الإجراء غير مسموح به في المحاكم السعودية.

كما أوضح البيان أن هيئة التحقيق والادعاء العام أصدرت بياناً في بداية هذا العام لتوضيح الحقائق عن عدد المدانين أو المتهمين بجرائم تتعلق بالإرهاب داخل المملكة العربية السعودية، وأن جميع الموقوفين بتهم تتعلق بالإرهاب إما يقضون مدة محكوميتهم أو ينتظرون العرض على المحكمة.

وأشار إلى أن أكثر من ألف ممن ذكروا في التقرير قد أطلق سراحهم منذ إصدار بيان هيئة التحقيق والادعاء العام بعدما تم التحقيق معهم أو لأنهم قد أنهوا مدتهم المحكوم عليهم بها.
وأبانت السفارة أن أي شخص يحتجز لمدة تزيد على المدة المقررة فإن له الحق في تلقي التعويض من الحكومة.
وأكد البيان أن سفارة خادم الحرمين الشريفين في المملكة المتحدة حريصة ومستعدة دائما في تلقي أي ملاحظات بناءة وعادلة من الحكومات والمنظمات الأهلية المعترف بها والمعتبرة.

مشروع الزواج من أجل الحياة.. وداعاً للعنوسة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/02/article687951.html

الرياض- هيام المفلح
قدّم باحث اجتماعي مسودة مشروع في دراسة اعتبرها الحل الجذري ل"مسألة العنوسة"، مؤكداً على أن المشروع حالياً قد وُضع على طاولة النقاش في لقاء "هيئة حقوق الإنسان" و"جمعية أواصر الأهلية"، والتي يرأسها فخرياً صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء .
وقال باحث الدكتوراه "عبدالرحمن يحيى الصايغ": إنها كانت أحد النقاط التي طرحت ضمن عناصر بلورة التفاعل بين هيئة حقوق الإنسان وجمعية أواصر، مضيفاً أنه توجد نية للتعاون في هذا المجال، متوقعاً من خلال مشروعه -إذا رأى النور- أن يتم القضاء على ظاهرة العنوسة خلال خمس إلى ست سنوات من البدء بهذا المشروع فعلياً في مجتمعنا .
من أجل الحياة
وشدد "الصايغ" في ورقة العمل التي أسماها "الزواج من أجل الحياة" على أهمية تناول المشكلات الفرعية المتعددة التي قد تتسبب في العنوسة، حيث يطرح تصوراً عاماً وعميقاً للقضايا الاجتماعية وأبعادها وعوامل حدوثها، منطلقاً إلى بحث كيفية فهم معادلة التوازن الاجتماعي، مما يسهم في العمل على إعادة بناء المعادلة الصحيحة اجتماعياً وثقافياً وعصرياً، مشيراً إلى أن الاقتران الشرعي وتكوين أسرة سعيدة حق لكل شاب وشابّة، كفله لهما الدين القويم، مشدداً على أهمية أن يكفله لهما المجتمع، في إطار ما سماه المسؤولية الاجتماعية، طارحاً رؤية تستقصي مسألة العنوسة بين المشكلة والظاهرة والأزمة، وأنها أزمة تعصف بالمجتمع وآثارها السلبية في تزايد .
شامل وجذري
وفي طيات فكرته يطرح الباحث ما سماه "الحل الجذري أو "الحل الشامل"، ومن خلاله يشرح آلية عمل المشروع المقترح ويلخصها في تشكيل لجنة عليا يتفرع عنها عدد من اللجان في المناطق والأحياء الكبيرة والمحافظات، وعضويتها رجالية ونسائية، وتتكون من القيادات الاجتماعية ممن لهم القبول والتأثير الاجتماعي، تعمل هذه اللجان على عدة مهام منها التثقيف والتوعية وإدارة برامج تدريبية موسعة، وكذلك محاضرات وندوات وورش عمل، والشقّ الآخر - وهو بالغ الأهمية- مباشرة حالات العنوسة الموجودة وفق خطوات عمل منهجية ومحددة؛ للسعي في رفع الضرر، وفي إحداث تغيير اجتماعي إيجابي مدروس، كل ذلك في حالة كان هناك تواصل مستمر بين اللجان المنفذة واللجان العليا وبين مختلف عناصر المشروع وفق أحدث النظم الإدارية والتقنية، مع مراعاة الخصوصية، وفي إطار قيم ومبادئ أساسية يراعيها العمل تتمثل في احترام الإنسان واحترام حقوقه .
منضبط بالشرع
وعد "الصايغ" نقاش ذلك بمثابة تفكير ثقافي مجتمعي راقي النوعية، منضبط بالشرع الحنيف، بل ومعتمد على فرز الآثار الايجابية عن السلبية في التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يخضع لها المجتمع، معللاً ذلك بقوله: "لابد أن نعمل على توجيه الجهد إلى التغير الثقافي الذي أفرزه التغير الاجتماعي عبر عقود من الزمن، مع محاولة الإبقاء على إيجابيات التغير الاجتماعي الموجود"، ذاكراً أن المقترح في شكله الحالي يحمل في طياته جميع وسائل الإقناع الثقافي، التي يمكن

أن تستخدم بنجاح لتحقيق الهدف الذي ننشده، وهو الحل الجذري لأزمة العنوسة، مختصراً أدوات الإقناع الثقافي في خمس عناصر رئيسة هي التوعية والممارسة وجهود القيادات الاجتماعية، إضافة إلى التدرج والإلزام .

جُبن أناني

وفي طريق الحل أكّد الباحث أنّ للثقافة إسهاماً كبيراً في صياغة العقلية الجماعية، وأن الإنسان أقرب دائماً إلى الاقتناع بالثقافة التي يعيشها، حتى وإن كان يعتريها الكثير من الأخطاء، ويحتاج إلى الإدراك الواعي والمقصود لملاحظة الأخطاء، موضحاً أن كل تغير اجتماعي لابد أن يتبعه تغير ثقافي، وأن التوازنات الحقيقية تعزز التنمية، بل وتقي المجتمع الآفات والمهلكات، مبيناً أننا إذا لم نعترف بأخطائنا فنحن في الحقيقة نتصف ب"الجُبن الأناني"، أو "الأنانية الجبانة"، بل ولا نصلح لتحمل المسؤولية الاجتماعية، مع بقاء آثار وتبعات الأخطاء، مشيراً إلى أنه لا توجد مشكلة عامة بدون أن يكون سببها أخطاء اجتماعية عن قصد أو عن غير قصد، بحسن نية أو غير ذلك، ذاكراً أن المجتمع يستطيع حل قضاياه عن طريق جهود أبنائه، ولكن بأسلوب منظم ومدروس، وأنّ العمل الميداني المحلي هو المشروعات الصغيرة التي يتأسس عليها المشروع الاجتماعي الكبير، وأن حالة التوازن الاجتماعي المنشودة لا يمكن أن تتأتّى إلاّ بالعمل الهادف والمقصود من قبل أبناء المجتمع وفي مقدمتهم القيادات الاجتماعية .

مواجهة الأخطاء

وأوضح "الصايغ" أن الاطلاع بالمسؤولية الاجتماعية يمثل عاملاً مهماً من أجله يتحرك الناس عامة والقيادات الاجتماعية خاصة، لمواجهة الأخطاء في المجتمع ولاستجلاب النافع المفيد، مبيناً أنه في المشروعات الاجتماعية الكبيرة هناك ما يمكن أن نسميه النقطة أو المساحة الأنسب في الجسم الاجتماعي ليبدأ العمل انطلاقا من عندها، مختتماً بالإشارة إلى أننا وبالإضافة إلى السلبيات التي نعانيها جراء الوضع الحالي الذي تنبئنا عنه الإحصاءات الرسمية لأعداد من لم يحظوا بحق الزواج من الجنسين مع تقدمهم في السن، نحتاج أيضاً إلى تجسيد صورة المجتمع الإسلامي الراقي الذي يمثل نموذجاً حضارياً يحتذى من قبل الحضارات والثقافات الأخرى، مما يستدعي ضرورة العمل على مواجهة أزمة العنوسة من خلال العمل والأمل "الزواج من أجل الحياة."

تبدأ أعمالها غداً الإثنين في الخرطوم

جامعة نايف تنظم دورة التحقيق الفني في جرائم الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com/20111204/ln5.htm

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وفي إطار برنامج عملها للعام 2011م دورة تدريبية موضوعها (التحقيق الفني في جرائم الاتجار بالبشر) خلال الفترة من 10 إلى 12-1-1433هـ الموافق من 5 إلى 7-12-2011م في العاصمة السودانية الخرطوم بالتعاون مع جامعة الرباط الوطني وبمشاركة من مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة. ويأتي تنظيم هذه الدورة انطلاقاً من الأهمية والعناية التي أولتها الجامعة لهذا الموضوع المهم حيث أفردت الجامعة حيزاً مقدراً من نشاطاتها حول موضوع مكافحة الاتجار بالبشر كما قامت في إطار التعاون القائم بينها ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بإعتبارها إحدى مؤسسات شبكة الأمم المتحدة للعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول العالم، و بالتعاون مع اليونسيف بتنفيذ (5) ندوات علمية و (4) حلقات علمية و (22) بحثاً علمياً وأصدرت (17) إصداراً علمياً حول الموضوع، إضافة إلى مناقشة أكثر من (14) رسالة ماجستير ودكتوراه حول الاتجار بالبشر من خلال كلية الدراسات العليا.

ويستفيد من أعمال الدورة العاملون في الأجهزة الأمنية العربية ذات الصلة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الدول العربية. وتهدف الدورة إلى التعريف بجريمة الاتجار بالبشر كمشكلة عالمية وإكساب المشاركين مهارات في كيفية التصدي لجرائم الاتجار بالبشر والتعريف بوسائل التحقيق الجنائي في هذه القضايا، والتعريف بالتقنيات المخبرية المستخدمة في التحقيق، وتنسيق الجهود العربية والدولية في مكافحة هذه النوعية من الجرائم، والتعريف بالاتفاقيات والقوانين الدولية المتصلة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

يوافق 10 ديسمبر

الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان يستعد لليوم العالمي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/05/article688991.html

الرياض – أسمهان الغامدي

عقد القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان اجتماعا مع رئيسة القسم النسائي للجنة الوطنية للطفولة، تم فيه تبادل المعلومات والخبرات وبحث سبل التعاون بين الجهتين بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الموافق العاشر من ديسمبر من كل عام .

وقام الفرع النسائي بالرياض بتوزيع مطبوعات خاصة بالطفل على الجهات المهتمة، مثل عدد من روضات جامعة الملك سعود، مدارس التربية الأهلية مركز إبداع الطفولة وغيرها من المراكز التي تم التعاون معها في تفعيل اليوم العالمي لحقوق الطفل .

وفي إطار مهام هيئة حقوق الإنسان التوعوية والتثقيفية في المجال الحقوقي، قام الفرع بتفعيل يوم الطفل العالمي بمكتبة الملك عبدالعزيز للطفل، من خلال استضافة عدد من الأطفال في المكتبة من مدارس الرواد، وقد تضمن البرنامج ورشة توعوية في حقوق الطفل، كما أقام ورشة توعوية في حقوق الطفل بمدارس الغد لنفس المناسبة .

كما تم التطرق في كل زيارة لعدد من المحاور المهمة كان أبرزها الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، حق الحياة، عدم التمييز العنصري، حق الاسم واللقب العائلي والجنسية، حق الحرية في التعبير عن الرأي، حق التعليم الإلزامي والمجاني، حق الحماية من العنف، حق الاستمتاع بوقت الفراغ ومزاولة الألعاب، حق الاستمتاع بالطفولة بدون عمل، حق الرعاية الصحية وحق الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والرعاية.

سيدة تحاول الانتحار لرفض أهلها استلامها بعد خروجها من السجن

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=78320&CategoryID=3

أبها : سامية البريدي 2011-12-05 10:16 PM

حاولت سيدة تعيش في دار الرعاية الاجتماعية بأبها الانتحار، بتناول كمية من مادة الكلوركس وعلبة كاملة من دواء الصداع "بنادول"، أصيبت بعدها بحالة إغماء، لتنقل بواسطة الهلال الأحمر إلى مستشفى عسير المركزي، حيث ترقد هناك في حالة شبه مستقرة.

وكشفت السيدة (37 عاما) لـ "الوطن" أن إقدامها على الانتحار جاء على خلفية عنف أسري تعرضت له من قبل طليقها وأختها، حيث تقول "تزوجت وعمري 13 عاما، من رجل عمره 60 عاما، بمهر ربع مليون ريال، وعشت معه 17 عاما في معاناة، خاصة بعد اكتشافي أنه متزوج من قبل ثلاث مرات، وعانيت كثيرا حتى خلعت منه بعد ثلاث سنوات"

وأضافت "لدي ثلاث بنات وولدان يسكنون بمحافظة العلا بالمدينة المنورة، ولم أرهم منذ فترة طويلة، وعقب الطلاق آذنتني أختي، وكنت أطرد من البيت، وأنام في الحدائق، وفي المطار، وفي المساجد، وأتنقل بين زميلاتي لكي أسكن وآكل، ونظرا لرفض طليقي رؤية أبنائي، كنت أسافر لهم في المدينة حيث يقيمون لرؤيتهم في مدارسهم "

وأضافت "قبل عشرة أشهر سافرت إلى المدينة المنورة لأرى ابني الذي عمره 17 سنة، فقدمت أختي شكوى للشرطة، وادعت أني هربت من المنزل، وحرضت أهلي ووالدي لرفع قضية ضدي بدعوى أنني عاقة بوالدي، وطليقي بدوره زعم أنني خطفت ابني، وعند عودتي الى أبها مع ولدي أوقفتنا الشرطة في المطار بحجة الشكويين المقدمتين ضدي، وأدخلت السجن إثر ذلك، فحكم علي بالسجن ستة أشهر مع الجلد بتهمة الهروب، والسفر بغير محرم، وهي تهمة غير صحيحة، وأدخل ولدي إلى دار الأحداث، وبقي فيها ثلاثة أشهر، بعدها خرج إلى والده، ومن يومها وهو يخاف أن يقابلني فيتم القبض عليه، ويعود للأحداث مرة أخرى"، مشيرة إلى أن ولدها لديه بطاقة أحوال، وصك من المحكمة يؤكد أنه المسؤول عن شؤون والدته.

وعن رفض أهلها استلامها بعد انتهاء محكوميتها، قالت "بعد انتهاء فترة محكوميتي رفض أهلي استلامي بتحريض من أختي، مما اضطر إدارة السجن إلى إرسالي لدار الرعاية الاجتماعية لأبقى فيها ثلاثة أشهر ".

وأشارت السيدة إلى أنها حرمت في دار الرعاية من أبسط حقوقها، تقول "ليس لدي في الدار مصروف، ولا تلبى احتياجاتي، وأحرم من الخروج للتنزه كبقية النزيلات، ويمنع أي أحد من زيارتي، حتى إنني طلبت الذهاب للجهات المختصة للالتماس بحل مشكلتي، وإيجاد مأوى لي ولأبنائي، ولكن الإدارة رفضت، وكأنني أعيش في سجن آخر، وعندما تقدم شخص للزواج مني في الدار رفضوا، وبسبب الضغوط علي، ساءت حالتي النفسية، ففكرت في الانتحار"، مشيرة إلى أن الدار لم تتابع حالتها منذ دخولها للمستشفى.

وطالبت السيدة برؤية والدها، وتوفير مأوى لها ولأبنائها، وفسخ الوكالة الممنوحة لأختها، وأن يكون أحد إخوانها أو أولادها أو والدها وكيلها.

من جهته علق المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير هادي اليامي على قضية السيدة قائلا "الهيئة رصدت الحالة في زيارة قام بها القسم النسوي لسجن النساء بأبها، وتبين أن النزيلة المذكورة انتهت فترة محكوميتها دون إطلاق سراحها، لرفض والدها استلامها، وبناء عليه نسقت الهيئة مع إدارة سجون منطقة عسير لنقلها إلى دار الرعاية الاجتماعية وتتولى إدارة الشؤون الاجتماعية حاليا معالجة موضوعها."

وقال الناطق الإعلامي لشرطة عسير الرائد عبدالله آل شعثان إن "شرطة مستشفى عسير المركزي استقبلت حالة الانتحار المحولة من دار الرعاية الاجتماعية، ولم يثبت مبدئيا أن الحالة جنائية أو بفعل فاعل، ومازال التحقيق في القضية جاريا."

23قرار اتهام في قضايا الاتجار بالبشر بالمملكة خلال2010

المتهمون 13 والضحايا 9 والشرقية الأولى في عدد القضايا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=78322&CategoryID=3

الرياض: ماجدة عبدالعزيز 05-12-2011 10:16 PM
كشف تقرير صادر من اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التابعة لهيئة حقوق الإنسان الحكومية، والمرتبطة تنظيميا برئيس مجلس الوزراء، أن هيئة التحقيق والادعاء العام أصدرت 23 قرار اتهام في جرائم اتجار بأشخاص خلال عام 2010.
وبين التقرير أن التهم التي سجلت في عدد من مدن ومناطق المملكة معظمها لا يزال منظورا أمام القضاء، بينما ثبتت الإدانة في قضية واحدة، وصدر الحكم فيها، وذلك بعد التحقيق مع عدد من الأشخاص المتهمين بجرائم الاتجار وفقا لما جاء في المادة الخامسة عشرة من نظام جرائم الاتجار بالأشخاص، وحسب التقارير الصادرة عنها عام 2010.
واحتلت المنطقة الشرقية، وفقا للجدول الذي يوضح عدد القضايا، والمتهمين، والضحايا، وقرارات الإدانة، والقضايا التي لا تزال تحت النظر، المركز الأول في عدد القضايا المسجلة بواقع 7 حالات، بينما بلغ عدد المتهمين في كافة القضايا المسجلة 13 متهما، في حين كان عدد ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص 9 ضحايا.
وبيّن التقرير أن هناك عددا من القضايا تتعلق بالخلافات العمالية الناشئة عن عقد العمل، وما يترتب على ذلك من التزامات للعامل، وكانت محل خلاف بين طرفي العلاقة، إلا أنها لم ترق إلى درجة تكييفها على اعتبارها جريمة من جرائم الاتجار بالأشخاص، مشيراً إلى أن هيئات تسوية هذه الخلافات وهي الهيئة العليا بالرياض، والهيئة العليا بجدة، والهيئات الابتدائية أنهت في مكاتب العمل العديد من القضايا والخلافات العمالية، بناءً على الصلاحيات والاختصاصات النظامية المخولة بها هذه الهيئات .
وتضم اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان ممثلين من وزارات الداخلية، والخارجية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، والعمل، والثقافة والإعلام. ومن أبرز اختصاصاتها متابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم، والتنسيق مع السلطات المختصة لإعادة المجني عليه إلى موطنه الأصلي في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته، أو إلى مكان إقامته في أي دولة أخرى متى طلب ذلك، والتوصية بإبقاء المجني عليه في المملكة، وتوفيق أوضاعه النظامية بما يمكنه من العمل إذا اقتضى الأمر ذلك .
واشتملت اختصاصات اللجنة أيضاً على وضع سياسات تحث على البحث النشط عن الضحايا، وتدريب الأفراد على وسائل التعرف عليهم. وتجتمع اللجنة بشكل دوري برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان.
وحددت أمانة اللجنة بعض الأهداف لتفعيل توفير الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للحد من انتشار هذه الجريمة، منها الرصد المستمر للقضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، لتكوين رؤية شاملة ودقيقة عن واقع، وأشكال، وتطورات حالات الاتجار بالأشخاص في المملكة، ووضع التدابير الوقائية والتوعوية الإعلامية اللازمة لمنع ارتكاب هذا النوع من الجرائم في المملكة، وتطوير قدرات ومهارات الموظفين المختصين بمكافحته، وزيادة التنسيق بين الجهات الرسمية المعنية بالتعامل مع هذه القضايا، والمواجهة الفعالة لمرتكبي هذه الجرائم والمخالفات، وتقديم المساعدات، والحماية القانونية والاجتماعية والإيواء للضحايا، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع سواء كانوا مواطنين أو مقيمين.

تفاعلاً مع ما نشرته الصحيفة حول قضية بنات مستشفى عسير

قراء يناشدون المؤسسات الاجتماعية المحلية إنقاذ المعنفات الثلاث

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/07/article689481.html

أبها – حياة الغامدي

تفاعلاً مع ما نشرته الرياض وجه " قراؤها " من خلال موقعها الالكتروني انتقادات لاذعة لمنظمات حقوقية الإنسان السعودية على خلفية ما نشرته في عددها 15869 الصادر قبل أمس الاثنين تحت عنوان " 3 جهات تتقاذف مسؤولية حماية 3 شقيقات من عنف والدهن " وعلى وجه الخصوص هيئة حقوق الإنسان جراء بقاء قضية الفتيات الثلاث قرابة العام لدى الهيئة دون أن تتخذ إجراءات تحمي بها الفتيات ، وظلت تماطل في الأواني الأخيرة تحت مظلة عدم وجود القرائن على العنف ومدى صحة ادعائهن ودورها الرقابي .

قارئ ينتقد الوضع الاجتماعي قائلاً : الرجل يتحرج من ذكر اسم زوجته وآخر يقول «المرأة وأنت بكرامة» ..وحقوق الإنسان لا تستقبل إلا مصاباً ينزف دماً أو مشلولاً ليصدقوه

المعلقون أكدوا على ضرورة معاقبة المقصرين في حمايتهن بعد لجوئهن لهيئة حقوق الإنسان مطلع العام الهجري الماضي ، منددين بأنظمة المنظمات الحقوقية التي وضعت الدليل على العنف من وجود كدمات وغيرها شرطا لحماية المعنفة ، فيما دون قارئ في هذا الشأن قوله " حقوق الإنسان لا تستقبل إلا واحدا إما يكون ينزف دما أو مشلولا ليصدقوه " أما احد القراء وصف قبول مثل هذه الحالات بقوله " الشؤون الاجتماعية لا تقبلهن إلا ان يكن مضروبات أو مكسرات الأضلع واليدين والرجلين والدماء تسيل من أجسادهن ."

أجمع القراء على ان وجود الفتيات داخل مستشفى عسير المركزي منذ 40 يوما دليل قاطع على تهاون الجهات المعنية بحفظ أمن وحماية المواطن بشكل عام ، فيما وصف موقف هيئة حقوق الإنسان من القضية تجردا وتنصلا عن دورها ، منوهين بمصير الفتيات المعلق بين دخول دار الملاحظة وتبدأ معاملتهن كمجرمات أو الموت بالعودة إلى منزل والدهن في إشارة إلى أن مصير المجني عليه السجن بينما يترك الجاني حرا يمارس حياته الطبيعية .

حالات العنف التي شهدتها بعض الفتيات مؤخرا وصفها المعلقون بأنه " وأد البنات " بالطريقة الحديثة في القرن الواحد والعشرين ، وفرض الوصاية عليهن التي قد توكل إلى اشخاص انتهكوا حقوقهن التي كفلها الشرع ، بيد أن جملة قضايا الانتهاكات لم تخرج في مجملها عن حرمانها من النفقة والميراث إلى جانب عضلهن من الزواج والعنف الأسري .

وطالب " قراء الرياض " بتدخل المسؤولين بعد أن فشلت الأجهزة المعنية والمجتمع في حماية الشقيقات الثلاث اللاتي تعرضن للعنف لمدة 19 عاما وتوفير الأمن والحماية ، بالإضافة إلى سن قوانين معاصرة تحمي المرأة ولم يعد هناك مجال لأن تضع الجهات الحكومية المعنية حججا واهية وهي تطبيق النظام الذي يحتاج الى إعادة صياغة تتواكب مع واقعنا .

ردود الأفعال الغاضبة شددت على أن الأعراف القبلية تحتم على المعنفات عدم الحديث عن ما تتعرض له من انتهاكات حقوقية خشية الفضيحة والسمعة مما يرغم المرأة لتقبل واقعها المرير بكل أبعاده فيما يظل مستقبلها مرهونا بحظها في مجتمعها ، الأعراف سحقت حقوق المرأة في المجتمع بعد أن سجلت حالات العنف جرى التنازل عنها ولم تتجاوز أروقة

المستشفى التي عادة ما تستقبل المعنفة في وضع صحي سيىء يجبر الفريق الطبي على وضعها تحت الملاحظة لبضعة أيام لتكشف الفحوصات الطبية الأولية وجود كدمات وحروق نتيجة عنف اسري في الغالب تعترف الفتاة بها وتطالب بالتنازل خشية من ردود أفعال المجتمع والقبيلة ومن ثم الأسرة التي ستعود لها .
القراء يجمعون على ان وجود «المعنفات» في المستشفى منذ 40 يوماً دليل على تقصير الجهات المعنية في مسؤوليتها الاجتماعية
التنازل عن القضية لم تكن الأعراف الاجتماعية وحدها من تقف خلف ذلك بيد أن عدم وجود خيارات آمنة توفر لها حياة كريمة من دور إيواء تحفظ لها كرامتها وتمارس حياتها الطبيعية من التعليم والخروج للمناسبات الاجتماعية كان دافعا للتنازل وعودة العنف من جديد واستمراره .
المعلقون دونوا عددا من الاقتراحات تتخذها الجهات المعنية للحفاظ على المرأة من العنف لعل سجن مرتكب العنف وجلده إلى جانب أخذ التعهدات عليه بعدم التعرض لهن ومتابعة حالتهن بزيارة كل شهر للتأكد من صحة حياتهن من أبرزها تلك الحلول وتوفير دار ضيافة في كل منطقة من المناطق تخصص للأرامل والمعنفات ، ولفتوا إلى التفرقة تجاه المرأة والتي مازال يتبع فيها الرجل حديثه عن المرأة لأي من اقرأنه عبارة " وأنت بكرامة . "
العنف وما يلحق به من توابع أكد " قراء الرياض " بأنه قد يسهم في انحراف الفتاة المعنفة والمحرومة من أبجديات الحياة لتخرج لعالم يستقبلها بدون رحمة ويعمد على استغلالها بطرق غير مشروعة .
المنظمات الحقوقية داخل السعودية أخفقت في كثير من الحالات المعنفة التي لم تستطيع أن توفر لها الحماية بل ان عددا من تلك الحالات دفعت بحياتها ثمنا لذلك الإخفاق الذي جعل أولياء الأمور يتمردون في ممارسة العنف وكثيرا ما تعلق المنظمات الحقوقية ذلك الإخفاق بدورها الرقابي فقط دون أن تحرك جهودها وتعيد صياغة دورها الرقابي الصارم لتحقق تداعيات وجودها كمنظمة من ضمن منظمات الدولة .
الشقيقات المعنفات مازلن حتى إعداد الخبر يحتمين داخل مستشفى عسير المركزي بانتظار عطف ولاة الأمر عليهن بعد أن تمسكن بمرض الصغرى منهن للبقاء داخل المستشفى التي تعاني من الصرع والاكتئاب جراء ما ذاقته من مرارة العيش على مدار 19 عاما ، لم يكن لهن مأوى سوى دموع حارقة ذرفتها أعين بريئات قدمنا للدنيا مستبشرات بحياة هانئة في ظل والديهن إلا أن القدر عصف بتلك الأحلام وسلب منهن براءة الطفولة ليحرمهن حياة طبيعية ليمضي العنف ويعصف بمصيرهن التعليمي الذي توقف إلى الصف الثاني ثانوي ، ويترك مصيرهن تتقاذفه ثلاث جهات معنية بتوفير الحماية التي لم تتجاوزها مطالبهن وحقوقهن في العيش بحياة كريمة.

ساقت لهن حزمة من الاتهامات

مسؤولة الشؤون الاجتماعية تهدد الفتيات المعنفات بالصلح مع والدهن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/07/article689483.html

أبها - حياة الغامدي

ضجت غرفة الفتيات المعنفات بمستشفى عسير المركزي ببكائهن بعد أن قامت مسؤولة من الشؤون الاجتماعية بأبها بعد ظهر يوم أمس الثلاثاء بزيارتهن وتوعدتهن بردهن إلى والدهن موجهه جملة من الاتهامات لهن من أهمها عقوقهن لوالدهن الذي مارس عليهن العنف منذ نعومة أظفارهن .

مسؤولة الشؤون الاجتماعية أكدت أنها ستتخذ إجراء الصلح بينهن وبين والدهن الأمر الذي رفضه الفتيات المعنفات وأخذن في بكاء مستمر والدفاع عن أنفسهن جراء ما تلقينه من اتهامات من المسؤولة التي وجهت لهن رسالة بان دار الأيتام والرعاية ترفضهن محاولة منها للضغط على الفتيات للقبول بالصلح. ولم تقف التهديدات إلى ذلك الحد بل انها ألمحت للفتيات عن وجود هاتف نقال معهن في إشارة منها للشك في مصدر ذلك النقال الذي اشترته الفتيات مستخدما من إحدى المرافقات داخل المستشفى حتى يتواصلن مع المجتمع من حولهن ، إلى جانب ذلك ردود أفعال الفتيات على المسؤولة تجاه اتهاماتها لم ترق لها بل اتهمت الكبرى منهن بأنها شخصية غير طبيعية وغير أخلاقية بدليل ردودها على المسؤولة التي لم تتجاوز عن قولها " أنا شخصية طبيعية لكن لا أريد العودة إلى والدي وأدافع عن حقي وعن حقوق أخواتي ولا أريد الصلح ". زيارة هيئة حقوق الإنسان صادفت وجود الشؤون الاجتماعية التي عملت بدورها على تهدئة الوضع ومحاولة إقناع الشؤون الاجتماعية بأن الهيئة ستتكفل بحل قضيتهن مما جعلها تتراجع عن قراراتها وذكرت بأنها ستفيد إمارة منطقة عسير بعدم رغبة الفتيات في الصلح ، وشددت عليهن بعدم التصريح لأي من وسائل الإعلام والإدلاء بأي مما حدث خلال الزيارة سائقة جملة من التهديدات مفادها عدم إنصافهن في حالة إدلائهن بما حدث لأي صحيفة.

هيئة مكافحة الفساد .. لا نريد حصانة لأحد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/05/article688855.html

إبراهيم بن يوسف المالك

في لقاء معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد الشريف قبل عدة أشهر تحدث عن توجهات الهيئة وخططها لمكافحة الفساد ومنها القضاء على ظاهرة "الثراء المفاجيء" لبعض موظفي الدولة، وأشار معاليه لبعض الإجراءات منها الكشف على حسابات الموظفين قبل وبعد الوظيفة، فتبادر إلى ذهني بعض الملاحظات بشكل عام ...
إن وجود إستراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد هو مطلب ضروري ولكن الأهم هو وضوح الرؤية والرسالة وآلية التطبيق و "نزاهة القائمين عليها" فالتجارب السابقة لإستراتيجيات مشابهة تجعلنا غير متفائلين في إمكانية نجاح أي إستراتيجية وطنية ولنا في ذلك العديد من الأمثلة منها على سبيل المثال إستراتيجية مكافحة الفقر، وإستراتيجية القضاء على البطالة...الخ كما أن المواطن "وبصراحة" لم يعد يثق كثيراً بعمل الهيئات إجمالاً نتيجة للتجارب السابقة ولنا في ذلك أمثلة أخرى مثل هيئة حقوق الإنسان وحماية المستهلك وهيئة الاستثمار وغيرها فمعظم من ذكرت لم يقدم من العمل الإيجابي "في رأيي" مايشفع له حتى الآن ...
ولمناقشة بعض آليات التطبيق التي ذكرها رئيس الهيئة، نجد أن بعضها غير واضح، فعند الحديث عن التوجه للكشف عن حسابات الموظفين قبل وبعد الوظيفة نجد أن الطريقة وحدها لا تكفي؟ لأنه وبكل بساطة يستطيع أي محتال أن يودع كل المبالغ المسروقة في حسابات أخرى للأهل والأقارب كالزوجة والأولاد والبنات...الخ وبالتالي لن تستطيع الهيئة أو غيرها تحقيق الهدف من عملية المراقبة لأن الالتفاف على النظام سهل في مثل هذه الحالات، كما أن بعض الموظفين لديهم في الأصل أعمال تجارية وبالتالي سيختلط الصالح في الطالح ...
الأمر الآخر، هو عدم وضوح الرؤية لمفهوم الفساد؟ فليس هنالك تعريف واضح ومتفق عليه نستطيع من خلاله أن نعرف ظاهرة الفساد، فهل الفساد المقصود هو المعني بالسرقة من المال العام فقط؟ أم يشمل كل مظاهر الفساد الأخرى وهذا ما ننادي به ومنها استغلال النفوذ والسلطة لتحقيق مصالح شخصية وكذلك الواسطة والمحسوبية وتعقيد الإجراءات والأنظمة بهدف التنفع من الوظيفة والكسب غير المشروع وإساءة استخدام الصلاحيات ومرافق الدولة وموارداها...الخ. أعتقد أن المفهوم الشامل هو المستهدف ولكن ما ورد في اللقاء كان يرتكز معظمه على سرقة المال العام ولم تأخذ الجوانب الأخرى أهمية توازي الظاهرة الرئيسية محل النقاش ...
كما أن عمل الهيئة يجب أن يرتكز على الجانب التوعوي في الإعلام ومؤسسات التعليم بكل الوسائل الممكنة وبنفس الوقت يجب أن يركز على جوانب أخرى واضحة تبدأ باكتشاف منابع الفساد والتحقيق فيها ومن ثم إحالتها للجهات القضائية، فتصريح رئيس الهيئة بأنها لا تباشر في عمليات التحقيق بل تقوم بإحالة الأشخاص المتهمين إلى الجهات المعنية في الواقع يضعف من عمل الهيئة ويحد تحركاتها ويقلل من أهميتها !...
يجب أيضاً "أن تشهر بالمخالفين" حتى يكونوا عبرة لمن لم يعتبر، ويجب أيضاً أن لا تنسى اللصوص السابقين من امتلأت أرصدتهم بالملايين وعثوا بالأرض فساداً وان لا يرتكز عملها فقط على اللصوص الجدد... يجب أن تتبنى شعار "من أين لك هذا" فهو التحدي القائم أمام الهيئة في المستقبل، ويجب أيضاً أن تكرم النزهاء وتكافئهم على إخلاصهم ووفائهم ...
أخيراً أقول "للشريف" في البداية دع المسامير الصغيرة ولا تشغل نفسك بالبحث عنها في صحراء الربع الخالي حتى لا تضيع وقتك ووقت من حملك الأمانة والمسئولية، لا نريد حصانة لأحد لذا يجب أن تحاسب القوي قبل الضعيف (كائناً من كان) كما قال خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ليكون عبرة للآخرين، فالأهم أن "يهابك الكبار" أولاً لتأمن "الصغار

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قرار مرتقب بفرض رسوم على الأراضي البيضاء لحل مشكلة الإسكان

المصدر: جريدة اليوم الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37125.html

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الإسكان عن قرب صدور قرار من مجلس الوزراء بفرض رسوم على الأراضي البيضاء، والإسراع في تنفيذه من قبل الجهات المعنية، وربطه بحل مشكلة الإسكان.

ونسبت "العربية نت" لمصادر أن مسؤولين كبار في الدولة مقتنعين بأن فرض رسوم على الأراضي البيضاء يسهم بشكل كبير جدا في حل مشكلة الإسكان وتوافر الأراضي السكنية لقطاع كبير من المواطنين العاجزين عن شراء الأراضي بسبب ارتفاع أسعارها، بينما قال اقتصاديون: إن الحديث عن هذا الأمر لا يفضّله الكثير من العقاريين أو ملاك مساحات شاسعة من الأراضي، مشيرين إلى أن هذا الموضوع عندما يطرح في الإعلام المحلي سرعان ما يتم مهاجمته، وإغلاقه، بغية منهم عدم طرحه كأحد العلاجات لمشاكل الإسكان في البلاد.

وأكدوا أن فرض رسوم على الأراضي الفضاء سيشكل دخلا للدولة يمكنها من الصرف على مشاريع الإسكان، خاصة أن بعض الاقتصاديين توقع أن يصل العائد من هذه الرسوم 200 مليار ريال.

يذكر أن الكاتب محمد العمران نشر مقالة في عدد من المواقع على الإنترنت ذكر فيها أنه في حال فرض هذه الرسوم على الأراضي البيضاء، فإن هذا سيؤدي وبلا شك إلى انخفاض أسعارها (وليس رفعها كما توقع الإخوة)، وربما يكون الانخفاض بشكل كبير لن يتوقعه أحد.

وأضاف: "لو افترضنا تطبيق هذه الرسوم على أساس 1 في المائة فقط، فهذا يعني أن العقاريين الذين يملكون الأراضي البيضاء في مدينة الرياض سيتوجب عليهم جميعا دفع رسوم سنوية تقدر بنحو 40 مليار ريال على أقل تقدير، وإذا توسعنا بالتحليل ليشمل بقية مناطق المملكة فإن العقاريين سيتوجب عليهم جميعا سداد رسوم سنوية تقدر بنحو 200 مليار ريال على أقل تقدير. هنا يجب أن نتساءل: لو افترضنا أن جميع العقاريين وافقوا على سداد الرسوم، هل يملكون في الأساس سيولة نقدية تكفي للسداد كل عام؟".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزارة العمل تشترط أن يكون العقد دون مدة والتسجيل في حافز أولا

العمل تحدد 4 وظائف للسعوديات في المحال النسائية وتربطها ببرنامج حافز

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/02/article_603308.html

حبيب الشمري من الرياض

حددت وزراة العمل أربع وظائف للراغبات في التقدم إلى برنامج تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية هي: بائعة تجزئة، مشرفة متجر، محاسبة مبيعات (كاشيرات)، وخدمة العملاء.

ووفق مصادر في الوزارة فإن التقدم إلى برنامج تأنيث المحال النسائية يتطلب التقدم إلى برنامج حافز المعني برصد أوضاع الحصول على إعانة البطالة.

وحددت الوزارة بشكل رسمي الراتب الإجمالي لتوظيف النساء في هذه المحال بحيث لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال، في حين يتحمل صندوق الموارد البشرية نصف المبلغ لمدة ثلاث سنوات.

وشدد الوزارة على أهمية توقيع عقد عمل بين الموظفة والمنشأة الموظفة غير محدد المدة.

ومن مواصفات البرنامج تسجيل الموظفة في نظام التأمينات الاجتماعية، وبناء عليه تستقطع نسبة 9 في المائة من الراتب وتودع من خلال المنشأة في حسابها في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

واشترطت الوزارة على الجهات التي توظف النساء في المستلزمات النسائية أن تمنح الموظفة إجازة أسبوعية لا تقل عن يوم، وإجازة سنوية لا تقل عن (21) يوماً، ومكافأة نهاية الخدمة حسب نظام العمل، على ألا تزيد ساعات العمل على ثماني ساعات عمل يومياً، وقد تكون فترة أو فترتين حسب نظام الدوام المطبق في المنشأة، على أن تتحمل المنشأة الرعاية الطبية حسب النظام المعمول به في المنشأة.

وكشفت وزارة العمل في وقت سابق عن صياغة عقد استرشادي بين العاملات السعوديات في محال بيع الملابس والمستلزمات النسائية وملاكها، بحيث تضمن حقوق الطرفين.

وأكد الدكتور علي التخيفي وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير أن الوزارة ماضية في" تأنيث وتوطين" القوى العاملة في محال بيع المستلزمات النسائية، خلال عام 1433هـ، مؤكدا أن المشروع الذي صدر في شهر شعبان الماضي سيخضع في حال تطبيقه لعملية تقييم شاملة لضمان نجاحه، وأن هناك عقوبات ستنفذ بحق المخالفين، منها الحرمان من خدمات الوزارة.

وقال التخيفي خلال ورشة عمل أقيمت في غرفة الشرقية بعنوان "تنظيم عمل المرأة في محال بيع المستلزمات النسائية: "إن الأمر الملكي السامي قد كلف وزارة العمل بوضع التنظيم المناسب لعمل المرأة، وإيجاد الترتيبات الإدارية لذلك، والقيام بكل ما من شأنه تأهيل وتدريب الراغبات في العمل وتقديم الدعم المالي والإداري والإشرافي على ذلك، وبموجب ذلك نعتقد أن هناك ثلاث جهات معنية بهذا الشأن ينبغي عليهم جميعا التعاون لتحقيق هذا الهدف هي (الجهات الحكومية المعنية، والمستثمرون، والراغبات في العمل)، فالجميع شركاء في خدمة الوطن"، لافتا الانتباه إلى أن هناك جانبين في

الموضوع هما "التوطين، والتأنيث" فالمحال النسائية هي محل الأمر الملكي السامي والقرار الوزاري وسيتم توطينها وتأنيثها وفق الصيغة والاشتراطات التي لا تخرج عن خصوصية المرأة السعودية والمجتمع السعودي.
وأضاف أن القرار له ثلاثة أبعاد: "الموضوع، والزمان، والمكان"، فالنطاق الموضوعي للقرار هو محال بيع المستلزمات النسائية، التي تشمل الملابس الداخلية النسوية، وأدوات التجميل، وهناك المحال المختلفة التي تتضمن هذه الأدوات مع أدوات نسائية أخرى، فكلها تخضع للتوطين والتأنيث خلال العام المقبل حسب التفصيل، أما النطاق المكاني فالقرار شامل لكل المحال التجارية التي تعمل في هذا الشأن، سواء كانت محالا مستقلة، أم كانت ضمن مجمعات تجارية، أو أسواقا عامة، وقد حدد القرار تاريخ 1433/2/10 موعدا لتأنيث وتوطين من يعمل في محال الملابس الداخلية وأدوات التجميل، و1433/8/10هـ لباقي المحال النسائية، وسيكون ذلك ضمن ترخيص أي محل.
وتطرق إلى أن هناك اشتراطات للتأنيث والتوطين في هذه المحال تتمثل في أنه إذا كان المحل خصيصا للنساء بالكامل، فالمطلوب توطين العاملات فيه بما لا يقل عن ثلاث عاملات في الوردية الواحدة، ويمنع دخول الرجال فيه، وينبغي أن يظلل على غرار مراكز الخياطة والتجميل النسائية المعمول بها، وفي حال كان المحل مخصصا للعوائل فإن الرؤية لا تحجب وإن اشترط تأنيث العاملات فيه أيضا وتوطينهن.
وذكر أن الوزارة ستقدم الدعم لهذا المشروع من خلال الدعم المادي لعملية التدريب وفق الآلية المتبعة لدى صندوق تنمية الموارد البشرية، حيث سوف يتم دعم عملية التوظيف لثلاث سنوات في حين المتبع هو الدعم لسنتين، وذلك لخصوصية يتسم بها هذا المشروع، وسيتم تدريب الراغبات في العمل وتأهيلهن للعمل على مهن بائعة تجزئة ومحاسبة مبيعات وخدمة عملاء، كما سيتم الإشراف والمتابعة لعملية التدريب على رأس العمل، وكل ذلك ضمن عملية تقييم مستمرة للمشروع، فضلا عن أن المجال مفتوح لأي جهة ترغب في تقديم خدمة التدريب ويرتئيها صاحب العمل

6أيام تحرم طالبة من دراستها وتعليم حفر الباطن يعد بالتحقيق

المصدر: جريدة الوطن الجمعه7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=77878&CategoryID=3

حفر الباطن: دغش السهلي 2011-12-02 2:19 AM

فوجئ أحد المواطنين بحفر الباطن بتحويل طفلته من طالبة منتظمة في الصف الأول الابتدائي إلى مستمعة بعد أن انتظمت بالدراسة منذ بداية الفصل الدراسي الحالي، وأرجعت إدارة المدرسة سبب التحويل إلى عدم اكتمال السن النظامية لدخول المدرسة .

وقال والد الطالبة عايد العنزي إن زوجتي قيدت ابنتي نجد في كشوفات "الابتدائية الخمسون" بحي المحمدية منذ العام الماضي، واستكملنا كافة الإجراءات من كشف طبي وأوراق رسمية، ومع انطلاق العام الدراسي الحالي توجهت ابنتي وهي تغمرها البهجة إلى مقاعد الدراسة، وتسلمت كتب الصف الأول، وانخرطت في أداء واجباتها المنزلية :المذاكرة اليومية، وحفظ حروف الهجاء، ولكن حدثت المفاجأة الأسبوع الماضي حيث توجهت والدتها للمدرسة حتى تستأذن لها للخروج بسبب سفرنا خارج المنطقة، وعندها تم إبلاغها بأن نجد طالبة غير منتظمة ويمكن أن تأخذيها بأي وقت، لأنها لم تبلغ السن النظامية، وليس لها أي تقويم، ومن حقها أن تنتظم في المدرسة بداية من العام المقبل، لأن تاريخ ميلادها هو 20 / 1 / 1427، وبقي عليها ستة أيام لإكمال السن النظامية لدخول المدرسة، وهذا ما سبب صدمة لنا .

وأضاف العنزي أنه خلال الأسبوع الماضي تم توزيع التقويم على زميلات نجد إلا أنها ظلت وحيدة دون تقويم، مما تسبب في دخولها في نوبة بكاء، وقد بدأت حالتها النفسية تسوء شيئا فشيئا، رغم تلقينا وعوداً من المرشدة الطلابية بأنها ستقوم بتهيئتها نفسيا لتقبل الوضع الجديد، إلا أن التهيئة النفسية بدأت بحرمانها من التقويم الدراسي، مطالباً وزارة التربية والتعليم باستثناء نجد من هذا النظام، بسبب الخطأ الذي وقع من جانب إدارة المدرسة المتمثل في قبولها منذ البداية – على حد وصفه.-

وقالت إحدى الإداريات في المدرسة في حديث إلى "الوطن "إننا فشلنا في الوصول لأسرة الطالبة بسبب إغلاق هاتف والدها ووالدتها حتى يتم إبلاغهما بعدم قبول الطالبة وعدم إرسالها للمدرسة، وبدوره نفى ولي أمر الطالبة تلقيه هو أو زوجته اتصالاً من المدرسة، مؤكداً أن والدتها تقوم بمرافقتها للمدرسة بشكل يومي ذهابا وإيابا، ولم يتم إخبارها، ولم تتم كتابة هذه الملاحظة في الخطة الأسبوعية للطالبة، أو في دفتر الملاحظات الخاص بالواجبات .

وفي تعليقه على الموضوع، قال مدير الإعلام التربوي بإدارة التربية والتعليم بحفر الباطن زبن الشمري في تصريح إلى "الوطن"، إن هناك تعليمات وزارية واضحة تنص على استبعاد أي طالب أو طالبة يتبين بعد المسح الميداني أن عمره أقل من خمس سنوات وخمسة أشهر لطلاب رياض الأطفال، أو خمس سنوات وتسعة أشهر للطلاب والطالبات الذين لم يحصلوا على شهادة الروضة، علماً بأنه سيتم التحقق من الموضوع وتطبيق التعليمات ومحاسبة المقصر إن وجد.

الشورى يدرس تعديل نظام هيئة كبار العلماء ولائحة الحقوق والمزايا لموظفي الدولة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/02/article687887.html

الرياض - عبدالسلام البلوي:

يدرس مجلس الشورى عبر لجانه المختلفة عدداً من المواضيع ومشاريع الأنظمة والمقترحات، ومن ذلك مشروع تعديل المادة 53 من لائحة الحقوق والمزايا المالية المتعلقة بالحالات التي يصرف للموظف الذي تنتهي خدمته بعد نفاذ هذه اللائحة (مكافأة نهاية خدمة) تعادل رواتب ستة أشهر .

كما تدرس لجنة الإدارة مقترحاً لمشروع نظام النقابات العمالية في المملكة، بينما شرعت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في دراسة اقتراح مشروع تعديل نظام هيئة كبار العلماء .

وفي الوقت الذي لا يفصلنا سوى نحو 60 يوماً عن نهاية أعمال السنة الثالثة وبداية السنة الرابعة والأخيرة من الدورة الخامسة، إلا أن عدداً من المواضيع والمقترحات والمشاريع لم تنته بعد، ومن أبرزها تعديل أنظمة التقاعد بما يمنح حداً أدنى للمستفيدين من المعاش التقاعدي، ومقترح تعديل رسوم تأشيرات الاستقدام إضافة إلى المقترح الخاص بإضافة ثلاث سنوات للضباط الجامعيين الملتحقين أساساً بالخدمة العسكرية.

الصحة: مزاعم التحرش لن توقف حملة الحصبة

المصدر: جريدة اليوم السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37181.html

أكدت وزارة الصحة الجمعه استمرارها قدما في إطلاق المرحلة الثانية من الحملة الوطنية للتحصين ضد أمراض الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف التي يبدأ تنفيذها اليوم في مختلف مناطق المملكة وتستهدف الأطفال من عمر 9 أشهر إلى أقل من 6 سنوات .

وقال مصدر مسئول بالوزارة على خلفية حملة أطلقها عدد من ممرضات المراكز الصحية أبدين فيها مخاوفهن من التعرض للتحرش والاعتداء خلال أداء عملهن صباحا ، أنه لا يوجد مبرر لهذا القلق والوزارة لن تكلف موظفيها بأعمال قد تؤدي الى تضررهم .

وأضاف أن التطعيم في المنازل ليس جديدا والوزارة في كل عام تنفذ حملات للتطعيم وتستهدف الأطفال في منازلهم ، وتساءل المصدر .. لماذا كل هذه الضجة الآن ؟ أم أن هذه المبررات تهدف لعدم قيام موظفات المراكز بعملهن .

الوزارة تنفذ أيضاً برنامجا للطب المنزلي وهناك ضمن طاقم العمل ممرضات في المنازل فهل يعقل أن تعلق الوزارة جميع برامجها الميدانية بسبب مثل هذه الأعذار

وبين ان الوزارة تنفذ أيضاً برنامجا للطب المنزلي وهناك ضمن طاقم العمل ممرضات في المنازل فهل يعقل أن تعلق الوزارة جميع برامجها الميدانية بسبب مثل هذه الأعذار .

وقال : ان الوزارة قد تقبل مبرراً في حالات محدودة بعد أن تتحقق من ذلك لكنها لن تقبل أن يضع كل من لا يرغب العمل وأداء واجباته اعذارا للتراخي والتكاسل .... والحملة تستهدف الاطفال من عمر 9 أشهر إلى أقل من 6 سنوات في المنازل وليس للكبار كما يحاول البعض الترويج لذلك ، حيث ان الفئة من عمر 19 - 24 عاماً، بمن فيهم طلبة وطالبات المعاهد والكليات المدنية والعسكرية، بواسطة فرق من المراكز الصحية تقوم بالتطعيم داخل هذه المعاهد والكليات ، كما ان الوزارة منحت العاملين في فرق التطعيم التي ستجوب الكليات والمنازل للتحصين ، يومين إجازة عن كل أسبوع عمل.

وكان عدد من الممرضات أبدين تخوفهن من تعرضهن التحرش عند دخول المنازل التي يقطنها المخالفون لنظام الإقامة، والمتهربون من الجوازات، وأرباب السوابق من متعاطي ومدمني المخدرات، على حد قولهن.

يذكر أن وزارة الصحة أولت اهتماماً كبيراً ببرنامج التحصين وجعلت التطعيم جزءا أساسيا من برامج الرعاية الصحية حيث تعد المملكة من أوائل الدول التي أدخلت اللقاحات وحققت نجاحات متميزة في هذا المجال ونسباً عالية في التغطية بالتحصين بلغت أكثر من 97 بالمائة كما أنها تمكنت من السيطرة على شلل الأطفال وإعلان المملكة خالية منه.

جدة:قانونيات يطالبن العدل بالسماح لهن بمزاولة المهنة ميدانياً

المصدر: جريدة الحياة السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335362

جدة - سارة المطيري

طالبت أكثر من 100 طالبة في قسم القانون في جامعة الملك عبد العزيز تمكينهن من العمل في وظائف المحاماة والمحاكم، واعتبرن استمرار وقف تعيين خريجات القسم مستنداً إلى حجج واهية في ظل عدم وجود عوائق شرعية أو قانونية، ما يزيد نسبة البطالة بين النساء، ويعطل حقاً يكفله لهن الشرع.

وأوضحت المديرة التنفيذية لـحملة «أنا محـامية» وعنود السلمي لـ «الحياة» أنهن قمن بـ«حملة» في محاولةٍ للسماح لهن بمزاولة وممارسة مهنة المحاماة بشكلٍ رسمي وإصدار التراخيص من الجهات العليا، مشـيرةً إلى أنهن رفعن خطاباً إلى وزير العدل تضمن أهمية مــزاولة المـرأة لمهنة المحاماة وذلك في ظل الظروف الحالية التي تتـطلب إدخـال المرأة في سلك المحاماة مع ضرورة إصدار ترخيص لها حتى يتسـنى لها ممارسة عمـلها والقيام بخـدمة المـجتمع بشـكل سـليم.

وقالت: «نطالع في الإعلام بين فترةٍ وأخرى أخباراً عن عزم وزارة العدل اعتماد إصدار تراخيص للمحاميات وذلك خلال الفترة المقبلة وتمر الفترة المقبلة من دون أن نرى أن ذلك تحقق وعلى رغم أن نظام المحاماة لم ينص على منع المرأة من مزاولة المهنة كما أنه لم يمنحها الموافقة، لذا فنحن الآن في حالة انفصام، ونجد عائقاً نظامياً أمام عمل المرأة المحامية، وحتى يتحقق لنا ذلك نحتاج من وزارة العدل وضع نصٍ انتقالي في النظام لمعالجة الأمر، ولتحقيقه لا بد من تكاتف الجهود والرغبة الصادقة في التنفيذ فوجود قسم القانون في أكثر من قسم واعتماد فتحه في جامعات أخرى وازدياد أعداد الخريجات ذوات الكفاءات يحتاج من الوزارة النظر في هذا الموضوع بجدية.«

وترى النائبة الثانية للمجلس التنفيذي لنادي القانون شموخ القحطاني أنهن كقانونيات لا ينكرن توجه الجهات الرسمية القائمة وبشكل واضح وقريب نحو السماح بالترخيص بمكاتب نسائية مستقلة أو أقسام ملحقة بمكاتب المحاماة الحالية تعمل فيها مستشارات قانونيات يتعاملن مباشرة مع المرأة في قضاياهن وفي تقديم المذكرات القانونية لهن، مؤكدةً أن أكثر من مسؤول في وزارة العدل وعد بوضع نظمٍ محددة واشتراطات خاصة بالمكاتب النسائية، وأن عملها سيقتصر فقط على تقديم الاستشارات القانونية وإعداد اللوائح والدفاع من دون الترافع.

وأضافت: «لكن ما نريده هو الإسراع في إصدار القرار والسماح لنا ببدء التدريب والعمل، خصوصاً وأنه أصبح هناك عدد كبير من خريجات القانون اللائي يمتلكن القدرة على ممارسة المهنة، وأن هناك عدداً من الخريجات يمارسن المهنة من طريق الوكالة الشرعية ولم يعترض القضاء على ذلك»، متسائلة: «إذا كنا قادرين على أخذ الحقوق والترافع فما المانع من إصدار القرار؟.«

وتضم الخريجة عهود صوتها لباقية زميلاتها في مناشدة وزارة العدل وتقول: «نحن نطالب بإصدار رخصة المحاماة لمن توافرت لديها الشروط النظامية والشرعية، إذ لا يوجد في نظام المحاماة ما يمنع المرأة من ممارسة حقها وإظهار قدراتها في هذه المهنة شأنها شأن الرجل إضافة إلى التطور السريع الذي تشهده المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين وإشراك المرأة في الحياة العامة، كل ذلك يستدعي وجود محاميات مرخصات يقفن بجـانب أخـواتهن في حفظ حقـوقهـن والنـهوض بالمجـتمع.«

ورأت عهود أن منع المرأة من العمل كمحامية ما هو إلا زيادة في طابور العاطلين عن العمل مع وجود دفعات جديدة كل عام من حملة شهادة القانون، مشيرةً إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لطالبات الدراسات العليا في القانون، «ففي نظام المحاماة يعفى حامل الدكتوراه من شرط الخبرة وتخفف لحامل الماجستير من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة.«

الحميّد لـ الحياة: معاقبة 761 منشأة استغلت أسماء مواطنين لا يعملون فيها

المصدر: جريدة الحياة السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335328

الرياض – رياض المسلم

كشف محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان الحميّد لـ«الحياة» عن مخالفة 761 منشأة لنظام العمل، بتسجيل 15864 مواطناً في وظائف وهمية خلال العام الماضي .

وأضاف: «أصدرت تلك الغرامة على المنشآت المخالفة بناء على ما أوصت به لجنة التحقيق في المخالفات، والمؤسسة تهدف من هذا الإجراء إلى الحد من مخالفات أصحاب العمل لنظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية، بما يكفل ضمان حقوق المشتركين وأفراد عائلاتهم وحسن تطبيق النظام.»

وذكر أن المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية تبذل جهوداً لتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية بشكل سليم، وتقع على عاتقها مسؤولية حفظ حقوق المشتركين، ومتابعة أصحاب العمل، ومساعدتهم في تحقيق حسن تطبيق التام، عن طريق إيضاح أحكامه ولوائحه التنفيذية، والتأكد من تسجيل جميع العاملين لديهم بناء على علاقة عمل فعلية.

وتابع: «لتفادي ما قد يحدث من استغلال بعض أصحاب العمل بتسجيل أسماء مشتركين من دون أن تكون لديهم علاقة عمل فعلية، تقوم المؤسسة بإجراءات عدة منها: الخدمات التفاعلية في النظام الآلي بحيث يشعر كل مشترك يتم تسجيله في النظام عن طريق إرسال رسالة SMS تتضمن معلومات تسجيله واسم المنشأة، حتى لا يكون عرضة للاستغلال، كما يجري التحقق من صحة تسجيل المشتركين لدى المنشآت عن طريق زيارات أصحاب العمل سواءً بالمتابعة الدورية، أو بناءً على شكوى المشتركين الذين أتيح لهم الاستفسار عن مدى تسجيلهم في التأمينات من عدمه عبر الهاتف المجاني 8001243344، أو من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني www.gosi.gov.sa ، أو زيارة أي مكتب من مكاتب المؤسسة.»

وأكد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أنه في حال ثبوت مخالف لتطبيق أحكام النظام يطبق عليه غرامات مالية، وعدم منحه الشهادة التي تصدر من المؤسسة، إضافة إلى ما قد يتعرض له صاحب العمل من تبعات شبهة التزوير، مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً مع وزارة العمل في ما يتعلق بالمنشآت التي تقوم بالسعودة الوهمية، إذ تمنع من الاستقدام، وعقوبات ينص عليها نظام العمل، إضافة إلى إلغاء جميع مدد الاشتراك غير الفعلية.

ولفت إلى أن هناك ربطاً آلياً بين المؤسسة ووزارة العمل وبعض الجهات الحكومية الأخرى لاكتشاف تسجيل الحالات المخالفة .

وعن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على العمال غير السعوديين العاملين في المملكة، أوضح أن هناك فرعين لنظام التأمينات الاجتماعية، الاول فرع المعاشات وهذا يطبق على العمال السعوديين فقط الذين يعملون في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي الخاضعون لنظام العمل، ونسبة الاشتراك فيه 18 في المئة تدفع بالتساوي بين العامل وصاحب العمل، ويقدم هذا الفرع العديد من المنافع منها معاش التقاعد ومعاش التقاعد المبكر ومعاش العجز غير المهني ومعاش الوفاة وتعويض الدفعة الواحدة.»

وأضاف: «الفرع الثاني هو فرع الأخطار المهنية ويطبق على العمال السعوديين وغيرهم، ونسبة الاشتراك فيه 2 في المئة يدفعها صاحب العمل بالكامل، ويستفيد المشترك من منافع هذا الفرع في حالات إصابات العمل أو الأمراض المهنية، اذ تقدم له العناية الطبية الشاملة من خلال المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة التي تتعاقد معها المؤسسة بهدف علاجهم.»

وذكر أن المؤسسة تتحمل جميع تكاليف العلاج مهما بلغت لعلاج الإصابة من تدخلات جراحية أو علاج تحفظي أو علاج طبيعي وتأهيلي حتى يتم الشفاء، وتشمل العناية الطبية خدمات التشخيص والعلاج والأدوية والمستلزمات الطبية والأطراف الاصطناعية والتأهيل عليها، لافتاً إلى صرف بدل يومي للمشترك المصاب أثناء فترة التنويم أو الإجازات المرضية، وبدل انتقال أثناء ومراجعته لجهة العلاج أو اللجان الطبية، وصرف تعويضات نقدية عن العجز نتيجة للإصابة

العبدالكريم ونورة العمر يسلطان الضوء على ملتقى المرأة غداً

المصدر: جريدة الرياض السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/03/article688320.html

الرياض-الرياض:

يكشف مركز باحثات لدراسات المرأة مساء غدٍ بالرياض عن خطة ملتقى(المرأة السعودية مالها وما عليها)الذي ينظمه المركز الأسبوع المقبل تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صيته بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتنتال بمشاركة نخبة من العلماء والمفكرين والمهتمين بقضاياالمرأة .

ويتناول الدكتور فؤاد العبدالكريم المشرف العام على مركز باحثات لدراسات المرأة والدكتورة نورة العمر المشرفة العامة على الإدارة النسائية بالمركز خلال مؤتمر صحفي بهذه المناسبة بقاعة المقصورة بالرياض غداً الأحد أبرز فعاليات الملتقى وأوراق العمل والأنشطة المصاحبة له كما يكشف عن أبرزالمشاركين في الملتقى من كبار العلماء والوزراء والمفكرين والمهتمين بقضايا المرأة .

ويناقش ملتقى المرأة ما لها وما عليها حقوق المرأة في النظام السعودي وحقوق المرأة الاجتماعية الواقع والحلول، وحقوق المرأة الاقتصادية الواقع والحلول اضافة الى وعي المرأة الحقوقي.

حظر التدخين في الجامعات يدخل حيز التنفيذ... و الطلاب بين مؤيد ومعارض

المصدر: جريدة الحياة السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335413

الخبر - ياسمين الفردان

بدأ الجدل في الجامعات السعودية حول حظر التدخين في الحرم الجامعي يتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي ميدانا لجمع المؤيدين لكل اتجاه، خاصة بعد دخول المنع حيز التنفيذ مع بداية العام الهجري الجديد، ما يشير إلى تكون مجموعات تحمل مطالب مع أو ضد التدخين، ويتوقع أن يشارك فيها أساتذة وموظفون بعد أن شملهم القرار، وتحديد عقوبات للمخالفين، بالرغم من عزم «الوزارة» بالتعاون مع وزارة الصحة بتوفير عيادات تساعد منسوبي الجامعات في الإقلاع عن التدخين.

واعتبر طلاب أن القرار جاء متأخرا جدا في الجامعات السعودية، إلا أن آخرين يرونه تدخلا في الشؤون الخاصة للمدخنين، وأن قرار المنع لم تسبقه أية تحذيرات أو تمهيد لهذا الحظر، مطالبين الجهات المعنية بـــ «فتح عيادات متخصصة لعلاج المدمنين عن أضرار التدخين الجسيمة»، مخصصاً الأمر في أوله على «علاج الطلبة ومنسوبيهم.«

وذكر مؤسس حملة «جامعات بلا تدخين» الطالب بجامعة الملك عبد العزيز فهد المالكي أن الطلاب غير المدخنين فرحوا بالقرار، كنوعاً من التأييد لما جاء في الحملة التي قاموا بها. معتبرا أنها «بادرة غير مسبوقة على مستوى المملكة من أجل التقليل من مضار التدخين في المجتمع.«

وأشار إلى أن تقريرا أعدته الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين في مكة المكرمة، ذكر أن «السعوديين يستهلكون أكثر من 40 ألف طن من التبغ سنوياً، بكلفة مالية تجاوزت 12 بليون ريال»، مشيراً إلى أن «معدل التدخين في السعودية وصل إلى 2130 سيجارة للفرد (المدخن) سنوياً، فيما وصلت قيمة الإنفاق اليومي على التدخين قرابة 18 مليون ريال»، مبيناً أن «عدد المدخنين من الرجال تجاوز ستة ملايين مدخن، وبنسبة فاقت 45 في المئة، ليجعل المملكة تحتل المركز 29 عالمياً في أعداد المدخنين.«

وكانت «الحياة» أشارت في عدد سابق تحت عنوان «دعوات إلكترونية إلى «عزل المدخنين» وحظر التبغ في الجامعات السعودية» عن حملة أطلقها جامعيون يدعون فيها إلى» جامعات بلا تدخين.«

وأشار المالكي إلى أن «فكرة الحملة جاءت بعد ملاحظتنا لتكاثف الشباب نحو البوابات، للتدخين، وأحيانا يرافقهم الأساتذة»، معتبراً وقوف الأطباء وأساتذة التدريس مع الطلبة للتدخين «عاملاً سلبياً، يحول دون ان يكون مجتمعنا صحياً، خالياً من الأضرار»، ملقياً باللوم على وزارتي الصحة والتعليم العالي، اللتين «لم تمارسا جهوداً كافية، لرفع رسوم استيراد التبغ، أسوة في الدول الغربية. وذكر «مؤسس الحملة «التي انطلقت في 21 ديسمبر 2011 «فوجئت قبل أسابيع بخبر منشور في الصحف السعودية بالقرار الصادر»، مضيفاً أن «اجتماعاً جرى بين وزارتي الصحة والتعليم العالي تم قبل القرار بشهور يفضي بمنع التدخين من جميع جامعات المملكة». وأعرب المالكي عن سعادته » حققنا بصمة في الوطن، وأثرت الحملة التي قمنا بها في مواقع الفايسبوك وتويتر وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالحملة في صدور القرار»، متمنياً أن «يتواصل المسؤولون معه لتكثيف الجهود وتوثيق المبادرة التي قاموا بها»، مستفهماً «بالرغم من سعادتي إلا أنني مستغرباً من عدم تواصل الجهات المعنية بأعضاء الحملة لابراز نشاطنا يداً بيد». وقال: «يحق لنا أن نقول بأننا نجحنا بحمد الله في هذه الحملة إما بالتأثير على المسؤولين في إقرار هذا المنع، أو في إيصال رسالة معينة، تساهم في هذا القرار، وستطبق عقوبات معينة على المخالفين للنظام.«

وتضمن توجيه وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، أخيراً بـ «استكمال الإجراءات التنفيذية اللازمة لمنع التدخين في جميع مرافق الجامعات طلاباً وموظفين، مطالباً بتنوع برامج ومشاريع الجامعات السعودية الخاصة بالتوعية بأضرار التدخين على الصحة والمجتمع.«

وعبر بعض الطلبة المدخنين عن استهجانهم بسبب منعهم من التدخين داخل الحرم الجامعي. وتساءل عمر المحمد عن أسباب المنع؟، مبيناً من وجهة نظره أن «الأمر شخصياً»، فيما تعامل خالد الدوسري مع الأمر بنوع من الفكاهة، مشيراً الى أنه » سيستبدل السيجارة بالقلم عوضاً عنها»، واعترض أسامة سمير على «الحملة من منطلق عدم استباقها بالتوعية»، داعياً الى «تكثيف وسائل التوعية لئلا يضطر الطلاب لممارسة الأمر في الخفاء أو الهروب خارج الحرم من أجل سيجارة»، فيما طالب عامر الفلفل بـ » غرف للتدخين»، وأضاف «الأمر شكل مفاجأة بالنسبة له كونه من الفئة المدمنة على التدخين.«

وأبدى طلاب غير مدخنين سعادتهم بالقرار. وبين فهد الغامدي «إذا ما اعتبرنا أن المدخنين أقلية، فإن أسلوباً مثل منع التدخين داخل الحرم الجامعي سيسيطر على الأمر على أمل أن يقتنع كل طالب بما سيعود على صحته وجسده ونفسيته من راحة». وقال عصام الخالدي: «نعم نؤيد الأمر نحو حياة خالية من الأمراض»، وأضاف «لو يعلم الجميع أنني خسرت شقيقي بسبب سرطان الرئة، لأنه كان شرهاً في التدخين، لحطم كل مدخن سيجارته بحذائه». وذكر غسان الفهيد «استطعت أن أقنع صديقا لي بالإقلاع عن التدخين بعد أن قمت معه بمعادلة حسابية من خلالها اكتشف أن ربع مصروفه الشهري يلتهمه الدخان، إضافة لما ينهبه التدخين من صحته وسعادته ونفسيته.«

وافد يتهم مستشفى خاصاً في وفاة زوجته وسجنه

المصدر: جريدة عكاظ السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111203/Con20111203460508.htm

خالد الجابري ــ المدينة المنورة

يتهم وافد باكستاني مستشفى خاصا في المدينة المنورة بالتسبب في وفاة زوجته الحامل إثر حقنها بإبرة أدخلتها في غيبوبة استمرت 20 يوما قبل وفاتها، وسجنه بعد مطالبته بدفع 333 ألف ريال تقلصت بأمر من المحكمة الشرعية إلى 87 ألف ريال، بداعي تسديد تكاليف العلاج.

وأوضح لـ «عكـاظ» محامي الوافد الباكستاني المستشار القانوني محمد الطيب أن موكله يقبع في السجن منذ خمسة أشهر جراء عدم قدرته على توفير المبلغ حتى يحرر نفسه من الحجز.

وكانت زوجة المقيم الذي يقبع في سجن الحقوق المدنية الحامل في شهرها الرابع، أصيبت بنزيف حاد تتطلب نقلها إلى مستشفى خاص، وعند وصولها حقنها أحد الأطباء بإبرة فقدت على إثرها الوعي، ونقلت إلى العناية المركزة لتستقر فيها 20 يوما، حيث أخبروا زوجها حينها بأنها توفيت دماغيا.

لكن المفاجأة التي زادت من أحزانه أن إدارة المستشفى طالبته بفاتورة عن فترة تنويمها وعلاجها رغم وفاتها دماغيا بمبلغ يصل إلى 333 ألف ريال، وعندما اعترض المقيم على مبلغ الفاتورة، ورفض دفعها اشتكوه أمام المحكمة الشرعية التي خفضت المبلغ إلى 87 ألف ريال، إلا أنه لم يستطع دفعها ليحال إلى سجن الحقوق المدنية مخيرا بين الدفع، أو البقاء في السجن.

أمير القصيم يدشن الحملة الثانية للتوعيـــــــة بحـقوق ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الندوة السبت8 محرم 1433هـ - 3 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111203119083&display=1

بريدة:الندوة
يدشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم مساء الثلاثاء المقبل في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة فعاليات حملة الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز الثانية للتوعية بحقوق ذوي الإعاقة.
وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعـــــاية وتأهـــيل المعاقين مساعد رئيس المحكمة الجزئية ببريدة الشيخ إبراهيم بن عبدالله الحسني أن الفعـــــاليات التي ستنطلق الثلاثاء المقبل تشتمل على التعـــريف بحملة ســـــمو أمير المنطقة للتعريف بحقوق ذوي الإعاقة التي تأتي تزامـــــنا مع حملة اليوم العالمي للمعاقين.
وبين أن فعاليات التوعية الثانية بحقوق ذوي الإعاقة تتضمن إقامة ورشة عمل تحت عنوان / الجودة في برامج التربية الخاصة / ومعارض مصاحبة ودورات وندوات ومحاضرات تتحدث عن أساليب التعامل الناجحة مع ذوي الإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة بين الواقع والتطلعات والاتجاهات الحديثة في تأهيل ذوي الإعاقة كما تشتمل الفعاليات على الحفل الإنشادي للمعاقين ومهرجان الطفل والحفل المخصص للنساء. وأشار الحسني أن سمو أمير المنطقة سيكرم المعاقين الفائزين في المسابقات المخصصة لهم التي انطلقت تزامنا مع الحملة والمشتملة على / أفضل عمل مقدم من ذوي الإعاقة / في الأعمال الفنية والرسومات والتصوير والتطريز وأعمال الزخرفة والمجسمات ، كما سيكرم سموه الفائزين في مسابقة العاملين مع ذوي الإعاقة من خلال برنامجين هما أفضل برامج تأهيلي فردي مخصص لذوي الإعاقة وبرنامج أفضل وسيلة تعليمية لمساعد ذوي الإعاقة الخاصة.

منسوبات الوحدات الصحية بالمدينة المنورة يناشدن المسؤولين بإلغاء زيادة ساعات العمل

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/04/article688457.html

المدينة المنورة - فايزة ناصر

أبدت موظفات في الوحدات الصحية بالمدينة المنورة قلقهن من زيادة عدد ساعات العمل لديهن من قبل الوزارة حيث أن دوامهن يبدأ الساعة السابعة صباحا إلى الرابعة والنصف عصرا ..

وبحسب قول منسوبات الوحدات فان الدوام أصبح مرهقاً جدا ولايتناسب معنا كنساء لما لدينا من مسئوليات أخرى من رعاية للأطفال وأزواج ووالدين كبار في السن ونحن نخدم فئة معينة من المجتمع ونرغب أن يرتبط دوامنا بدوامهم حيث أنه بعد الساعة الثانية لايوجد دوامات مدرسية ونحن نطلب من الله عز وجل ثم من المسئولين النظر في وضعنا هذا بعين الشفقة والرحمة حتى نستطيع التوفيق بين العمل ومسئولياتنا الأخرى ..

"الرياض" قامت بزيارة للموظفات وتحدثن عن معاناتهن مع زيادة ساعات العمل فتحدثت أحداهن وأكدت إن هذا العمل مرهق جدا وتستطرد قائلة لقد سبب لي تفككاً أسرياً وضياعاً لأبنائي فزوجي دائم الشجار معي في هذا الشأن

وقالت أخرى: لدي زوج مريض وأنا أقوم برعايته فكيف أوفق بين عملي بعد أن أصبح قمة الإرهاق والزوج المريض .

وذكرت أخرى أن عمل زوجها يبدأ في تمام الساعة الرابعة والنصف وهو وقت خروجي من العمل بالتوقيت الجديد وهذا يضطرني لإحضار سائق آخر مع العلم أن ظروفي لا تسمح بذلك ..

وتؤكد أخرى بأنها متضررة من زيادة ساعات العمل فتقول لدي طفل رضيع واتركه طوال هذه الساعات فكيف ينظر المسئول إلى وضع ابني مع الخادمة فترات طويلة .

وتسرد أخرى معاناتها فتقول لدي أبناء في مراحل دراسية مختلفة ويحتاجون وجودي المبكر ولكن دوامي الجديد وزيادة ساعات العمل لا يسمح بالقيام بواجبي نحوهم .

وبصوت تخنقة العبرات تقول أخرى لدي طفلة معاقة وتحتاج إلي وجودي المبكر ورعايتها وهذا الدوام الطويل يؤدي إلى تقصيري مع ابنتي كما أنه يؤثر على عملي ويجعلني مشغولة التفكير في ابنتي المعاقة .

كان لأولياء الأمور آراءهم أيضا قال أحد الأزواج إن هذا الدوام لا يتناسب مع وضع أسرتي حيث أنني كثير السفر بسبب عملي ولدي أطفال صغار يحتاجون وجود والدتهم أكبر وقت ممكن إلا أن زوجتي أصبح أكثر وقتها تقضية في عملها بعيدا عن الأولاد . وقال آخر إني مع هذا الدوام الطويل أخير زوجتي بين العمل والاستقالة لأن هذا لا يتناسب مع وضعنا كأسرة سعودية نعم نسمح لزوجاتنا بالعمل فهذا حق من حقوقهن لكن أن تقضي معظم وقتها في العمل هذا لا نرضى به فالمرأة السعوديه لها خصوصيتها ولابد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع قوانين ولوائح أعمالهن.

د.المنيف: المملكة تدرس اتخاذ إجراءات وأنظمة جديدة لتعزيز مكافحة التبغ

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/04/article688458.html

الرياض - خالد بخش

تدرس المملكة ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة التبغ التي يترأسها معالي وزير الصحة اتخاذ إجراءات وأنظمة جديدة فعالة تساعد على تعزيز سياساتها الرامية إلى مكافحة التبغ وتهدف إلى الحد من الوفيات المبكرة والأمراض التي يسببها التبغ بأشكاله المختلفة حيث تركز هذه التدابير على تقليل كل من جاذبية منتجات التبغ والحد من تسببها في الإدمان بالإضافة إلى خفض درجة سميتها العامة وتعمل على حمل جهات صنع منتجات التبغ ومستورديها على أن يكشفوا للسلطات الحكومية عن محتويات التبغ وانبعاثاتها، وكذلك الكشف عن المعلومات الخاصة بالعناصر السامة الموجودة في منتجات التبغ والانبعاثات التي تصدر من هذه المنتجات .

أوضح ذلك الدكتور ماجد المنيف أمين اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ والمشرف العام على مكافحة التدخين بوزارة الصحة مبيناً أن هذه التدابير تأتي في إطار سعي وزارة الصحة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة للتقليل من الآثار الضارة للدخان وإزالة العوائق التي تساهم في صعوبة إقلاع المدخنين، كما أن هذه الإجراءات تأتي متوافقة مع نداءات منظمة الصحة العالمية للدول بالالتزام بالمبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وتتمثل في اختبار وقياس محتويات وانبعاثات منتجات التبغ وتنظيم تلك المحتويات والانبعاثات والكشف عنها وعرضها أمام السلطات والرأي العام وتهدف إلى الحد من جاذبية منتجات التبغ التي تؤدي إلى الاعتماد عليها مثل عوامل النكهة والطعم والرائحة وغير ذلك مما يشبع الحواس، مؤكداً في الوقت ذاته بأن منتجات التبغ كلها ضارة وتؤدي إلى الاعتماد عليها باستمرار وأن كل إنقاص من جاذبيتها بإزالة أو خفض بعض مكوناتها لا يعني بأي حال أن منتجات التبغ المعنية أصبحت آمنة .وأضاف المنيف أن من أبرز التدابير المقترحة هو حظر وجود النكهات التي تخفي الرائحة والطعم الكريه للسجائر والشيشة وغيرها وتغطي لذاعة دخان التبغ ، وهذه النكهات تستخدمها دوائر شركات التبغ لضمان استمرار المدخنين في التدخين ودخول مجموعات جديدة لعالم التبغ المدمر. مبيناً أن الحظر المقترح سيشمل السكريات والمُحليات التي تضاف لمنتجات التبغ ، مثل سكريات الغلوكوز والدبس وعسل النحل والسوربيتول كما سيشمل الحظر التوابل والأعشاب التي تستعمل أيضاً لتحسين طعم منتجات التبغ مثل القرفة والزنجبيل والنعناع كما أنه سيتم طرح موضوع حظر تسويق السجائر الملونة بألوان جذابة) مثل اللون الزهري والأسود والأزرق) والتي قد يعطي بعضها انطباعات مضللة في تفاوت المكونات والتأثيرات الضارة على الصحة.

المظالم يحدد 24 محرم للحكم على 4 متهمين في كارثة سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342431

حامد الرفاعي - جدة

حددت المحكمة الادارية بديوان المظالم يوم الرابع والعشرين من شهر محرم الحالي موعدا للحكم على 4 متهمين في كارثة سيول جدة، من بينهم قيادي بأمانة المحافظة.

وكانت الدائرة القضائية المختصة بالمحكمة قد أقرت في ختام الجلسة السابقة أواخر الاسبوع الماضي، إحالة القضية إلى الدراسة والاطلاع على الأدلة والقرائن تمهيدًا للنطق بالحكم يوم 24 محرم الحالي.

وكشفت مصادرمطلعة لـ «المدينة» أن الجلسة السابقة والتي استمرت زهاء 45 دقيقة ركز خلالها أعضاء الدائرة الثالثة عشرة بالمحكمة الادارية على مواجهة المتهمين الاربعة، كلٌ بما يخصه من التهم المنسوبة إليه في لائحة الدعوى التي رفعتهاهيئة الرقابة والتحقيق ضدهم والتي تتنوع ما بين (تلقي رشاوى بمبلغ تجاوز 5 ملايين ريال، إساءة استعمال السلطة، التزوير، التفريط في المال العام، ومزاولة مهنة حرة).

وبينت المصادر أن محامي المتهم الرابع قدم للمحكمة مستندات تنافي الاقرار الشرعي الذي أقر به المتهم أبان التحقيق معه، فيما اكتفى المتهم الاول (قيادي الامانة) بإنكار التهم الموجهة له جملة وتفصيلا مبررًا عدم احضاره لعدد من المستندات بسبب عدم تعاون أمانة جدة معه في اعطائه المستندات المطلوبة لاثبات براءاته.

وكانت «المدينة» قد انفردت في وقت سابق بنشر تفاصيل الاتهامات المرفوعة للمحكمة الادارية ضد المتهمين الأربعة، حيث تتمحور تهمة الاول (قيادي الامانة) في حصوله على رشاوى تقدر قيمتها الإجمالية بحوالى 5.6 ملايين ريال نظير تواطئه في عدة مشاريع من بينها مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول في حي أم الخير شرق جدة.

وتتركز أبرز التّهم الموجهة للمتّهم الثاني (مستثمر سوري) في قيامه بدور الراشي من خلال تقديمه لمبلغ 150 ألف ريال للمتهم الأول مقابل إصدار تراخيص ضخ مياه جوفية له، فيما يتّهم الثالث وهو أردني ويعمل مهندسًا في إحدى شركات المقاولات، بتقديم مبلغ 60 ألف ريال للمتهم الاول مقابل ترسية أحد مشاريع ضخّ المياه الجوفية على الشركة التي يعمل بها.

أما المتّهم الرابع وهو من الأردن أيضا، فيواجه تهمة ارتكاب جريمة الرشوة (راشي) من خلال تقديمه مبالغ مالية متفرقة تصل في مجملها إلى 180 ألف ريال للمتهم الاول خلال مدة مشروع تبطين القناة الجنوبية، مقابل عدم تعطيل استلام الاعمال المنفذة من المشروع بانتظار نتائج اختبار الخرسانة، وعدم تأخير اعتماد المستخلصات المالية.

جامعة الدمام تشكو عضو هيئة حاول اصطحاب طبيبة من داخل المستشفى لإمارة الشرقية

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342436

عبد الله الزهراني - الدمام

كشف مصدر مطلع لـ «المدينة» عن مخاطبة جامعة الدمام لإمارة المنطقة الشرقية بشأن قضية محاولة أحد أعضاء هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة اصطحاب طبيبة من داخل مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر متهما إياها بالوقوف مع رجل، بعد أن رفضت إعطاءه أي اوراق ثبوتية. واكد المصدر ان الطبيبة تعتبر في حماية المستشفى، وقد أكدنا لعضو الهيئة في حينه أنها موجودة لدينا ونحن المسؤولون عنها ولدينا ادارة مختصة في مثل هذه الامور، نافيا وجود مكتب مختص للهيئة داخل المستشفى، مؤكدا ان هذا النظام لم يعمل به. وعن حضور عضو الهيئة للمستشفى هل تم باتصال او بلاغ قال المصدر: عضو الهيئة لم يحضر عنوة الى المستشفى، لان المستشفى ليس مكانا لمثل هذه الامور، وله سمعة ومكانته، وربما كان حضوره صدفة.

اضافة الى أنه جاء برفقة رجل أمن، حسب ما قيل. وكشفت مصادر مسؤولة لـ «المدينة» عن تفاصيل ما حدث موضحة أن الحادثة بدأت اثناء خروج الطبيبة (سعودية الجنسية تحتفظ «المدينة» باسمها) من مكتبها ظهر يوم الثلاثاء الماضي، ووقوفها داخل المستشفى مع رجل ووالدته التي كانت تتعالج لديها (علاج طبيعي) لتشرح لهما عن العلاج وكيفية استعماله، فصادف الموقف مرور أحد أعضاء الهيئة الذي اقتحم حديثهما وسأل الطبيبة «لماذا تقفين مع رجل؟؟».

فاجابته «هذا مرافق لوالدته المريضة التي تتعالج عندي» فطلب منها اثبات هويتها ولكنها رفضت إعطاءه أي اوراق ثبوتية، مؤكدة أنها لم تفعل شيئا مخلا، وذكرت له ان لديها ادارة مستشفى يمكن الرجوع إليها، عندها حاول عضو الهيئة اصطحابها معه، رفضت.

وقالت له بالحرف الواحد «كيف أذهب معك وحدي وأنا امرأة وفي ذات الوقت طبيبة ولدي مرضى ومراجعين، وانا لم افعل شيئا».

واضافت المصادر: «طلب عضو الهيئة من الرجل اثباته فقدمه له، ومن ثم اصطحبه إلى خارج المستشفى لجهة غير معلومة.

وكان عضو الهيئة قد فاجأ الطبيبة وهي اختصاصية المخ والأعصاب داخل المستشفى أثناء محادثتها لابن إحدى المراجعات استوقفها أمام باب العيادات الخارجية للاستفسار عن حالة والدته -بحسب أقوالهما- إلا أنهما فوجئا بعضو الهيئة يطلب منهما إثباتهما.

وعندما رفضا ذلك بحجة عدم تعريفه بشخصيته قام بسحب الشاب بالقوة واقتياده إلى دورية الهيئة، ثم عاد لمنع الطبيبة من الدخول قبل أن يتدخل العاملون في المستشفى لاحتواء الموضوع.

«المدينة» حاولت الاتصال بمدير العلاقات العامة والاعلام في هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة الشرقية علي القرني أكثر من مرة لاخذ تعليق منه على القضية، الا انه لم يجب على هاتفه

مكة المكرمة: أزمة أراضٍ تعرقل التخلص من المستأجرة.. وشكاوى لتصدع الثانوية 40

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342462

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

لاتزال المباني المدرسية المستأجرة تمثل هاجسًا لأولياء أمور الطلاب والطالبات في مكة المكرمة في ظل قلة الأراضي كما يقول مسؤولو التعليم. ولعل مبنى الثانوية الأربعون الواقعة بحي ريع ذاخر بمكة المكرمة يعد أحد أخطر هذه المباني حيث يضم ستة أدوار متكررة في مبنى صمم ليكون شققًا سكنية. وهذا المبنى هو واحد من ضمن (165) مبنىً مستأجرًا في عدد من أحياء مكة المكرمة تمثل نسبة 41% من إجمالي أعداد المدارس الموجودة حاليًا. وتسعى الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة إلى تقليل نسبة هذه المباني المستأجرة بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها ليصل عدد المباني الحكومية إلى (287) مبنىً تشكل 72% من أعداد المدارس. وتنفذ وزارة التربية والتعليم حاليًا (96) مشروعًا وأربعة مشاريع مساندة مناصفة بين قطاعي البنين والبنات بتكلفة إجمالية تبلغ أكثر من (801) مليون ريال كان نصيب مدارس البنات منها 58% من التكلفة الإجمالية.

كما بلغت نسبة مخصصات قطاع البنين في الاعتماد المالي لعمليات الصيانة والترميم والتأهيل 65% من التكلفة المالية التي بلغت 17,925,000 مليون ريال. وطالب عدد من أولياء الأمور وزارة التربية والتعليم بإيجاد حلول عاجلة لهذه المباني المستأجرة والتي تمثل خطرًا مستمرًا على حياة الطلاب والطالبات مشيرين إلى ضرورة التوسع في نزع ملكيات لإيجاد أراض لإقامة مشروعات تعليمية عليها.

وقال غازي مرشد ولي أمر طالبة في الابتدائية (140) بالشرائع: إن أولياء الأمور اضطروا إلى منع بناتهم من الذهاب إلى المدرسة خلال الأيام الماضية بسبب وجود تصدعات في أسقف الفصول الدراسية، مشيرًا إلى أن إدارة التربية والتعليم لا تزال تواصل تطميناتها لأولياء الأمور بأن المبنى سليم ولا يشكل خطورة على حياة الطالبات.

وأشار فيصل العتيبي ولي أمر طالبة بنفس المدرسة إلى حدوث هبوط في بعض الفصول خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الماضي بسبب دخول الأمطار إلى المبنى المستأجر، مشيرًا إلى أن المبنى لا يزال يشكل خطورة كبيرة على حياة الطالبات، وخاصة أنهن صغيرات في السن ولايحسن التصرف في حالة وقوع حادث لا قدر الله.

مشكلة الأراضي

من جهته أكد مصدر مسؤول في إدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة لـ(المدينة) أن الإدارة جادة في التخلص من هذه المباني، مشيرًا إلى أن الإشكالية التي تعاني منها مكة المكرمة تكمن في عدم وجود أرض لإقامة المباني الحكومية.

وأبان أن عدم وجود أرض يمثل مشكلة في عدد من مدن المملكة حيث تسبب ذلك في توقف (700) مشروع على الرغم من وجود الاعتمادات المالية منها (126) مشروعًا في مكة المكرمة وحدها، مشيرًا إلى أن زيادة معدلات النمو السكاني بالمملكة أدت إلى ارتفاع نسبة الطلب على افتتاح المدارس.

ولفت إلى أن صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم رأس ورشة عمل بعنوان إستراتيجية توفير وتطوير مواقع ومباني مدارس وزارة التربية والتعليم في مكة المكرمة قبل عام ونصف لبحث هذه الإشكالية ومحاولة إيجاد حلول غير نمطية لتوفير أراض كافية في مواقع متميزة للمدارس الحكومية للبنين والبنات على حد سواء

مكافحة الفساد تعمل ليلاً لإنجاز تكدس معاملاتها

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335742

الرياض – أبكر الشريف

علمت «الحياة» أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدأت تعمل في الفترة المسائية كفترة إضافية، وذلك سعياً لإنهاء الكمّ الكبير من المعاملات التي وصلت إليها في الفترة الماضية.

وقالت المصادر إن الهيئة تعمل على النظام الهيكلي الذي نُشر سابقاً، وأنها حالياً تعمل في طابقين فقط من مبناها، نظراً لعدم جاهزيته تماماً وعدم اكتمال تأثيثه.

ولاحظت «الحياة» أنه عند مبنى الهيئة الواقع شمال مدينة الرياض تكثر الحركة المسائية، وهو ما عزاه المصدر إلى سرية العمل الذي تقوم فيه الهيئة، بعد أن تستقبل المراجعين وشكاواهم في الفترة الصباحية.

ووُضعت في مبنى هيئة مكافحة الفساد لافتات حملت عناوين متنوعة، مثل: «نضع أداءنا تحت المجهر ونعيد تقييمه باستمرار من أجل تحقيق أعلى معدلات الجودة»، ولافتة أخرى حملت عنوان: «لنتعاون مع أجهزة الرقابة لتطهير بيئة العمل من الفساد»، وأخرى بعنوان: «نعمل بمهنية عالية لكي نكون قدوة لغيرنا، وأن نكون من بين الهيئات المتميزة عالمياً في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.«

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمر بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ترتبط به مباشرة، ويرأسها محمد الشريف، إذ جاء في المرسوم الملكي: «تشمل مهام الهيئة كافة القطاعات الحكومية، ولا يستثنى من ذلك كائنٌ من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي، وعلى رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس الديوان الملكي تزويد الهيئة بكافة الأوامر ذات الصلة بمهامها، وعلى جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية وغيرها الرفع للهيئة بكل المشاريع المعتمدة لديها وعقودها ومدة تنفيذها وصيانتها وتشغيلها، وتقوم الهيئة بالتنسيق اللازم مع تلك الجهات فيما يخص الشأن العام ومصالح المواطنين، وعلى تلك الجهات تزويد الهيئة بأي ملاحظات مالية أو إدارية تدخل ضمن مهام الهيئة.«

أزمة العاملات تستنزف مداخيل أسرسعودية... وتجبرها على الأسعار الملتهبة

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335710

الرياض – ماجد الخميس

على رغم أن مرتبه الشهري لا يتجاوز 10 آلاف ريال، إلا أن أكثر من ربع راتبه يذهب إلى استئجار عاملة منزلية، إذ يسدد شهرياً 2500 ألف ريال للعاملة التي استأجرها من أحد مكاتب الخدمات العامة لمساعدة والدته المريضة، ما جعله أحياناً يضطر إلى الاستدانة من أحد الأصدقاء والأقارب قبل نهاية الشهر لتسديد بقية الحاجات المنزلية والشخصية في ظل خصم بنك محلي 1500 ريال شهرياً بسبب قرض بنكي سيمتد لخمسة أعوام.

المواطن أحمد التركي (42 عاماً)، ليس الوحيد مَمن يشتكي من «الارتفاع الجنوني»، كما يصفه، لشراء إقامة العاملات أو استئجار خدماتهن شهرياً، بل دخلت كثير من الأسر في «أزمة عاملات»، ظهرت بحدة خلال العام 2011 ، بعد أن عايشت كثير من الأسر «لهيب» أسعارها التي استنزفت جيوب الراغبين في طلب عاملة لرعاية مصالح البيت والأسرة.

يؤكد العديد من المواطنين الذين تحدثوا لـ «الحياة»، أنه خلال العام 2011 ارتفعت أسعار العاملات المنزلية «في شكل غير مسبوق»، إذ يصل سعر طلب العاملة الواحدة ما بين 25 إلى 30 ألف ريال، من مكاتب الاستقدام ومكاتب الخدمات العامة التي «لا تضمن بقاء العاملة في المنزل ولو لأربعة أيام.«

وعلى رغم أن النظام المحلي يمنع استئجار العاملات، إلا أن العديد من راغبيها اضطروا إلى استئجارهن براتب شهري مرتفع، بسبب ضعف العرض في السوق وتوقف الاستقدام من اندونيسيا والفيليبين وارتفاع أسعار الاستقدام من جنسيات أخرى، فضلاً عن أنهم يقعون في فخ «تجار العمالة المنزلية الذين يقدمون خدماتهم بواقع ساعات أو أيام وحتى شهور»، إذ يصل الراتب الشهري لهن إلى ما بين ألفين وأربعة آلاف ريال، مما يرهق موازنة الأسر التي يعاني كثيراً منها ارتفاع أسعار العديد من المواد الأساسية التي تضغط على حياتهم المعيشية، الأمر الذي دفع البعض إلى البحث عن جنسيات أخرى، خصوصاً من دول أفريقيا التي يعد سعر استقدامهن وراتبهن الشهرية «معقولة» مقارنة بالجنسيات الشرق آسيوية، غير أن هناك «نقصاً حاداً» في استقدام العاملات الأفريقيات، كما يشير عاملون في سوق الاستقدام.

ويحمل بعض المواطنين أبعاد قضية غلاء أسعار العاملات المنزلية، وزارة العمل ووزارة التجارة ولجنة الاستقدام مسؤولية ارتفاع الأسعار في ظل عدم تحرك الوزارتين لحماية المواطن من «ظلم المكاتب لهم»، إضافة إلى عدم إسهام لجنة الاستقدام في تنظيم سوق استقدام العمالة المنزلية.

أحد ملاك مكاتب الاستقدام في الرياض وليد السويدان (الذي عمل نائباً لرئيس لجنة الاستقدام سابقاً)، أبلغ «الحياة»، أنه أقفل محال الاستقدام التي كان يملكها، «نظراً إلى شعوره بأن المواطنين باتوا مظلومين في هذا السوق»، مضيفاً : »يتعرض العديد من المواطنين إلى الظلم بدءاً من عقود العاملات التي لا تحمي حقوق المستقدمين، إضافة إلى ارتفاع أسعار الاستقدام المبالغ فيه»، مشيراً في الوقت عينه إلى أن ارتفاع الأسعار خلال العام 2011 نتيجة «قلة المعروض في السوق، بسبب توقف الاستقدام من اندونيسيا والفيليبين.«

وحمل السويدان، أيضاً رفع أسعار الخادمات على مكاتب الخدمات العامة المسؤولية، اذ يحصلون على عقودهن بـ 10 آلاف ويبيعونها بـ30 ألف»، داعياً إلى فتح الاستقدام من دول أخرى لحل مشكلة غلاء الأسعار .

من جهته، يقول المواطن أبو محمد (33 عاماً)، إنه تعاقد مع عاملة من الجنسية الحبشية بثلاثة آلاف ريال شهرياً، لتعمل 8 ساعات عمل يومياً مع إجازة يوم الجمعة، مبيناً أن رواتبهن في السابق كانت لا تتجاوز ألف ريال، مضيفاً إن العمالة المنزلية «أصبحت نادرة وبات المواطن يعاني في البحث عنها، خصوصاً بعد وقف الاستقدام من اندونيسيا والفيليبين في ظل عدم مقدرة العائلات الاستغناء عن الخادمات»، مشيراً إلى أن «هناك تنافساً بين العديد من الأسر السعودية للحصول على خادمة منزلية». منع استقدام الخادمات الاندونيسيات والفيليبينيات سبب «فوضى» في سوق الاستقدام، كما يقول عاملون في السواق ذاته، فمنذ منتصف العام 2011 حدثت إشكالات بين وزارات العمل في السعودية واندونيسيا

والفيليبين، الأمر الذي دعا الوزارة السعودية إلى إيقاف إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من اندونيسيا والفيليبين في شهر سبعة من العام الحالي، في ظل شروط استقدام وضعتها تلك الدول ووصفتها الوزارة بـ «التعجيزية»، منها إرسال صورة صاحبة المنزل إلى الجهة المعنية في دولة العاملة، إضافة إلى عدد الأطفال، فضلاً عن ارتفاع كلفة الاستقدام من تلك الدولتين، كما تشير وزارة العمل السعودية.

احتفالية باليوم العالمي للإعاقة بالعاصمة

المصدر: جريدة الندوة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111204119230&display=1

الرياض : الندوة

رعى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين أمس انطلاقة الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة الذي تنظمه الجمعية ويتضمن عدداً من الأنشطة الثقافية والتوعوية والترفيهية بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين.

ودشن سموه على هامش المناسبة فصلاً تعليمياً مخصصاً للقراءة أطلق عليه فصل الشيخ عبدالعزيز المعجل تقديراً لما حظي به مركز الملك فهد لرعاية الأطفال المعوقين من تبرع كريم من مها بنت عبدالعزيز المعجل.

وتجول سمو رئيس مجلس إدارة الجمعية برفقة ضيوف المناسبة في أجنحة المعرض المصاحب ، الذي يلقي الضوء على البرامج والخدمات التي تقدمها الوحدات والأقسام المختلفة بمراكز الجمعية ، واستمع الحضور لشرح حول ما حققته الجمعية من نجاح في العديد من البرامج المتخصصة.

عقب ذلك بدأ الحفل الخطابي بآيات من الذكر الحكيم ، ثم عرض فيلما مرئيا عن جهود المملكة العربية السعودية في التصدي لقضية الإعاقة من إعداد جمعية الأطفال المعوقين ، ثم ألقى الأمير سلطان بن سلمان كلمة أعرب فيها عن إعتزازه بما حققته المملكة من نقلة في مواجهة أسباب الإعاقة ، وتوفير منظومة من الخدمات الشاملة لفئة المعوقين.

وأكد سموه أهمية الدور التوعوي الذي تبنته الجمعية ، الذي كان وراء حشد التفاعل المجتمعي مع رسالتها الخيرية واكتساب ثقة قطاعات عديدة من بينها مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين قدموا مبادرات دعم متميزة للعديد من مشروعات الجمعية.

كما شهد الحفل تكريم عدد من الشركات والمؤسسات التجارية التي انضوت إلى برنامج مبادرتي الذي طرحته الجمعية العام الماضي.

يذكر أن الفعاليات الثقافية على هامش الاحتفال ستنطلق اليوم وتتضمن محاضرات عن الإعاقة والخدمات المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية.

اللجان الطبية كشفت عن المستور..

أطباء يخفون خطأهم الطبي خوفاً من العقوبة

المصدر: جريدة الرياض الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/04/article688578.html

الرياض، تحقيق- سحر الشريدي

قصة واقعية ليست من نسج الخيال، عندما دخل مريض إلى أحد المستشفيات، وكان يعاني من آلام خفيفة بعد عملية جراحية مر عليها قرابة (4) أشهر، وما أن مكث في المستشفى أقل من أسبوع، إلا وانتكست حالته، استنكر أهله من وضعه، وعند سؤال أبنائه لأحد الأطباء المشرفين، قال: "إنه أثناء العملية السابقة لم نتمكن من إغلاق الجرح، ويحتاج إلى تدخل طبي سريع"، وبعد مرور يوم فقط على هذا الحديث توفي الرجل، وإذا بأحد الأطباء يجزم أن ما حدث هو خطأ طبي (100%)، طالباً من أبنائه تشكيل لجنة جراء ذلك العمل، ودون إبلاغ إدارة المستشفى بما أدلى به، في تلك اللحظة لم يهتم أبناؤه بذلك الأمر، فالحدث أكبر من البحث عن أسبابه، والخوف من مكوث الجثة عدة أيام كان السبب في عدم البحث .

هناك من يأتي إلى المستشفى ويشتكي من بعض الأعراض ليخرج محملاً ب«سلة أمراض !«

"الأخطاء الطبية" قضية كبيرة، لم توجد لها الحلول حتى الآن، بل ولم يُضمن حق أي مريض يدخل إلى المستشفى، حتى وإن كانت حالته تشتكي من بعض الأعراض البسيطة، ليخرج في النهاية محملاً ب"سلة أمراض"!، ويبقى السؤال: هل معاقبة المتسبب ستضمن لنا عدم تكرار مثل هذه الأخطاء، أم أن الأمر يحتاج إلى الكثير من الجهود؟ .

"الرياض" تناقش أسباب الأخطاء الطبية، وتطرح وجهة نظر المختصين حول جدوى عقوبة الأطباء الذين وقعوا في تلك الأخطاء .

نسيان وخطأ

في البداية قالت "أمل الخثلان": أن جدّها -رحمه الله- كان يعتمد على نفسه في كل شيء، بل وكان سليماً طبياً، ثم نصحه أحد الأطباء بأخذ حبة "أسبرين" بشكل يومي لتفادي الجلطات، لكنه أصيب بكسر في الحوض، فنقل إلى أحد المستشفيات الحكومية، وتم تبليغه بضرورة انتظامه على "الأسبرين"، ولكنه أصيب بعد عدة أيام بجلطة أردته طريح الفراش بشلل كامل؛ بسبب نسيان الفريق الطبي المشرف عليه إعطاءه الأسبرين .!

وطالب "محمد الحربي" بوجود "كاميرات مراقبة" عند إعطاء المريض الجرعات، مع تدوين الجرعات في ملفه، وكذلك وقت إعطائه الدواء، وفي حال انتكاس حالته يراجع ملفه كاملاً بالتسجيل لمعرفة المقصر ومحاسبته .

وشددت "سهام السلامة" على أهمية وجود عقوبات رادعة للأطباء في حال اكتشاف الخطأ الطبي، وعدم مزاولة الطبيب عمله في نفس المجال .

وقالت "منار عبدالعزيز": أنه في بعض الأوقات تشعر بانتكاس حالة المريض فجأة، مما يؤدي إلى طرح عدة تساؤلات، مضيفة أن بعض الأطباء لا يستمع إلى حديث الأقارب، من خلال كشفهم أن حالة المريض استاءت .!

القدرات تختلف

وتحدث "د.مشبب العسيري" -رئيس قسم العلاج بالأشعة في مدينة الملك فهد الطبية -قائلاً: إن الأطباء مختلفون في قدراتهم والأماكن التي يعملون بها ووقتهم والتدريب الذي تلقوه، مضيفاً أن كلما توفرت الإمكانات قلّت الأخطاء، موضحاً أن الأماكن التي يكثر فيها ضغط العمل يكون فيها أخطاء طبية أكثر؛ لأن الأطباء الذين يعملون لفترات متواصلة أكثر من (24) ساعة تزيد لديهم نسبة الأخطاء الطبية بنسبة تصل إلى (168(%، مشيراً إلى أن الإقرار بالخطأ الطبي لابد أن يكون قاعدة عامة يتعلمها الأطباء في كليات الطب، واعتبرها من أخلاقيات المهنة وأساسياتها، ذاكراً أنه في الواقع وجد أن الاعتراف بالخطأ الطبي ينقسم إلى عدة أقسام، منها من يعتقد أنه خطأ بسيط لا يؤدي إلى أذى المريض، حيث يرى (20%) من الأطباء أنه من الأفضل أن لا يخبر المريض به، نظراً لأنه قد يؤدي إلى مضايقات أو توجسات ليس لها

أهمية، بينما يرى (60%) أنه حتى لو لم يؤدِ إلى ضرر للمريض، لابد أن يخبر بالخطأ، مبيناً أن القسم الثالث يرى أنه إذا كان الخطأ الطبي أدى إلى ضرر للمريض أو تلف او إعاقة، لابد من إخبار المريض، ومساعدته من العلاج .

ضرورة الإبلاغ

وبيّن "د.العسيري" أن هناك أنظمة في المستشفيات تحتم ضرورة إبلاغهم بهذه الأخطاء الطبية لتلافيها في المرات القادمة؛ لأنها جزء من برامج الاعتماد في المستشفيات المتطورة، مضيفاً أن بعض الأطباء يخشى عند إخبار المريض بالخطأ الطبي من العواقب القانونية، مشيراً إلى أن الأبحاث العلمية الموثقة تؤكد على أن إخبار المريض بالخطأ والاعتراف به يقلل كثيراً نسبة الملاحقات القانونية والقضائية للأطباء، مشدداً على أهمية توثيق ذلك الخطأ في ملف المريض وإخباره وإدارة المستشفى بهذه القضية، والهدف من ذلك عدم تكرار الخطأ في مريض آخر؛ لأنه قد يكون هناك سبب يمكن تلافيه في المرات، ذاكراً أن معظم المستشفيات المعتمدة لديها أنظمة في الخطأ الطبي كجزء من أنظمة الجودة الشاملة، فعند حدوثه يوثق بالوقت والتاريخ واسم المريض وتفاصيل كاملة بالخطأ، ثم يرسل إلى إدارة الجودة الشاملة التي من اختصاصها فتح تحقيق عن هذا الخطأ وملبساته، وينتهي التحقيق بوسائل إصلاح هذا الخطأ، مع وضع الحلول للمشكلة، ولا ينتهي بمعاقبة الطبيب بل تحسين ما يمكن تحسينه لتلافي هذا الخطأ في المستقبل .

ملاحقات قانونية

وأكد "د.العسيري" على أن السبب في إنكار الأطباء للخطأ الطبي راجع للخوف من الملاحقات القانونية، مضيفاً أن بعض البلدان سنت قوانين معينة لحماية الأطباء من نتائج الأخطاء الطبية، مثل عدم ملاحقتهم قانونياً إلا إذا كان هناك تلفيات، مشيراً إلى أن بعض الأنظمة في المملكة سنت قوانين صارمة وقاسية أدت إلى عدم الاعتراف بالخطأ الطبي، وهي منع الأطباء من السفر، مشدداً على أهمية وجود الأنظمة العقابية، مبيناً أن أكثر دول العالم أوجدت تأميناً خاصاً للأطباء خاصاً بالأخطاء، وهو مطبق في المملكة، فلا تجدد التراخيص للعمل في المستشفيات الحكومية في المملكة إلا بعد إيجاد تأمين الأطباء على الأخطاء الطبية التي قد تكون غير مقصودة، مبيناً أن عدم وجود جهات تحمي الطبيب من الملاحقات القانونية أدت إلى إنكار كثير منهم الأخطاء الطبية، كذلك تعاون شركات التأمين مع الأخطاء الطبية لا تساعد الأطباء في التقاضي في المحاكم، لكنها تتدخل فقط في حال إصدار حكم على الطبيب، لكن قبل إصدار الحكم قد يتعرض الطبيب إلى تضييع وقته في حضور الجلسات والمحاكم وتغيب عن عمله .

غير مقبول

وقال "د.محمد بن عبدالله السلطان" -استشاري طب الطوارئ واستشاري العناية المركزة بمدينة الملك عبدالعزيز في الحرس الوطني-: إن بعض المرضى يهملهم ذووهم في حال وقوع الخطأ الطبي رغم الإقرار به، معتبراً ذلك التصرف بغير المقبول؛ لأن على ذوي المريض مسؤولية تجاه المجتمع يجب عليهم أن يعملوا بها، وهذا جزء من المواطنة الصالحة أن يرفع بمثل هذا حتى لا يحصل لغيره، مضيفاً أن هناك لجاناً طبية في أكثر المستشفيات الكبرى في المملكة مهمتها تقرير ما إذا كان الممارس الصحي مداناً بالخطأ الطبي المذكور، ونسبة تحمل كل عضو من الفريق المعالج لجزء من المسؤولية، مع التأكيد على أن أعضاء مثل هذه اللجان هم من كبار الاستشاريين في المستشفيات ويستعينون بذوي الخبرة في أي تخصص ينقصهم .

إخفاء الأخطاء

وأبدى "د.السلطان" رأيه في رغبة البعض من إلحاق الطبيب للجزاء الرادع، كمنعه من الترقيات أو عدم بقائه في منصبه، وقال: إن استخدام هذه المفاهيم سيؤدي بالممارس الصحي أياً كان طبيباً أو ممرضاً أو صيدلانياً أو غيرهم إلى إخفاء الأخطاء، أو التنصل منها، بل وسيُكتشفُ خطأ واحد وسيُخفى مئات غيرها، مبيناً أنه من أهم إجراءات الخطأ الطبي الجلوس مع المريض أو ذويه وإخبارهم صراحة بما حصل، وعدم محاولة إخفاء ذلك عنهم، حيث أثبتت دراسات عدة أن مثل هذه المصارحة تقلل من حالات المطالبات القضائية على الممارسين الصحيين، بل ولا تزيدها كما يظن البعض، مشيراً إلى أن الإجراء الآخر الذي يجب عمله هو طمأنة المريض وذويه وعمل كافة الإجراءات الاحترازية التي من شأنها التقليل من الآثار المترتبة على الخطأ الطبي الذي وقع .

الأمانة : نفذنا مشروعا لتخفيض الجوفية .. والسكان: المشكلة في سوء تنفيذ السفلتة

حي التوفيق.. معاناة عمرها 4 سنوات مع الهبوطات الأرضية والحفر الوعائية

المصدر: جريدة المدينة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342466

تركي القحطاني - جدة

تحول معظم شوارع جدة إلى حفر وأخاديد وهبوطات في ظل صمت أمانة المحافظة تارة، وتصريحات مسؤوليها تارة أخرى عن رصد مستمر للحفر والهبوطات ومعالجتها، وفي حي التوفيق (السامر 3) شرق محافظة جدة تبدو المشكلة أكثر وضوحا حيث تتزايد الهبوطات والحفر الوعائية في معظم شوارع الحي مشكلة مصائد لسائقي المركبات، وهو ما جعل الأهالي يستغربون هذه التصريحات التي لا تقدم ولا تؤخر.

ويعزو عدد من السكان هذه المشكلة إلى سوء التنفيذ للسفلتة، مشيرين إلى أن المقاول لو التزم بالمواصفات المعتمدة لما ظهرت تلك الحفر والهبوطات، إضافة إلى أن أعمال الصيانة المتكررة وكشط الأسفلت وعدم التزام الشركات المنفذة بإعادة الموقع إلى ما كان عليه في السابق، وذلك لاسباب عدة أبرزها غياب التنسيق بين الجهات المختصة، ارتفاع منسوب المياه الجوفية، او ان هذه الشوارع لم تصمم لمرور الشاحنات والمعدات الثقيلة مع غياب المعايير الاسفلتية حيث اصبحت اعادة السفلتة تتم بصورة عشوائية.

وقالوا أنهم كثيرا ما يسعدون بسفلتة شارع ما، ولكنه لا يلبث أن يعود بعد فترة قصيرة أسوأ مما كان عليه في السابق، وتبدو المشكلة أكثر وضوحا مع هطول الامطار حيث تتزايد الهبوطات والحفر الوعائية في الشوارع بحيث يتعذر على السيارات المرور بها.

واقترح السكان للحد من هذه الأضرار، اشتراك القطاع الخاص، وتخصيص نوع من الاسفلت عالي الجودة وبمعايير خاصة تناسب شتى انواع السيارات بما فيها الشاحنات الثقيلة.

إلى متى يستمر هذا الوضع؟

وفي هذا الإطار يقول أحمد الغامدي: الوضع في حي التوفيق يندى له الجبين، حيث الاضرار المزمنة في شوارعه والتي تعرقل حركة المرور وتضر بالسيارات، فأنا سيارتي اصلحتها عدة مرات، فإلى متى يظل الوضع هكذا والأمانة تحظى بميزانية عالية لسفلتة وترميم الشوارع؟

وعود متكررة لا تنفذ

بدوره يقول حسين الزهيري: اجد حينا هذا وحيدا من بين أحياء جدة.. لا انارة ولا ارصفة تم تنفيذها واستكمالها على الوجه المطلوب، واذا اتصلنا على الامانة لا نجد منهم التفاعل المطلوب، ولا شيء سوى وعود متكررة لا تنفذ.

كمامات إجبارية

ويشكو الطفل محمد علي بانه حين يذهب الى المدرسة صباحا يرغمه والده على لبس الكمامات التي تمنعه من التنفس بشكل طبيعي، كون الكثير من أعمال السفلتة والارصفة غير المكتملة تؤدي الى إثارة الاتربة التي تجلب الامراض مثل الربو وضيق التنفس.

تقاطعات خطيرة

وحين مروري برفقة زميلي المصور محمد الاسمري لأخذ الصور المعبرة عن واقع الحي، مرت بجوارنا سيارة تنطلق بسرعة فائقة كادت ان تأخذنا في طريقها، وذلك لان التقاطعات الخطيرة في الشوارع تفتقر الى اللوحات الارشادية والمطبات الصناعية.

وعن ذلك قال عدد من سكان الحي أنهم سجلوا بلاغات متكررة لدى المجلس البلدي ولكنها لم تجد نفعا.

مشروع لتخفيض «الجوفية» في السامر

وأوضح المهندس حسن صالح جواح أنه تم تنفيذ مشروع لتخفيض منسوب المياه السطحية (الجوفية) في حي السامر 3 (التوفيق) كجزء من منظومة مشاريع لمعالجة المياه السطحية التي يؤدي ارتفاع منسوبها إلى تأثير سلبي على طبقات الأسفلت والأرصفة وأساسات المباني، لافتًا إلى أن السبب الرئيس في المشكلة هو غياب شبكة الصرف الصحي وتسرب مياه البيارات إلى التربة مما أدى إلى تشبعها بالمياه وارتفاع منسوبها.

وأضاف: يحدث أحيانا أن تقل كفاءة الشبكة بسبب التعديات عليها والتوصيلات غير النظامية من قبل بعض المواطنين، مما يؤدي إلى تقليل كفاءة الشبكة نظرًا لحساسيتها حيث تتكون من أنابيب مخرمة محاطة بطبقة قماشية ذات نفاذية للسماح بمرور المياه من التربة إلى داخل تلك الأنابيب لتصريفها من المواقع المتضررة، وهكذا فإن توصيل مياه البيارات عليها يسبب انسدادًا تلك الفتحات وبالتالي تقليل كفاءة الشبكة او تعطيلها بالكامل في بعض الأحيان.

نقل المسؤولية لـ «الوطنية»

وبين أن أمانة محافظة جدة قامت باستكمال تصاميم شبكات تخفيض المياه السطحية لجميع الأحياء المتضررة، حيث بدأت منذ حوالي 7 سنوات تقريبا بمعالجة تلك المواقع من خلال إعداد تصاميم الشبكات وطرح المشاريع لتنفيذها على عدة مراحل، وبعد صدور الأوامر السامية الكريمة في 1432/2/22هـ والتي بموجبها تم تشكيل اللجنة الوزارية واللجنة التنفيذية لمعالجة تصريف الأمطار والسيول بمحافظة جدة والاستعانة بشركة أرامكو السعودية للمساهمة في الإشراف على إعداد وتنفيذ المشاريع، قامت الأمانة بتسليم جميع الوثائق والتصاميم الخاصة بتخفيض المياه السطحية لإدارة مشروع تصريف الأمطار والسيول بمحافظة جدة (أرامكو) ليتم مراجعتها واعتمادها من قبل استشاري المخطط العام (شركة ايكوم الأمريكية) وطرحها للتنفيذ من خلال شركة المياه الوطنية.

وسيتم رفع التقارير اللازمة الى الادارة العامة لاصلاح الطرق وبإذن الله سوف تنتهي مشكلة السفلتة للحي في اقرب وقت ممكن

برنامج لتعليم الطالبات طرق الحماية من العنف

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335703

حفر الباطن – «الحياة»

فعلّت إدارة التربية والتعليم في محافظة حفر الباطن، برنامج «الحماية الشخصية للطالبة»، الذي يستهدف طالبات الصفوف العليا في المرحلة الابتدائية. ويهدف إلى توعية طالبة المرحلة الابتدائية بأنواع العنف الجسدي، الذي يمكن أن تتعرض له داخل أسرتها وخارجها، وكذلك توعيتها بكيفية حماية نفسها من الأذى الذي قد تتعرض له.

إلى ذلك، حدد قسم رعاية الموهوبين في «تربية حفر الباطن»، اليوم، موعداً للمقابلة الشخصية للمرشحين المتقدمين للعمل في رعاية الموهوبين، ممن اجتازوا الاختبار التحريري، وذلك في قسم رعاية الموهوبين في ابتدائية أبي سعيد الخدري، مؤكداً ضرورة الالتزام في الحضور في الوقت المحدد.

حافز يرفض مستحقين... بحجة السن.. ويستقبل لاعبين يتقاضون الملايين

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335726

الرياض – رياض المسلم

غيّب البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل «حافز»، أشخاصاً لا يملكون مصدر دخل لهم، في حين سمح لآخرين بالاشتراك فيه على رغم توافر دخل ثابت لهم، مفارقة تثير الاستغراب، إلا أنها واقعية، فالبالغ من العمر 36 عاماً فما فوق لا يمكنه الاستفادة من هذا البرنامج، فقط لكونه تجاوز سن الـ35، بينما يمكن لمن يعمل في مهنة غير معترف بها في وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية كلاعب كرة قدم مثلاً، إدخال اسمه وبياناته في البرنامج لانتظار الدعم.

ألا يقل عمر المتقدم عن 20 عاماً ولا يزيد عن 35 عاماً، شرطٌ قد يكون له متضررون، باحثون عن عمل لم يرغبوا بأن يصلوا إلى هذا السن من دون أن يكون لهم عمل محدد، ومع مجيء البرنامج كان التفاؤل حاضراً بانتشالهم وتذليل العقبات أمامهم، إلا أنهم فوجئوا بأن البرنامج لا يحتويهم ولا يتقبل وجودهم داخله، فلا مكان لهم ولا مجال أمامهم للحصول على مكافأة الـ2000 ريال.

الملفت للنظر أن «حافز» من خلال شروطه يبدو كأنه لا يعرف أن هناك لاعبين مواطنين في كرة القدم يتقاضون مرتبات عالية تزيد على 100 ألف ريال شهرياً، ويخولهم النظام الحصول على المكافأة، فلاعب كرة القدم ليس مسجلاً في التأمينات الاجتماعية أو المؤسسة العامة للتقاعد، وبالتالي فهو مستوفٍ لجميع شروط «حافز.«

وتشير مصادر لـ«الحياة» إلى أن هناك عدداً من اللاعبين في الأندية السعودية قاموا بالتسجيل في «حافز» من أجل الحصول على المكافأة الشهرية، بل إن بعضهم يسعون إلى البحث عن عمل كونهم يرون أن احترافهم لعبة كرة القدم ليس مجدياً.

وكانت الأندية السعودية طالبت في وقت سابق أن يتم تسجيل اللاعبين السعوديين في مكتب العمل والاعتراف بمهنتهم كلاعبين محترفين وتصرف لهم بطاقات بناء على ذلك، إلى جانب قيدهم في «التأمينات الاجتماعية»، لكن الموضوع لا يزال تحت الدرس.

بدوره، يعتبر عضو الاتحاد السعودي لكرة القدم رئيس نادي التعاون محمد السراح، أن اللاعب ليس عاطلاً عن العمل فعلياً، فلديه دخل مادي، إلا أنه غير مصنّف في وزارة العمل أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مؤكداً أن هناك مشروع سابق بين الرئاسة ووزارة العمل لتحديد مسمّى وظيفي للّاعب، لكنه توقف.

وقال في حديث لـ«الحياة»: «كان هناك مشروع لدى الرئاسة العامة لرعاية الشباب ممثلة في لجنة الاحتراف في الاتحاد السعودي لكرة القدم مع وزارة العمل لإيجاد حل لهذه المشكلة بالبحث عن مسمى وظيفي للّاعب يندرج تحت مسمى (محترف رياضي) ولكنه توقف، ولجنة الاحتراف لديها الأسباب وما وصل إليه المشروع.«

وتنص شروط «حافز» على أن يكون المتقدم أو المتقدمة سعودي الجنسية، وألا يقل عمره عن 20 عاماً ولا يزيد عن 35 عاماً، وأن يكون قادراً على العمل وألا يكون موظفاً أو عاملاً في القطاع العام أو الخاص، وألا يكون طالباً أو متدرباً وألا يكون لديه سجل تجاري، وألا يكون لديه دخل ثابت يعادل 2000 ريال أو أكثر وذلك كمتوسط شهري خلال الـ 12 شهراً السابقة لبداية الشهر الذي تقدم فيه بطلب الإعانة، وألا يكون مستحقاً لمعاش تقاعدي، وألا يكون مستحقاً لأي مخصص أو تعويض ضد التعطل عن العمل، وأن يكون مقيماً في المملكة لمدة لا تقل عن 10 أشهر خلال الـ 12 شهراً السابقة لتقديم الطلب، وألا يكون مقيماً في دار رعاية اجتماعية أو ما في حكمها.

بعد حادثة الاعتداء .. منسوبو مؤسسة التربية:

احمونا من حوادث العنف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111204/Con20111204460559.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

رفع أمس مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة بالنيابة عبدان الزهراني تقريرا مفصلا إلى كل من، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة يتضمن ملابسات تعرض ثلاثة من المشرفين المراقبين، فضلا عن مدير مؤسسة التربية النموذجية للأيتام في جدة إلى اعتداء من عدد من الشباب من ذوي الظروف الخاصة.

التقرير تضمن طلبا من الشؤون الاجتماعية بتوجيه الجهات المختصة لاستكمال التحقيق وحفظ حقوق المصابين ومعاقبة الجناة وردعهم بما يضمن عدم تكرار الحادثة، فضلا عن حفظ حقوق الموظف الحكومي وهيبته ومكانته، كون الاعتداء وقع على الأخصائيين والمراقبين والمدير، وجميعهم موظفون حكوميون وكانوا داخل منشأة حكومية.

وكشف لـ «عكاظ» أمس مدير عام الشؤون الاجتماعية بالنيابة عبدان الزهراني أن لديهم محضرا موقعا من خمسة شهود، يؤكد أن اثنين من الشباب من قاطني مؤسسة التربية النموذجية في جدة ومعهم ثلاثة على الأقل من خارج المؤسسة، أدخلوا فتاة إلى مقر المؤسسة كانت ترتدي زيا رجاليا «ثوب وشماغ»، وعندما كشف أحد المراقبين الواقعة استشهد بشهود لتوثيق الحالة وغادرت الفتاة المقر إلا أن الشبان انهالوا بالضرب على المراقبين، ونفى عبدان ما أدلى به أحد المتهمين المقبوض عليهم بأن المراقبين ينعتونهم بكلمات غير لائقة، وطالب بحماية منسوبي المؤسسة من تهديدات بالانتقام تعرضوا لها أخيرا عقب الحادثة.

من جهة أخرى، كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن أحد المتهمين ويدعى «ع ، م، 18 عاما»، وهو موقوف في دار الملاحظة أقر بضربه أحد المراقبين، لكنه نفى إدخال فتاة إلى الدار، وقال إن ما وقع كان تلفيقا من المؤسسة، مرجعا ذلك إلى خلافات. وتوقعت المصادر إحالة الملف إلى هيئة التحقيق والادعاء العام قريبا.

من جهة أخرى، هاتف أمس وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين المشرفين المراقبين الذين تعرضوا إلى إصابات متفاوتة، وهم محمد العريشي، مرزوق الريحان وعاقل القرشي، ومدير المؤسسة شاكر الأزوري، واطمأن الوزير على المصابين وأكد لهم وقوف الوزارة ووقوفه شخصيا معهم إثر ما تعرضوا له، مثنيا على خدماتهم التي يقدمونها، وأكد الوزير للمصابين أن العدالة ستأخذ مجراها وأنه يتابع شخصيا ملف الحادث، متمنيا لهم الشفاء العاجل.

ويذكر أن تفاصيل حادثة الاعتداء التي تعرض لها مدير مؤسسة التربية النموذجية للأيتام في جدة وثلاثة مشرفين ومراقبين حدثت عقب اكتشاف هؤلاء واقعة إدخال فتاة بزي رجالي إلى مقر المؤسسة، حيث لجأ عدد من طلاب مؤسسة التربية النموذجية في جدة، وهي جهة حكومية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية تحتضن ذوي الظروف الخاصة، إلى إدخال فتاة بزي رجالي إلى مقر المؤسسة، وحاول المشرفون والمراقبون المتواجدون منعهم ونصحهم إلا أنهم تهجموا عليهم بطريقة غريبة، وحضر على الفور مدير المؤسسة الذي حاول معاملتهم بلطف وإنهاء الوضع إلا أنه تعرض لكدمات إثر تدخله، ونتج عن الحادث إصابات متفاوتة للمدير وثلاثة مشرفين ومراقبين، فيما أوقفت شرطة جدة متهمين وباشر قسم شرطة الكندرة الحادثة وفق المتحدث الإعلامي في شرطة جدة. وأكد عدد من منسوبي مؤسسة التربية النموذجية ممن أصيب في الحادثة، أنهم في حاجة إلى حماية من تنامي حالات تمرد الشبان من ذوي الظروف الخاصة، مؤكدين تعرضهم لكثير من العنف اللفظي والجسدي متمسكين بالاقتصاص من كل معتد وعابث.

معلم يحطم أسنان طالب .. والتربية تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111204/Con20111204460679.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

فتحت إدارة المتابعة في تعليم منطقة نجران، تحقيقاً موسعاً مع معلم صفوف أولية يتهمه ولي أمر بأنه ضرب وجه ابنه في طاولة الفصل، ما أدى لكسر عدد من أسنانه الأمامية، وإصابته بجروح.

ذوو الطالب الحسن ظافر آل ظافر «سبعة أعوام» ويدرس في مدرسة زيد بن الخطاب في هجرة عاكفة التابعة للمنطقة، تقدموا بشكوى لمدير عام التربية والتعليم في المنطقة ناصر بن سليمان المنيع الذي وجه بالتحقق في الشكوى والتأكد من اعتداء المعلم على الطالب.

وفيما لم يتسن لـ «عكاظ» الحصول على تعليق مدير التربية والتعليم في المنطقة ناصر بن سليمان المنيع ومساعده منصور عسيري، أبلغ «عكاظ» أمس المواطن ناصر محمد آل الحارث عم الطالب الحسن، بأنه تلقى اتصالا من زوجة شقيقه تطلب منه نقل ابنها الحسن إلى المستشفى، إثر تعرضه لعنف من معلم، مشيراً إلى أن المعلم وإدارة المدرسة لم يسعفوا الطالب بل تركوه يصارع الآلام وينزف دماً حتى غادر المدرسة وعاد إلى البيت ليجري إسعافه من قبل أسرته.

وأشار آل الحارث إلى أن الطبيب في مستشفى ظهران الجنوب أصدر تقريراً طبياً بين فيه تعرض الطالب لـ «خلع للقاطع الأمامي الأيمن الأعلى، تحرك في القاطع الأيسر الأعلى، إصابة للسن الجانبية اليسرى، جروح سطحية في اللثة والشفة السفلى، مع تورم في الشفة».

التأنيث يصطدم بقلة عدد السعوديات المتقدمات للعمل

المصدر: جريدة اليوم الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37278.html

يناقش صندوق الموارد البشريه اليوم مع اصحاب بيع المستلزمات النسائية بجدة الصعوبات والمعوقات التي تواجههم قبل تطبيق قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية فعليا والذي بقي علي تطبيقه شهر من الان.
ويأتي ضعف اقبال السعوديات على العمل في هذه المحال رغم ان أغلب محال بيع المستلزمات النسائية بجدة وضعت يافطات تطالب بعاملات للعمل كبائعات، تضمنت هذه اليافطات اشتراط ان تكون الاولوية للسعوديات وحاملات الشهادة الجامعية وان تكون لها خبرة في مجال البيع والتسويق بالاضافة الى اجادة استخدام برامج الحاسب الالي وملحقاته والالتزام والانضباط بأوقات الدوام ايضا تقبل المهام الوظيفية وتحمل ضغط العمل واجادة التعامل مع الزبائن.
وكشفت صاحبة محال لبيع المستلزمات النسائية بجدة عزه موليه ان هناك صعوبات لازالت تعترض بعض اصحاب محال بيع المستلزمات النسائية في سعودة هذا المجال.
واضافت ان اغلب المتقدمات من النساء اجانب لذا رأينا ان نعقد اجتماعا تنسيقيا مع الموارد البشرية لتوفير العاملات من السعوديات إضافة لعرض المعوقات التي تعترض اصحاب محال بيع المستلزمات النسائية في تحقيق شروط التأنيث.
وقالت عزة انه بالرغم من ان الرواتب للعاملات تصل الى 3000 ريال بالتعاون مع صندوق الموارد البشرية الا ان اصحاب المحال النسائية يجدون صعوبات في توفير العاملات من السعوديات لشغل هذه المهنة.
وطالب اصحاب بيع المستلزمات النسائية بأن تكون سعودة محال بيع المستلزمات النسائية في الوقت الحالي 50 بالمائة ويترك تحقيق النصف الاخر خلال فترة اضافية لحين الانتهاء من التدريب واكتمال الخبرة.
على النقيض قال مراقبون انه من غير المتوقع ان تواجه عملية تأنيث المحال النسائية عراقيل جوهرية قبيل التنفيذ وعزوا ذلك للوقت الكافي الذي شمل به عملية اعداد وتجهيز الاليات التنفيذية واللوائح الاجرائية التي اعتمدت على دراسات موسعة للمجتمع السعودي وعالجت الكثير من القضايا العالقة بين الجهات الحكومية من جهة واصحاب الانشطة والافراد في سوق العمل.
من جانب اخر اكد اعضاء في الغرفة التجارية انجاز الاليات التنفيذية لقرار تأنيث الوظائف مباشرة في محلات الملابس الداخلية النسائية وادوات التجميل وان اللوائح الاجرائية اصبحت في مراحلها الاخيرة. يشار الى ان تطبيق قرار تأنيث المحال التي تبيع المستلزمات النسائية اشتمل على مهلة ستة اشهر قبل التطبيق الفعلي للقرار تنتهي في 2012/1/4م.

جدل واسع حول تعديل مرتقب لـ«المادة السابعة» من نظام الخدمة المدنية..

إعلان الوظائف من الجهات الحكومية مباشرة..الخوف من شخصنة الكراسي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/05/article688842.html

تباينت وجهات النظر حول التعديل الجاري من قبل مجلس الخدمة على «المادة السابعة» من نظام الخدمة المدنية والمعنية بمنح الجهات الإدارية في الجهات الحكومية المختلفة حق الإعلان عن الوظائف التي تحتاجها مباشرة، وليس عن طريق وزارة الخدمة المدنية .

ووجهة نظر (المعارضين) أنه سيفتح الباب على مصراعيه للفساد الإداري، و«شخصنة الكراسي» وغلبت المحسوبية على الكفاءة، وربما بروز المناطقية، فيما يرى (المؤيدون (على أن التعديل يعد تصحيحاً إصلاحياً يتوافق مع مسيرة الإصلاح في المملكة، ويحظى بمميزات عدة تعالج الكثير من المعوقات التي تواجهها الأجهزة الحكومي المختلفة التي كثيراً ما تشكو من قلة الكوادر المؤهلة، وتباطؤ وزارة الخدمة في تحقيق رغباتها في شغل الشواغر لديها .

التضحية ب «التوظيف المركزي» تحتاج إلى رقابة «رجل لرجل «لضمان العدالة بين جميع المتقدمين

شخصنة الكراسي !

وقال «د.طلال بكري» -عضو لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى- إن التعديل سيفتح باباً للتلاعب وغلبت المحسوبية على حساب الكفاءة وظهور المناطقية، وتشتت التقدم على الوظائف الشاغرة وتكليف المواطن أعباء توابع ذلك التقديم .

بينما يرى «د.مشعل آل علي» -رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى- أهمية ضمان حق المواطن في حال قبول التعديلات على نظام الخدمة، وقال:»يجب أن يكون معيار المواطنة حاضراً بقوة كأساس؛ لأن لكل مواطن حق العمل».

وأضاف:»أنا مع منح الجهات الحكومية حق الإعلان عن وظائفها بشرط الوعي التام بصلاحيات التعديل، وخضوعه للمراقبة مع ربطه بوزارة الخدمة، وعدم إطلاقه على جميع المراتب بعد الإفادة من التطبيق السابق على الوظائف دون الخامسة، والتأكيد على أن الترشيحات التي قامت بها الجهات المختلفة في محلها»، محذّراً من أن منح الجهات الإدارية حق الإعلان عن وظائفها قد يكون منبتا خصبا للفساد الإداري وظهور المحسوبية و«شخصنة الكراسي»، حيث يعتقد البعض من المسؤولين أن من ضمن اختصاصاته ومهامه تعيين أقاربه ومعارفه ليكرمهم من الحساب العام بدلاً من حسابه الخاص، مقترحاً إعطاء الاستقلال الإداري للمناطق في شؤون التوظيف على أن يكون تحت مظلة جهة رقابية متمرسة .

المؤيدون: «تصحيح إصلاحي» في البحث عن القدرات التي تخدم العمل وتسد «الشواغر «

اللامركزية

وأيّد «م.محمد القويحص» -عضو مجلس الشورى- التخلص من المركزية في التوظيف، وقال:»إن التعديل المقترح يعد جزءاً من اللامركزية التي هي توجه كثير من القطاعات المختلفة»، مؤكداً على أن حصر التقدم للوظائف الحكومية المختلفة في جهة واحدة يعد ضغطاً على وزارة الخدمة، ولابد من توزيعها لتحقق بذلك حرص كل جهة على إشغال وظائفها وقيامها باختيار الكفاءات المناسبة لعملها، وبالتالي إلغاء حجة «ليس لدينا كفاءات»، كما تحقق اللامركزية سرعة التنفيذ ولكن الأهم في حال إقرار تعديلات مجلس الخدمة على المادة السابعة من نظام الخدمة، مراقبة ومتابعة الجهات الحكومية في آلية الإعلان عن الوظائف وشغلها؛ لكي لا يكون هناك تهاون ودخول المحسوبية واستغلال الصلاحيات المتاحة .

المعارضون: منبت خصب للفساد الإداري و«المناطقية» وغلبت المحسوبية على الكفاءة

توزيع الصلاحيات
ودعا «د.محمد بن عبدالله آل ناجي» -نائب رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بمجلس الشورى- منح صلاحية الإعلان والتعيين على الوظائف وجعلها في يد الجهات الحكومية المختلفة؛ لكنه اشترط أن تجرى الامتحانات والتقييم للمتقدمين وفق ضوابط محدده لشغل هذه الوظائف -يضعها مجلس الخدمة المدنية ويشرف على تطبيقها وزارة الخدمة المدنية .-
وقال:»تعد مسألة المركزية واللامركزية من القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر من وقت إلى آخر مع تطور المفاهيم الإدارية وتقنيات الاتصال المختلفة إضافة إلى النضج الإداري»، مشيراً إلى أن دور وزارة الخدمة المدنية يكون في الرقابة على سلامة تطبيق مواد ولوائح نظام الخدمة المدنية وما تقوم به الأجهزة الحكومية من إجراءات وممارسات في هذا المجال، مبرراً أسباب تأييده لتعديل نظام الخدمة المدنية إلى التغيير المؤسسي والتقني والحراك الاجتماعي وتطور الكوادر البشرية وزيادة خبراتهم، ولذا من المناسب أن تُفوّض الأجهزة الحكومية بصلاحيات الإعلان عن الوظائف الشاغرة، ووضع الضوابط المتعلقة بذلك، وبهذا يمكن التخلص من تطويل الإجراءات وإشغال وزارة الخدمة المدنية ومكاتبها بقضايا يمكن أن تقوم بها الأجهزة الحكومية المعنية .
وأشار إلى أنه من المناسب أن تعلن كل وزارة عن الوظائف الخاصة بها من المرتبة العاشرة فما دون، وتجرى الامتحانات والتقييم للمتقدمين وفق ضوابط محدده لشغل هذه الوظائف يضعها مجلس الخدمة المدنية، ويشرف على تطبيقها وزارة الخدمة المدنية .
مركزية التوظيف أفضل
وعارض الأستاذ «محمد عبدالرحمن السحيباني» -مدير عام سابق لشؤون التوظيف في وزارة الخدمة المدنية- منح الجهات الحكومية صلاحية الإعلان عن وظائفها، وساق عددا من المبررات للحيلولة دون موافقة الجهات التشريعية على التعديلات المقترحة خاصة المادة السابعة من نظام الخدمة .
وقال:»بحكم عملي السابق في شؤون التوظيف لشغل الوظيفة العامة ومعايشة تقلبات سوق العمل أثناء تطبيق ثلاثة أنظمة عامة للخدمة المدنية، فإن ما يتم حالياً هو غاية التميز في العمل الإداري المنظم لما يتعلق بشغل الوظيفة العامة؛ لكون جميع الوظائف الحكومية تصبح في سلة واحدة تقوم وزارة الخدمة المدنية بإعلانها للجميع في مواعيد وخطط معلنة للمواطن، وتطبق على المتقدمين أساليب ومقاييس موحدة تضمن العدالة والمساواة، وفي الوقت ذاته مكّنت مركزية التوظيف الوزارة من بناء خبرة وطنية ثمينة، كذلك جعلت الوزارة مرآة تعكس احتياجات القطاع الحكومي من القوى العاملة، ومؤشرات سوق العمل .«
واضاف:»على صعيد الممارسة الفعلية لتلك الصلاحية فقد اقتصرت وزارة الخدمة المدنية -الديوان العام للخدمة المدنية سابقاً- في إعطاء الصلاحية للجهات اللاتي لديها معاهد تخصصيه تابعة فعلياً لها، مثل معاهد المعلمين لوزارة المعارف -سابقاً-، ومعاهد المعلمات لتعليم البنات -سابقاً-، المعاهد الصحية لوزارة الصحة، معاهد البريد لوزارة البرق والبريد والهاتف -سابقاً- بحكم أن هذه الجهات تؤهل لنفسها وتقبل وفقاً للأعداد التي تحتاجها وأعداد الوظائف دائماً كان كافياً لخريجيها ولا تحتاج حتى إلى المفاضلة، أما فيما يتعلق بالوظائف الأخرى التي تقع في المرتبة الخامسة فما دون كالوظائف الكتابية والحسابية والفنية المساعدة والحرفية، فمع أن القطاع الحكومي قد واجه أيام الطفرة صعوبات حتى في توفير هذه النوعيات؛ فقد أوجدت الوزارة في تلك الفترة حلاً من خلال الإعلان المفتوح الذي يسمح بالتوظيف المباشر لأي مواطن يحمل التأهيل الكافي للوظيفة، ويلاحظ أن البدائل كانت متعددة جداً أمام المواطن، من حيث عدد الوظائف سواء في اختيار الجهة الحكومية أو اختيار المدينة أو القرية دون منافسة .«
وأشار إلى أن السلبيات بدأت تتسع مع إعطاء هذه الصلاحيات، من خلال إعلانات لوزارة العدل، وأخرى لديوان المظالم، فمثلاً بلغ عدد المتقدمين لوظائف وزارة العدل(80) ألف متقدم على(946) وظيفة، وتقدم نفس العدد(80) ألف شخص لديوان المظالم على 930) وظيفة، وبالتأكيد هم نفس الأشخاص الذين تقدموا لوظائف وزارة العدل لتماثل الوظائف والمراتب المعلنة، والشيء نفسه حصل في إعلان عن وظائف لديوان المراقبة العامة، ووظائف مصلحة الزكاة والدخل وهي متشابهة في المسميات والمراتب، وعلى هذه الحال فإن المواطن البسيط لن يستطيع التقاط أنفاسه في التنقل بين الجهات الحكومية، والسفر شرقاً وغرباً وما يتكبدونه من خسائر قاسية للحصول على وظيفة .
العدالة والحياد أهم
وقال «السحيباني» إن التوظيف من قبل وزارة الخدمة المدنية يعد خدمة مثالية للمواطن؛ كون كافة الوظائف الحكومية ترد إلى وزارة الخدمة المدنية وتعلنها وفق خطة سنوية معروفة لكل مواطن، وبمراجعة واحدة وتقديم مرة واحدة تكون

الفرصة متاحة له في الترشيح على واحدة من مئات الوظائف التي تعود للعشرات من الوزارات والمصالح الحكومية، وعلاوة على كل ذلك فإن كون شغل الوظيفة العامة مرتبط بجهة حيادية - والحياد أهم سمة في قرارات شغل الوظيفة العامة الذي هو مبعث رضاء وطمأنينة كل مواطن ومواطنة- فإن إعطاء الصلاحيات للجهات على النحو السابق ذكره سيقضي على هذا الرضاء والطمأنينة .

وأضاف أن ما قد يبرر للتعديل -إن وجدت- في إعطاء الصلاحية للعاشرة فما دون هي أن مركزية التوظيف عند نشأتها كانت بسبب عدم توفر القدرة والكفاءة لدى الأجهزة الحكومية لاختيار موظفيها، وعند هذه النقطة أستطيع أن أقول إن الأمر في تبني المركزية آنذاك لم يكن مسألة كفاءة أو قدرة بالدرجة الأولى، وإنما كان تنظيمياً هدفه إرساء معايير موحدة ومقاييس علمية لاختيار الأجدر والأفضل لشغل الوظيفة العامة، وتطوير التطبيقات لهذه المعايير والمقاييس من خلال دراسات مركزية، بالإضافة إلى ضمان تكافؤ الفرص أمام المواطنين وإيجاد قاعدة عريضة لبدائل شغل الوظيفة العامة من خلال الرؤية الشمولية لسوق العمل، وإنشاء سجل وطني يعكس علاقة هذا السوق باحتياجات الخدمة المدنية المستقبلية من القوى العاملة، كذلك قد يكون من بين المبررات أن كثيراً من الوظائف المعلنة تخص وزارتي التربية، والصحة وهذه حقيقة معروفة، ولكنها لا تبرر على الإطلاق أن تتخلى وزارة الخدمة المدنية عن اختصاص أصيل لها، فالتوظيف المركزي هو السمة الرئيسة لشخصية الوزارة وإليها يتجه المواطن بآماله في الوظيفة العامة .

وأشار إلى أن الأعداد المتزايدة من المواطنين والمواطنات في التنافس الهائل جداً على الوظيفة الحكومية في السنوات الأخيرة لا يمكن أن يحتويه -أي التنافس الهائل -إلاّ توظيف مركزي، ولو لم يكن هذا التنظيم -أي التوظيف المركزي- نظاماً مقراً كما هو اليوم لطرحت الحلول والآراء تنادي بأنه الحل الفعال لمواجهة التنافس غير المسبوق على الوظيفة العامة، ولذا فإن استمرار وزارة الخدمة المدنية في القيام بهذه المهمة سيجنب شغل الوظيفة العامة والمواطنين جميع المشاكل والسلبيات التي ستنشأ فيما لو ترك الأمر لكل جهة حكومية على حدة، مشدداً على أن التضحية بالتوظيف المركزي الحكومي هي تضحية بمصلحة المواطن وراحته.

نورة المسلم: رجل الهيئة أصر على سحب جوالي وأنا أجيب ابن مريضتي عن حالة أمه مقدما اتهامي على حسن النية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342812

عبدالله المانع ، عبدالله الزهراني - الخبر

فتحت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحقيقاً موسعاً في قضية طبيبة مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر والتي تحمل تخصص المخ والأعصاب وقد تعرضت لمحاولة اصطحابها من قبل أحد رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الاثنين الماضي من أمام مقر عملها بالمستشفى الجامعي بحي العقربيه بالخبر.. واوضح مصدر في الهيئة ان لجنة التحقيقات بدأت عملها ونحن بانتظار تفاصيل محضر التحقيق.

إهانة وتشهير

الطبيبه نورة المسلم قالت: إنها رفعت كامل تفاصيل قضيتها لصاحب السمو الملكي الامير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية نتيجة ما تدعيه من تعرضها إلى الإهانة والتشهير من غير مبرر خاصة وانها كانت تودي عملها على أكمل وجه.

وقالت إنها كانت تقف أمام البوابة الخارجية للعيادات الخارجية، وتهم بالذهاب لسيارتها التي تقلها للبيت، واستوقفها احد أبناء مريضاتها للسؤال عن عيادات الجراحة، وكانت أمه تجلس على كرسي داخل العيادة تنتظر عودة ابنها، وتفاجأت بهجوم رجل الهيئة وسؤالها عن إثباتها الشخصي وطلبه جهاز الجوال دون أن يثبت هويته لها .

وأكدت أنها قد أوضحت له الموقف إلا انه أصر وبشدة على طلبه وأشار لها بالسكوت رافعا إصبعه، مما جعلها تستغيث بأطباء كانوا خارجين للتو من المستشفى للتصدي له.

اتهمني في شرفي

وأردفت: إن رجل الهيئة اتهمها في شرفها حين أصر على سحب جوالها وكأنه يوقن بأن علاقة غير مشروعة بيني وبين الشخص الآخر مما يدعوني للرفع لأمير المنطقة الشرقية وذلك لرد اعتباري كمواطنة شريفة أولاً وكطبيبة أمارس عملي المهني بكل إنسانية.

وقالت المسلم: أمارس مهنتي منذ فترة في المستشفى، وأنا من الطبيبات المتفوقات وسبق أن كرمتني جامعة الدمام ولم أتعرض لمثل هذه التهجمات غير المسؤولة من رجل هيئة والذي من المفترض أن يقوم بعمله بطريقة حضارية ويتعامل مع الناس حسب مستوياتهم العلمية ويتفهم الموقف قبل تهجمه على الناس وتوزيع التهم يمنة ويسرة من غير تثبت.

الجامعة تنفي مخاطبة الهيئة لها

وذكرت مصادر خاصه لـ«المدينة» ان جامعة الدمام التي يقع المستشفى التعليمي تحت مظلتها نفت مخاطبتها لفرع هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر باي خطابات رسمية، مؤكدة ان الخطاب الذي رفع من الجامعة لمقام امارة المنطقة الشرقية وليس من صلاحيات جامعة الدمام مخاطبة الهيئة.

وأكد مصدر مطلع لـ«المدينة « أن الطبيبة لم يتم استدعاؤها وانها سوف تتقدم بشكوى رسمية ضد عضو الهيئة لما بدر منه بحجة ان لديه سببا مقنعا لفعلته وهذا يعتبر من حقها الشرعي.

وذكر المصدر: نحن جهة خدمية نخدم المراجعين للمستشفى ولسنا جهة قانونية فرفعنا معاملتنا لمقام امارة المنطقة الشرقية واذا اتضح بعد ذلك وجود خلل او خطا سوف يتخذ إجراءات نتيجة ذلك. ونفى المصدر متابعة القضية مع الهيئة فمتابعتنا مع الأمارة فنحن نتابع موظفينا وأطبائنا والحفاظ عليها.

آلية مناسبة لمنع التكرار

واختتم المصدر: نطالب بوضع آلية مناسبة بحيث ان لا يتكرر مثل ما حدث من عضو الهيئة التي لا تخدم الصالح العام

لان القصد هو مصلحة وطنية واحده من الجميع.. كما اكد المصدر ان الطبيبة موجودة في المستشفى وتمارس عملها الطبيعي ولديها مرضى ومراجعين ولم يتم استداعاؤها من أي جهة حكومية. مضيفا: كما ان الجامعة ستقف معها ومع أي منسوب من منسوبيها لانهم في حمايتها.
يذكر أن «المدينة» نشرت القضية في عددها أمس (الاحد). تحت عنوان «جامعة الدمام تشكوعضو هيئة لإمارة الشرقية لمحاولته اصطحاب طبيبة من داخل المستشفى«

غرامة السفر تدفع الملحق السعودي في أمريكا لحل أزمة مسن يرافق ابنته

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111205/Con20111205460784.htm

عبد العزيز الربيعي ـ جازان
تابع الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة الدكتور محمد العيسى، حالة مسن من منطقة جازان يرافق ابنته المبتعثة لدراسة الماجستير في الرياضيات.
وتلقت الطالبة اتصالا من الدكتور العيسى يطمئن فيه على صحة والدها ويؤكد لها أن الملحقية ستتابع علاجه وتغيير رحلة سفره وفقاً للتوصيات الطبية، وأبلغ «عكاظ» أقارب المواطن عبده الجابري الذي يرافق ابنته المبتعثة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية لنيل درجة الماجستير، أن الطالبة قدمت طلباً عبر البوابة الإلكترونية للطلبة المبتعثين، تطلب فيه إعادة النظر في غرامة تغيير موعد السفر، مرفقة التقرير الطبي لوالدها الذي خضع لجراحة عاجلة في عينه اليسرى .
وبين أقارب الطالبة المبتعثة، أن والدها كان يعاني من عارض نفسي نتيجة طول الفترة التي قضاها بعيداً عن أسرته، بينما جاء قرار التأجيل موجعاً له، إلا أن الاتصال ـ وفقا للطالبة ـ خفف معاناة والدها .
وأوضح المصدر أن المسؤولين عن حجوزات الطالبة ووالدها اتصلوا بها وتابعوا معها موعد رحلتها الجديد، فيما عاود الملحق الاتصال للاطمئنان على صحة المسن، الذي أبلغه أنه متوجه إلى الطبيب ليعرف إن كان سيسمح له بالسفر أم سيؤجل للمرة الثانية.
وأبدى المواطن تخوفه من أن يحدث أي تراخ بعد تأكيد الطبيب إمكانية سفره.
ويشير أقارب المسن إلى أنه خضع إلى عملية جراحية في العين اليسرى عقب سقوط قطعة من عدسة اصطناعية ركبت في عينه، واستخدم الأطباء تقنية حديثة تعتمد على الغاز الذي تخوف الطبيب من أن يؤثر عليه الضغط الجوي أثناء رحلة الطيران لساعات طويلة

هيئةالطيران تتدخل لحل مشكلة طياري السعودية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37352.html

بوادر جديدة تفتح الأمل أمام أكثر من 200 طيار سعودي رفضت الخطوط الجوية العربية السعودية تعيينهم بعد أن طلب مكتب رئيس هيئة الطيران المدني خطابا من قبل المحامي حول مشكلتهم، حيث يتوقع أن يتم الاجتماع مع رئيس هيئة الطيران المدني لحل المشكلة وديا بعيدا عن أروقة المحاكم،حسب متابعين للقضية .

وقال أحد الطيارين المتضررين الكابتن محمد بن رباع: إنه كان يعمل موظفا في الخطوط الجوية العربية السعودية في المطار وعندما وجد أن شروط القبول في قيادة الطائرات تنطبق عليه تقدم للخطوط للحصول على رخصة لقيادة الطيران، وطلبت منه الخطوط تقديم استقالته من وظيفته، مبينا أن من الشروط أن يستقيل من وظيفته وانه بعد إنهاء التدريب وحصوله على الشهادة المعتمدة دوليا لقيادة الطائرات وجد أن الخطوط الجوية غيرت الشروط السابقة بأخرى تعجيزية ما أفقد أكثر من 200 طيار وظائفهم رغم حاجة الخطوط لهم.

وأضاف أن أكثر من 65 طيارا كلفوا محاميا بقضيتهم وبقية الطيارين وجدوا أعمالا لهم في بعض شركات التأمين وشركات القطاع الخاص وهو يعمل حاليا على سيارة أجرة .

من جانبه قال محامي الطيارين أحمد السديري : إنه ينتظر رد اللجنة الاستشارية في ديوان المظالم بشأن جمع قضية الطيارين الموكل فيها كقضية واحدة، حيث إن المذكرة التي تقدم بها وأثبت جواز ذلك شرعا وقانونا مازالت لدى اللجنة الاستشارية بديوان المظالم .

وحول وجود مبادرة سمو رئيس هيئة الطيران المدني في الاجتماع مع المتضررين ودراسة وضعهم قال: هذا أمر يشكر عليه سموه، ونتمنى ان تحل القضية وديا لان القرار الصادر من الخطوط الجوية العربية السعودية بشأن تغيير الشروط السابقة قرار داخلي، فيما أن القرار السابق للشروط التي نفذها المتضررون شروط متعارف عليها دوليا للطيران.

إدارة صحية تفصل استشاري نساء... وتعيد تكليفه بعد10 أيام !

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336120

لم يفصل بين صدور قرار طي قيد استشاري نساء وولادة في مستشفى حكومي بسبب ضعف تأهيله وأخطائه الجسيمة، وبين تكليف الاستشاري نفسه للعمل في مستشفى حكومي آخر مجاور للأول، سوى أيام قليلة. ليس هذا الجانب «المضحك» «المبكي» الوحيد في القصة بل إن المسؤول في المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الباحة، هو الشخص نفسه الذي اعتمد القرارين .

ففي حين وردت تقارير فنية عدة، أحدها من رئيس قسم النساء والتوليد في مستشفى الملك فهد بالباحة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) يوصي بضرورة إنهاء عقد أحد الاستشاريين (أردني الجنسية)، وبعدم صلاحيته للعمل لديهم في القسم بسبب ضعف تأهيله، وعدم مقدرته على التعامل مع حالات مثل النزيف ونقص نمو الأجنة، فضلاً عن عدم معرفته للتشخيص السليم للحالات التي يشرف عليها، إلا أن إدارة الشؤون الصحية في منطقة الباحة وبعد عشرة أيام فقط من اتخاذها قرار بطي قيد الطبيب في الـ 16 من شهر رمضان الماضي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أعادت تكليفه للعمل في المستشفى الحكومي الآخر في المنطقة، وهو مستشفى الولادة والأطفال في محافظة بلجرشي، إذ باشر عمله في تاريخ 24 من الشهر نفسه (حصلت «الحياة» على صورة من مباشرته)، ولا يزال يمارس عمله حتى الآن .

وورد في تقرير فني وقع عليه عدد من رؤساء الاستشاريين والأطباء المتخصصين في المستشفى، «عدم معرفته بطريقة المعالجة الجراحية والدوائية في حالات التحام الشفرتين عند الأطفال، إذ أدرج الطبيب اسم مريضة مرتين على قائمة العمليات على رغم أنها تعالج دوائياً بواسطة الكريم الموضعي.»

واستشهد التقرير بعدد من الحالات الطبية التي اخطأ الطبيب المتهم في تشخيصها مثل: «إجراء عملية قيصرية لإحدى الحالات مع العلم بأن الجنين في المهبل وخرج من الرحم، ما يعني أنه الممكن إجراء الولادة للحالة بطريقة طبيعية .«

وفي حالة أخرى يذكر التقرير بأن الطبيب المتهم اتخذ قراراً خاطئاً باستئصال الرحم، على رغم أن الطب لا يوصي بذلك في مثل تلك الحالة، إضافة إلى عدم معرفته لأساسيات التشخيص والمعالجة لحالت العقم وعدم قدرته على التشخيص للتشوهات الجنينية، إضافة إلى أنه يبدي تسرعاً في إجراء العمليات الجراحية وتعامله مع أنسجة المريضة بطريقة فظة ما يؤثر على العمل الجراحي .«

وفي حالة أخرى، قال التقرير بأن الطبيب المتهم أظهر «عدم المقدرة على إجراء العملية القيصرية بشكل نظامي، إذ إن المريضة في إحدى الحالات نزفت بشكل حاد في التجويف البطني بعد القيصرية، وتبين أن الأوعية الدموية لم تكن مربوطة بشكل جيد مما أدى إلى النزف»، فضلاً عن عدم مقدرته على تشخيص «النزيف في التجويف البطني، إذ شخصه خطأ بأنها سوائل بالأمعاء ولم يأخذ المريضة إلى غرفة العمليات لإيقاف النزف، على رغم أن الأخصائيين أكدوا وجود نزيف داخلي»، إضافة إلى «إعطاء البروستين أثناء المخاض، وإظهاره عدم المعرفة باستطباب البروستين للتحريض بل أعطاه للمريضة التي يوجد لديها طلق بالأساس الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انفجار الرحم، إضافة إلى عدم تشخيص حالة حمل عنقودي والتأخر في المعالجة لمدة أسبوع، بجانب عدم إجراء الفحوصات الأولية مثل إجراء صور الصدر».

ودان التقرير الطبيب المتهم من الناحية السلوكية بأنه «غير قادر على العمل بروح الفريق ويحاول إثارة الفتنة بين زملائه، وبإطلاق تعليقات حول التعامل مع الحالات لا تنسجم مع الأسس والمعايير الطبية المتعارف عليها .«

التحقيقات بدأت قبل شهرين .. والاتهامات طالت موظفين في عدة فروع تصديق اعترافات بعض المتهمين في اختلاسات الشؤون الإسلامية بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342664

صدقت المحكمة الشرعية في المدينة المنورة امس اعترافات عدد من المتهمين في قضية الاختلاسات المالية البالغة نحو 400 مليون ريال لمستخلصات الصيانة والنظافة ومباني المساجد والفرش في فرع لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بإحدى محافظات منطقة المدينة المنورة بعد مواجهتهم بالأدلة من قبل جهات التحقيق .

وقال مصدر مطلع لـ «المدينة» إن الجهات الرقابية بدأت قبل شهرين في تتبع خيوط هذه القضية التي انفردت « المدينة» بنشر تفاصيلها أمس مشيرًا الى ان التحقيقات توصلت إلى الاشتباه بتورط عدد من الموظفين في عدد من فروع وزارة الشؤون الإسلامية بالقضية ويجري التحقيق معهم.

وفيما ظل هاتف مدير فرع وزارة الشؤون الإسلامية في المدينة المنورة الدكتور محمد الخطري مغلقا طوال يوم أمس .. قال نائب مدير فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالمحافظة (م . س) إن فرع الوزارة بالمحافظة ظل لمدة أسبوعين بدون مدير بعد تغيب مدير الفرع دون إخطار احد في المكتب قبل أن يتدخل فرع الوزارة بالمدينة المنورة ويكلفه بالعمل مديرا للمكتب.

وأكد (م . س)أن مندوب فرع الوزارة الذي كلفه في العمل لم يحدد له وقتا للتكليف وأصر الاول على موقفه ورفض تزويدنا بأي معلومات حول القضية.

وقامت «المدينة» بالاتصال بمدير إدارة الإعلام في وزارة الشؤون الإسلامية سليمان العمري الذي قال انه «متعب» ولايستطيع الحديث وهو في إجازة مرضية. وأضاف: يمكنكم الرجوع للوزارة والحديث مع وكيل وزارة الشؤون الإسلامية توفيق السديري.

وعندما طلبنا منه تزويدنا برقم لوكيل الوزارة يمكننا التواصل معه من خلاله قال انه لا يستطيع الحديث. كما قمنا بالاتصال عدة مرات بسنترال وزارة الشؤون الإسلامية وطلبنا تحويلنا إلى مكتب الوكيل حيث ينتهي الاتصال دون إجابة على الهاتف.

وكانت «المدينة» انفردت امس على صدر صفحتها الاولى بنشر القضية تحت عنوان «التحقيق مع مدير شؤون اسلامية بتهمة اختلاس 400 مليون» ، مشيرة الى ان التحقيقات لازالت جارية مع 32 شخصا على علاقة بالموضوع.

الدفاع المدني لـ عكاظ: رفعنا تقريرا عن الحادثة للجهات القضائية

النظر في شكوى مواطن ضد اشتراطات سلامة حديقة في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111205/Con20111205460926.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

تنظر محكمة الطائف الكبرى اليوم في قضية مواطن ضد مستثمر حديقة عامة (تحتفظ «عكاظ» باسمها)، وذلك بادعائه سوء تشغيلها على إثر ما سببته له من إصابة في عينه وتعرض زوجته لإصابات مختلفة نقلا على إثرها للمستشفى. وكان المواطن ماجد الغامدي قد استأجر هو وزوجته الصيف الماضي سيارة «قولف» تابعة للحديقة، وأثناء تجولهما في جنباتها تفاجأ بسلم اسمنتي شاهق الارتفاع فسقطا من أعلاه مما نتج عنه عدة إصابات لهما، في حين لم يبادر أحد لإنقاذهما في ظل عجز الحديقة توفير وسائل السلامة لروادها. وأشار الغامدي أنه نقل للمستشفى عن طريق أحد أشقائه بعد الاتصال به، وقدم شكوى للشرطة التي أحالته للدفاع المدني وهيئة السياحة لقرب الاختصاص .

من جهتها أكدت إدارة الدفاع المدني في الطائف الحادثة وقالت مصادر لـ «عكاظ»: إن إدارة الدفاع المدني شكلت لجنة، وتم كتابة تقرير فني عن الحادثة التي وقعت في نهاية شهر رجب الماضي، ورفعته للجهات المعنية، وأشارت المصادر إلى أن هناك اشتراطات للسلامة تسلم لكل حديقة، وتعطى مهلة لتطبيقها، وإلا ستتعرض للعقوبات .

إدارية الدمام تحيل التماس الجمعة إلى الاستئناف

المصدر: جريدة اليوم الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37327.html

أحالت الدائرة العاشرة بمحكمة الدمام الادارية الثلاثاء الماضي ، الاعتراض على الحكم رقم ٦٧٤ والمتعلق برفض الدائرة الالتماس المقدم من جمعة الجمعة على الحكم الاساسي الذي صدر بحقه رقم ٢٤٤ في القضية ١٥٣٠ لعام ١٤٢٨هـ لمحكمة الاستئناف برقم ٣/١٠٤٤٧ وتاريخ ٤/١/١٤٣٣هـ وهو ما اكده رجل الاعمال جمعة الجمعة في اتصال هاتفي مع "اليوم" واكتفى خلال الاتصال بنفي الاخبار التي تحدثت عن قرب انتهاء اجراءات فرض الحراسة القضائية . واوضح المستشار القانوني والمحامي حمود الحمود في بيان له عبر رسالة نصية ، ان المحكمة خاطبت الشرطة حول الاكتفاء بحضور الحارس القضائي وعدم الحاجة لمندوب من المحكمة عند تنفيذ الحراسة القضائية على املاك الجمعة "وفقا لحكم فرض الحراسة القضائية واجب النفاذ رقم 672 الذي أصدرته الدائرة التجارية العاشرة بالمحكمة الإدارية بالدمام يوم 27 من ذي القعدة الماضي . كون الشرطة هي الجهة المختصة بتنفيذ الاحكام والموضوع الآن احيل من مدير شرطة الشرقية الى الحقوق مجددا ، ولا يزال بين المحكمة والشرطة . واكد مصدر مطلع على القضية ان الحقوق المدنية بعد ان استدعت الطرفين خاطبت المحكمة صباح السبت الماضي بخصوص مطالبة جمعة الجمعة بالتقيد بالنظام وتمسكه بتنفيذ المادة 241/ 1 و 242 / 2 وتلقت ردا من المحكمة في نهاية اليوم يطالب بالاكتفاء بصالح النعيم ورأت الحقوق ان هذا مخالف لنظام المرافعات وبالتحديد للمادة التي يتمسك بها جمعة وعليه لن تقبل تحمل مسؤولية تبعات ما قد ينتج عن التنفيذ واعادت مخاطبتها المحكمة لتوضيح ما قد ينتج عن مخالفة المادة ولاتزال بانتظار رد المحكمة ولا يمكن التكهن بموعد للتنفيذ قد يحدث غدا وقد لا يحدث نهائيا ، وامام رفض النعيم والجمعة توضيح مجريات القضية للمساهمين ، "اليوم" طرحت تصريح "الجمعة" وجدل تفسير المادتين 241 / 1 و 241 /2 وكيفية تنفيذ حكم الحراسة على مستشار قانوني الذي اكد أن القرارات التى تلت صدور الحكم تضع المساهمين في دائرة التأخير واستمرار ضياع حقوقهم والحديث قانونيا عنها دون الاطلاع على آخر مستجداتها يجانبه الصواب ويجب القول ان الحراسة القضائية بشكل عام من الطلبات العاجلة والإجراءات التحفظية والوقتية التي ينظرها القضاء بموجب دعوى قضائية تكون من ذي صفة وصاحب مصلحة مباشرة يخشى ضياعها او يحكم بها القاضي من تلقاء نفسه بشرط وجود نزاع جدي بين الأطراف واول اشكالية تواجه هذا الحكم وهذه القضية هي ان الحارس القضائي ليس له صفة في طلب الحراسة لأنه ليس خصما لجمعة بل خبيرا تم تعيينه من قبل الدائرة مراقبا ماليا اضافة الى أنه لا يوجد نزاع جدي بين الشركاء يحتم على الدائرة فرضها.

أميركا: مبتعثون يتهمون الملحقية بالتقصير تجاههم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336119

اتهم عشرات من الطلاب السعوديين الدارسين للغة الإنكليزية في المعهد التابع لجامعة كانساس في أميركا في اتصالات هاتفيه تلقتها «الحياة»، الملحقية الثقافية بعدم اتخاذها موقفاً حازماً تجاه المعهد الذي قدّم لهم اختبارات جاءت أسئلتها من خارج المقررات الدراسية.

وذكر أحد الطلاب (تحتفظ «الحياة» باسمه) أن تعامل الملحقية مع المعهد غابت عنه جديّة الموقف، مشيراً إلى أن الكثير من الطلاب أصيبوا بالإحباط بعد أدائهم في الاختبارات الماضية، واصفاً إياها بـ «التعجيزية»، لكون بعض أسئلتها كانت من خارج ما هو مقرر عليهم في الدراسة، وتتناسب مع مستويات دراسية أعلى من مستواهم الحالي.

وقال طالب آخر: «لو كان لإدارة المعاهد في الملحقية الثقافية موقف حاسم مع المعهد، لما استمر المعهد في إهدار أوقاتنا بهدف تحقيق أقصى حد من الربحية على حساب إبقائنا في المستوى الواحد قرابة العام، فنحن كطلاب تقدمنا بشكوى إلى مدير إدارة المعاهد الدكتور فالح الحقباني، ووعد بمناقشة المسؤولين في المعهد لتصحيح الوضع، لكنه قام بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني أوضح فيها أنه اتصل بالمعهد واتفق مع المسؤولين بأن تكون الاختبارات في المقررات نفسها، وألا يبقى الطلاب السعوديون في المستوى أكثر مما هو مطلوب، وأكد أن إدارة المعهد وعدته بمساعدة الطلاب في القبول الجامعي بعد اجتياز الدراسة فيه، وأن مديرة المعهد وعدت بالتقاء الطلاب السعوديين وإخبارهم بذلك، إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن.»

وأوضح طالب آخر أنه بعد هذه الوعود استبشر الطلاب خيراً، إلا أن إدارة المعهد ذكرت أن الاتفاق مع الملحقية غير ملزم حالياً وسينظرون فيه في الفصل الدراسي المقبل، بحجة أنه ليس لديهم وقت للتعديل، مضيفاً: «إدارة المعهد ذكرت لنا أن على التعليم العالي بالسعودية زيادة الوقت المخصص لدراسة اللغة، لأنه غير كافٍ للسعوديين الذين يأتون من دونها، وأصرّت على تقديم الاختبار نفسه الذي يؤكد جميع الطلاب أنه قد يدفعهم للرسوب على رغم تميزهم وانتظامهم طوال الفصل الدراسي الذي يصل بوضعه المعتاد إلى أربعة أشهر.»

وناشد الطلاب وزارة التعليم العالي متابعة وضعهم مع الملحقية، واتخاذ قرار تجاه ما يحدث لهم في المعهد، مشددين على ضرورة مراقبة تعامل المعاهد مع الطلاب السعوديين، أو زيادة فترة دراسة اللغة الإنكليزية، نظراً إلى انقطاع البعثات عن بعض الطلاب السعوديين بسبب تأخرهم في دراسة اللغة.

طفل يفارق الحياةمكبلاً في مكان مهجور!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/236614

جازان - يحيى الخردلي

لم يعش طفل كان يقطن قرية المكنبل في محافظة صامطة حتى يعرف ما إذا كانت الجهات المعنية ستمنحه وعائلته الجنسية السعودية، التي تقدم بطلب للحصول عليها، إذ عثرت الجهات الأمنية على جثته في مكان مهجور مكبل اليدين والقدمين ومعصوب العينين.

ونجح رجال الأمن خلال 24 ساعة في القبض على شخص سعودي يبلغ من العمر 17 عاماً للاشتباه به، وتبين أن له صلة بالجريمة.

وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة جازان الرائد عبدالله القرني لـ«الحياة» أمس، أن بلاغاً ورد إلى شرطة محافظة صامطة عن تغيب غلام يبلغ من العمر 12 عاماً يسكن قرية المكنبل التابعة لمركز الطوال، وتم العثور على جثة الغلام مكبل اليدين والقدمين ومعصوب العينين في أحد الأحواش المهجورة في قرية وعلان التي تبعد عن مقر سكن الغلام كيلومترات.

وأضاف أن مدير شرطة منطقة جازان اللواء جميل الرحيلي وجه بتشكيل فريق من المحققين الذين باشروا الحادثة مع خبراء الأدلة الجنائية لكشف غموض الجريمة، وبتتبع خيوط الجريمة حدد فريق العمل الشبهة في شخص (17 عاماً) فجرى القبض عليه وتصديق أقواله شرعاً، لافتاً إلى أن الطفل المقتول كان لديه معاملة لطلب الجنسية السعودية.

وأكد اللواء الرحيلي أن رجال الأمن استطاعوا التوصل إلى مرتكب الجريمة بكل يسر، عازياً ذلك إلى الخبرات والتدريبات المتخصصة التي تؤهلهم للتصدي للجريمة مهما كانت وتقديم المجرمين لينالوا عقابهم.

أمير المنطقة يأمر بالتحقيق في القصور بصيانة الطريق

التحقيقات تحمّل سائق باص طالبات حائل الخطأ 100٪.. و الأمانة تتنصّل من مسؤولية الطريق

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342627

مفرح الرشيدي، عبيد العمر - حائل

حمّلت لجنة التحقيق في مسببات حادث طالبات حائل الذي راح ضحيته اثنتا عشرة طالبة سائق باص الطالبات الخطأ بنسبة 100%، مشيرة أن الباص كان يسير بسرعة عالية عن المقررة، وركابه 13 رغم أن سعته 9 أفراد، فيما اتضح أن السيارة الأخرى غير مفحوصة وقائدها عليه 17 مخالفة وقضايا جنائية. جاء ذلك خلال مؤتمر عقد ظهر أمس في جامعة حائل، عرضت خلاله اللجنة النتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بالحادث من خلال فلم مصور يرافقه تعليق صوتي عرض للحضور وشارك في المؤتمر الدكتور محمد النافع وكيل جامعة حائل للشؤون الأكاديمية، الدكتور سعود النايف عميد شؤون الطلاب بجامعة حائل، المقدم دحيم الشبرمي مساعد مدير مرور منطقة حائل، المهندس فهيد فاضل مدير المشاريع بأمانة منطقة حائل، المهندس خشرم الخشرم مساعد مدير التربية والتعليم للخدمات .

وأوضح الدكتور سعود النايف أن جامعة حائل أعدت سكناً داخلياً للطابات يستوعب 600 طالبة داخل الحرم الجامعي مؤكداً أن عدد الراغبات في الحصول على السكن قليل جداً مقارنة بالمتوفر، وتابع أن افتتاح فروع أو كليات تابعة لجامعة حائل سيخضع لمعايير علمية تركز على الكثافة السكانية والبعد المكاني عن مقر الجامعة .

وقال الدكتور محمد النافع: أجرت الجامعة دراسة لمعالجة الطريق المؤدي إلى مباني كلية التربية على طريق بقعاء نظراً لخطورة الطريق وكثرة الحوادث فيه وخاطبت الجامعة إدارة الطرق والنقل لتنفيذ حلول كوجود جسر أو غيرها من الحلول. وحاول المهندس فهيد فاضل أن يخلي مسؤولية أمانة المنطقة من الطريق إلا أنه عاد واعترف أن الطريق أصبح تحت مسؤولية الأمانة منذ أكثر من عام، وقال «إن فرق الأمانة تقوم بصاينة الطرق وعلى الطريق آثار للصيانة قرب موقع الحادث والحفر التي تسببت بالحادث لم نستطع أن نحدد عمرها الزمني ولم يأتنا أحد قبل الحادث يبلغنا بوجودها ولم يبلغنا كذلك مراقبو الأمانة بها. وتقرر إحالة ما يتعلق بالحادث المروري إلى المحكمة الشرعية لإجراء اللازم .

وأما ما يتعلق بالقصور في صيانة الطريق فقد أمر سمو أمير منطقة حائل بإحالته إلى هيئة الرقابة والتحقيق، للتحقيق في ذلك كما صدر أمر سموه لكافة الإدارات الحكومية في المنطقة بالقيام بتفتيش دوري ومفاجئ للتأكد من تطبيق اشتراطات الأمن والسلامة وحصول قائد المركبة على التصريح اللازم ومنع أي مركبة مخالفة .

وعن كيفية وقوع الحادث ذكر تقرير اللجنة أن سائق الطالبات كان يسير في الاتجاه المعاكس لخط سيره لمسافة 38 م واستقر بعد نقطة التصادم على مسافة 13 م واستقر الجيب على مسافة 10م.

وأوضح التقرير أن الطريق زراعي وضيق يربط ما بين قريتي مريفق وسراء بعرض 6 م والطريق واضح الرؤية وقت الحادث ومستقيم وبه حفر وتشققات بمنتصفه ولا يوجد أكتاف له ولا يوجد لوحات إرشادية، والطريق الذي سلكة سائق الباص ليس الطريق الوحيد الذي يمكن الوصول من خلاله لمدينة حائل حيث ترك الطريق الرئيس والمعتمد الذي تتوفر فيه جميع وسائل السلامة وسلك طريقا زراعيا ضيقا.

وأوصت اللجنة بعدم منح تصاريح للباصات والنقل الخاص بنقل الطالبات والمعلمات إلا بعد استكمال إجراءات وقائية وتشكيل لجنة دائمة بعضوية الشرطة والمرور وأمن الطرق وإدارة الطرق والنقل وجامعة حائل والتربية والتعليم لوضع آلية للكشف الدوري على الباصات وتفعيل دور الجهات المعنية وقيامها بجولات دورية بما يكفل سلامة الطرق العامة بالمنطقة والطرق الرئيسة داخل المنطقة وتعميد الجهات المعنية بالرفع للجهات المختصة بإلزام أصحاب مركبات نقل الطالبات والمعلمات بوضع شرائح الاتصالات لمراقبة السرعة، كما تضمنت إلزام جميع من يمارس مهنة نقل الطالبات

والمعلمات بالحصول على العقود الرسمية، وإلزام جميع حافلات نقل الطالبات والمعلمات بالالتزام بالسير على الطرق الرئيسة، وعدم سلك الطرق التي لا تزال تحت الإنشاء وتتولى أمانة منطقة حائل مسؤولية صيانة الطريق الواقع تحت دائرة اختصاصها والمتمثل بوجود الحفرتين المتواليتين واللتين ربما كانتا سببا من الأسباب غير الرئيسة لوقوع الحادث والعمل على توسعته وتعميد المسؤولين في جامعة حائل بسرعة إنشاء، وتجهيز سكن الطالبات والمغتربات والإيعاز للجهات التعليمية بنشر ثقافة عدم نقل الطالبات والمعلمات مع حافلات أو سائقين يمتهنون النقل العشوائي وضرورة تعاقد المواطنين مع وسائل النقل التي تتوفر بها شروط السلامة وعدم التعاقد مع سيارات غير مخصصة لنقل أبنائهم وبناتهم

الشورى يوصي بإنشاء هيئة عليا لـ المعوّقين... وعقوبات على القطاعات المقصّرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336091

كشف رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي، رفع اللجنة قبل ثلاثة أسابيع توصيات خاصة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة إلى رئيس مجلس الشورى لإقرارها.

وقال في تصريح خاص إلى «الحياة» أن «التوصيات المعنية رفعت بعد الاقتناع التام بها ودعمها، وذلك لأنها تصب في مصلحة هذه الشريحة من المجتمع العزيزة على قلوبنا .«

ووفقاً له، فإن التوصيات تضمنت الإسراع في إنشاء هيئة عليا للمعوقين، وتطبيق المعايير الخاصة بهم متمثلة في توفير البيئة المناسبة لهم ليتعامل معها المعوقون براحة وطمأنينة، سواءً في مواقف السيارات أو الشوارع، وفي الفنادق والبنايات السكنية وغيرها من المرافق، إضافة إلى «سن الأنظمة والتشريعات التي تعاقب من يخالف تعليماتها.

ومن ضمن التوصيات المرفوعة إلى رئيس الشورى أيضاً، أن لا يُساوى بينهم وبين الأصحاء في مسألة التوظيف، ومراعاة إعاقاتهم بما يضمن مصلحتهم .«

وأضاف رئيس لجنة حقوق الإنسان أن البنود المذكورة تأتي ضمن بنود كثيرة حوتها التوصيات التي راعت فيها جميع أنواع الإعاقة التي يعاني منها ذوو الاحتياجات الخاصة .

وأوضح أن ما تم رفعه إلى مجلس الشورى بغية الإقرار جاء نتيجة مطالب عــدة وردت لجنته من قبل ممثلين عن هذه الفئــة، في إشارة إلى أن العريضة التـي تقــدم بها فالــح الهاجري قبل أشهر، وإلى مقــابلة أعضاء مجلس الشورى لذوي الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الممثلين للفئة (فالح الهاجري ويحيى السمير والإعلامي يحيى الزهراني)، مشيداً في الوقت نفسه بهم، وبإدراكهم لحقوقهم وفقاً لدرجة عالية من الثقافة، لافتاً إلى أهميـة معرفة المواطن المطالبة بالحـقوق، وضــرورة تمكّن الناس من ثقافة كيفية المطالبة بقضاياهم الحقوقية.

وإلى جانب ذلك، أكد آل علي أن التوصيات صدرت بعد مناقشات من أعضاء اللجنة مع الجهات المختصة والجمعيات المهتمة بشؤون شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة، لافتاً في الوقت نفسه إلى عدم النظر إلى هذه الفئة بدونية.

وفي السياق، اعتبر رئيس اللجنة أن التسليط الإعلامي على هموم طبقة المعوقين حافز للمسؤولين التنفيذيين لاستعجال تطبيق تلك التوصيات التي خرجت من تلك النقاشات .

وشدد على أن «هناك اتفاقاً تاماً من القيادة والمشرعين على أن يكون لهذه الفئة الاهتمام والعناية بما يحفظ لهم كرامتهم.«

عجز المواطنين عن تملك الأراضي يفرض الشراكة بين الصندوق العقاري والقطاع المصرفي

معظم المتقدمين للصندوق العقاري بحاجة إلى قرض آخر لامتلاك قطع سكنية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/05/article688793.html

فادي بن عبدالله العجاجي

البنوك تستطيع منح المتقدمين للصندوق قرضاً آخر بشرط عدم التصرف في العقار

على عكس ما يعتقده البعض، فالقطاع المصرفي لا يقدم أي قروض عقارية صريحة للأفراد، وإنما قروض تمويل مساكن بضمان الراتب، وبما أن أنظمة الخدمة المدنية تحظر استقطاع أكثر من ثلث راتب الموظف، فإن البنوك التجارية لا تستقطع أكثر من هذه النسبة كقسط شهري على القروض الشخصية، لكن القسط الشهري على قروض تمويل المساكن قد يتجاوز 50% من الراتب آخذاً في الاعتبار توفير تكلفة الإيجار على الموظف .

في حين تحظر أنظمة مؤسسة النقد على البنوك التجارية مزاولة النشاط التجاري بشكل مباشر، ومن ذلك امتلاك عقار لغرض تأجيره أو إعادة بيعه، ويُسمح لها فقط بامتلاك العقارات التي تزاول فيها أنشطتها مثل مباني الإدارات الإقليمية والفروع، وإذا آلَ إليها عقار بتسوية مع مدينها؛ فلا يحق لها الاحتفاظ به لأكثر من عامين إلا بموافقة صريحة من مؤسسة النقد ولفترة محدودة .

الغرض من ذلك ألا تؤول ملكية معظم العقارات إلى البنوك التجارية بين عشية وضحاها لحفظ مصالح الأفراد، فالسيولة ستكون متوفرة بشكل مستمر في القطاع المصرفي وتمكنه من شراء أي عقار بأي ثمن، لأن السيولة في نهاية المطاف ستعود إليه في صورة ودائع مصرفية .

عوائق التمويل

والبنوك التجارية بأذرعها الاستثمارية "شركات الاستثمار التابعة لها" وبعض شركات التمويل العقاري تسعى إلى استغلال الفرص المتاحة بما يتواءم مع الأنظمة والتعليمات القائمة لحين ملء الفراغ التشريعي وإقرار المنظومة المالية "نظام التمويل العقاري، نظام مراقبة شركات التمويل، نظام الإيجار التمويلي، نظام الرهن العقاري، نظام قضاء التنفيذ ."

في المقابل يواجه صندوق التنمية العقارية عوائق حقيقية للقيام بدوره كأحد أقوى أذرع الحكومة الساعية لرفع نسبة تملك المواطنين لمساكنهم، ففي السابق كانت العوائق أمام الصندوق تتمثل في قلة موارده المالية وطول فترة الانتظار لحين الحصول على القرض، أما الآن وبعد الدعم الحكومي السخي لموارد الصندوق ورفع قيمة القرض إلى 500 ألف ريال، فالعائق أمام الصندوق يتمثل في عدم قدرة معظم المتقدمين على توفير قطع سكنية لرهنها لحساب الصندوق نتيجة الارتفاعات الحادة والمستمرة في أسعارها .

كان الصندوق يعطي مهلة عامين من تاريخ الموافقة على منح القرض للمتقدم لتوفير قطعة سكنية داخل النطاق العمراني في كل مدينة، لكن نتيجة لارتفاع أسعار القطع السكنية قرر الصندوق منح المتقدمين فرصة مفتوحة لتمكينهم من امتلاك قطعة سكنية ورهنها للصندوق للحصول على القرض .

هذا القرار يعطي إشارات قوية إلى أن معظم المتقدمين للصندوق بحاجة إلى قرض آخر لامتلاك قطع سكنية، وهو ما يقودنا إلى التفكير في إيجاد آلية شراكة بين صندوق التنمية العقارية والقطاع المصرفي لتوفير التمويل الكافي لرفع نسبة تملك المواطنين لمساكنهم .

عجز المواطنين

صندوق التنمية العقارية يمنح المتقدمين قرضاً بقيمة 500 ألف ريال تسدد على 25 سنة " 1667 ريالا شهريا" بشرط رهن العقار لحساب الصندوق، ويمكن للشركات الاستثمارية التابعة للبنوك التجارية منح من يرغب من المتقدمين للصندوق قرضا آخر طويل الأجل يتواءم مع قدراتهم الائتمانية إذا وافق الصندوق على عدم التصرف في العقار إلا بعد أخذ موافقة الشركات الاستثمارية. وبما أن الصندوق يمنح قروضا بدون فوائد للمتقدمين، فينبغي أن يتجنب الصندوق تحمل أي نوع من مخاطر الائتمان .

هذه الشراكة تمثل مرحلة انتقالية تمهد لإقرار المنظومة المالية، وتساهم في تطوير السوق العقارية السعودية وعلى الأخص تطوير صناعة تقييم تُبنى على أسس منطقية، لا سيما أن ضعف صناعة التقييم العقاري في السوق المحلية هي أهم معوقات إقرار المنظومة المالية .

الأميرة عادلة : تغيير نظام العمل أتاح للمرأة السعودية توسيع مشاركتها وإحداث نقلة في الاقتصاد المحلي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/05/article688995.html

الرياض - عذراء الحسيني وفاطمة الغامدي

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله أن تغيير نظام العمل قبل سبع سنوات أتاح للمرأة السعودية توسيع مشاركتها وسن العديد من القوانين الداعمة لعملها وتذليل الصعوبات التي تواجهها لتنطلق في مسيرتها العملية وإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد المحلي .

وقالت خلال انطلاق فعاليات منتدى الرائدات وسيدات الأعمال الثاني في فندق الفيصلية الذي تنظمه شركة نسيبا للمعلومات التجارية صباح أمس " نأمل أن تتحقق أهداف المنتدى في مشاركة المرأة السعودية في التنمية وبناء شبكة تواصل بين الكفاءات القيادية في المجال الاجتماعي التنموي وقطاع الأعمال لاسيما ونحن نشهد تمتع المرأة السعودية بحقوقها في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية "

وقد شهد المنتدى حضور العديد من سيدات الأعمال المعروفات بأدوارهن الريادية في خدمة المجتمع من جميع أنحاء المملكة، كما شاركت في حلقات النقاش المتتالية سيدات أعمال ناشئات ورائدات في العمل الخيري ألهمن بمسيرتهن الكثيرين في شتى المجالات الاقتصادية والتعليمية والإعلامية .

تناولت الجلسة الافتتاحية الخاصة بالرائدات الملهمات نقاشا مفتوحا بين الحاضرات والمبدعات دينا أبو عنق مستشار مالي وكيف تميزت في تطوير الحلول وتثقيف المستثمرات وكيف قامت بدفع التغيير والتطوير في حياتها المهنية وحياة الأخريات من حولها ، وتشاركت مع الحضور بقصصها الشخصية التي ألهمت الأخريات في الحصول على فرصة للتميز .

وفي الجلسة الثانية الخاصة بالسيدات صاحبات الأعمال الخيرية فقد تحدثت أبرار البابطين ونورة زمزمي من شركة شل للخدمات العالمية للحاضرات عن برنامج انطلاقة وهو أحد برامج الاستثمار الاجتماعي وكيفية تنمية رواد الأعمال وتأهيلهم من فتيات وشباب باحثين عن عمل وتشجيعهم على التوظيف الذاتي من خلال إقامة الدورات التدريبية وورش العمل .

وفي جلسة رائدات الأعمال المبتكرات استمعت الحاضرات لقصص نجاح ملهمة من سيدات الأعمال اللاتي بدأن تحقيق نجاح كبير في قطاعهن وكيف قمن بتطوير أفكارهن من كونها مجرد تصور إلى واقع ملموس والطريق الصحيح الذي اتبعنه من أجل النجاح في هذه البيئة التنافسية.

مستشفى رفحاء يصرف دواءً منتهي الصلاحية لطفل معاق

المصدر: جريدة المدينة الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342662

جزاع النماصي ـ رفحاء

صرف مستشفى رفحاء المركزي يوم أمس الأول عقارًا منتهي الصلاحية لطفل معاق في ربيعه الثاني. وقال لـ «المدينة» والد الطفل سلطان الرشيدي بأن ابنه يبلغ من العمر عامين ويعاني منذ الولادة من إعاقة ذهنية وحركية ولغوية بدرجة شديدة وصفها الأطباء وفق التقارير الطبية بأنها إعاقة متلازمة (سانجاد ساكاتي) أدت إلى ضمور بأنسجة المخ والألياف العصبية وإعاقة شديدة بمستويات النمو الارتقائي التطوري والنشوئي، لافتا بأن ابنه يستخدم عدة أدوية من بينها عقار كالسير (calsyr) الذي انتهت عبوته ، مُشيرا بأنه بحث عن الدواء في كل الصيدليات ولم يجده مما جعله يراجع مستشفى رفحاء المركزي لأجل الحصول عليه فحصل على وصفة طبية من طبيب الطوارئ لعقار كالسير (calsyr) وصرفها من صيدلية المستشفى، لافتا إلى أنه اتضح له بعد خروجه من المستشفى بأن العقار الذي تم صرفه منتهي الصلاحية «تحتفظ المدينة به». وأشار إلى أنه عاد إلى الصيدلي ومعه الدواء وأبلغه بأنه منتهي الصلاحية فكانت إجابة الصيدلي ـ على حد قوله ـ بأن هذا هو الدواء الموجود وليس هناك آخر منه ساري الصلاحية. وطالب الرشيدي عبر «المدينة» الشؤون الصحية بمراقبة صلاحية الأدوية قبل صرفها للمرضى حتى لا تكون لهم داء. من جانبه قال لـ «المدينة» مدير مستشفى رفحاء المركزي عياد المعيلي بأنه سيتم التحقق من وجود الدواء بصيدلية المستشفى منتهي الصلاحية ومراجعة الوصفات الطبية للتأكد من أن الدواء تم صرفه للمريض، لافتا إلى أنه في حال ثبوت ذلك ستتم محاسبة المتسبب وفق الأنظمة المعمول بها في مثل هذه المخالفات.

الشورى يوافق على نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111206119378&display=1

الرياض : الندوة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته السادسة والستين التي عقدها امس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية المقدم للمجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

وأوضح الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي أن المجلس وافق - بالأغلبية - على نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة تجاه ما طرحه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة مقترح مشروع النظام.

وبين أن مشروع النظام الذي يتكون من اثنتين وعشرين مادة موزعة على خمسة فصول يهدف إلى رفع مستوى مقتضيات سلامة المريض والعمل على الحد من الأحداث السلبية في الخدمات الصحية ، وتعزيز مفهوم أمان وسلامة المريض في مختلف جوانب الخدمات الصحية والمجتمعية والإعلامية ، وإبراز حقوق الفريق الصحي وحقوق المريض في الخدمات الصحية ، وتمكين المريض وذويه من المشاركة الإيجابية في رعايته الصحية .

ونصت المادة الثالثة من مشروع النظام على أن تضع الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية الأسس والمقاييس للمكونات والعناصر المطلوبة لاعتماد المنشآت الصحية حسب تصنيفها الخدمي ، كما نص النظام في مادته الخامسة على أن يشكل في المنشأة الصحية مجلس طبي يتكون من رؤساء الأقسام الطبية والتمريض والصيدلة والجودة الصحية ومكافحة العدوى ونظام المعلومات وتنمية الموارد البشرية.

وأفاد معالي الأمين العام للمجلس أن المادة السادسة حددت أسس رعاية المريض ومنها إتاحة الخدمات الصحية واستمرارها للمريض حسب الاحتياج ، ومراعاة حقوق المريض وخصوصيته وحمايته من الإيذاء الجسدي والنفسي ، واتباع نظم وإجراءات البحث العلمي على الإنسان وأخلاقياته ، وتوفير الخدمات الخاصة بمرضى الطوارىء .

وأشار الدكتور الغامدي إلى أن النظام تضمن تعريفاً للهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية،واختصاصات الهيئة ومسؤوليتها، واختصاصات مجلس أمنائها ، كما تضمن المخالفات والعقوبات.

بعد ذلك استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي 1430 / 1431 هـ.

وأوضح معالي الأمين العام أن المجلس أجل التصويت على توصيات اللجنة إلى جلسة مقبلة .

وناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن طلب تعديل تسع مواد من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 49 وتاريخ 10 / 7 / 1397 هـ ، وإضافة مادتين جديدتين للنظام.

وبين معالي الأمين العام للمجلس أن التعديلات المقترحة شملت الفقرات (ب ، و، ز) من المادة الرابعة ، والمواد السادسة والسابعة والرابعة عشرة ، والفقرتين (ب ، ج) من المادة الثامنة عشرة ، والمواد التاسعة عشرة والتاسعة والعشرين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين.

وأجمع عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على أن نظام الخدمة المدنية يحتاج إلى إعادة دراسة شاملة بحكم مضي سنوات طويلة على إصداره ، ليواكب المتغيرات والمستجدات.
واقترح أحد الأعضاء منح الوزارات حق الترقيات لموظفيها بدلا من ربطها بوزارة الخدمة المدنية وبمواعيد زمنية محددة.
وقد وافق المجلس على منح اللجنة الفرصة لدراسة الآراء والملحوظات التي طرحها الأعضاء والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بمشيئة الله

اتهام الجهني صحة المدينة المنورة بالتباطؤ في صرف مستحقاته المالية الصحة: الموظف قدّم طلباً بلا مسوّغات التصفية.. وحقوقه محفوظة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342861

قال مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة بصحة المدينة المنورة عبدالرزاق حافظ، في ردّه على شكوى المواطن الجهني الذى طالب بتصفية مستحقات التقاعد لدى الشؤون الصحية متّهمًا الأخيرة بالتباطؤ، وتعمّد عدم الصرف بأن المواطن تقدّم بطلب لمدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة لصرف مستحقاته المالية، وحيث إن الطلب لم يحتو على المسوّغات اللازمة لتصفية المستحقات.. فقد قامت إدارة شؤون الموظفين بصحة المدينة المنورة بالتواصل معه يوم الثلاثاء الموافق 1432/12/19هـ بضرورة المراجعة لإكمال بعض الأوراق اللازمة، وحتى تاريخه لم يقم المواطن بمراجعة شؤون الموظفين لإكمال مسوغاته. وكان الموظف عبدالرحيم الجهني قد شكا تباطؤ الشؤون الصحية في صرف مستحقات تقاعده المبكر، وقال لـ«المدينة»: تقدمت للعمل بالمديرية العامة للشؤون الصحية بالمدينة المنورة عام 1404، وتم تعييني موظفًا مؤقتًا براتب 2260 ريالاً، وعندها حمدتُ الله، ورحتُ أبحث عن التعيين كموظف دائم لتحسين الحال، والاستفادة من المميزات الممنوحة للموظفين الحكوميين، واستمر بي الأمل قرابة 19 عامًا وأنا أعمل كموظف مؤقت بالمديرية العامة للشؤون الصحية، وصل خلالها راتبي الذي اتقاضاه 4500 إلى أن جاء قرار طي قيدي عام 1423 للتعيين بوظيفة مستخدم على المرتبة 33 بمهنة حارس، وكانت الصدمة بالراتب الذي لم يتجاوز 2000 ريال، وذلك بسبب عدم موافقة إدارة شؤون الموظفين رفع خطاب ضم خدمتي الماضية والموافق عليه من المدير العام بخطاب، وتجاهلت الدورات، وشهاداتي المهنية، واكتفت بالشهادة الابتدائية بالأوراق والمسوغات التي رفعتها لوزارة الخدمة المدنية. عندها ارغمت على الموافقة والاستمرار لما على عاتقي من ديون وقروض تفوق أقساطها ذلك الراتب المتواضع. ومع هذا لم أيأس ولكن تضاعفت المعاناة والضغوط النفسية، ووصلت عندي إلى «عنق الزجاجة» فلم يعد بمقدوري الاستمرار أكثر، وكان الصبر على تلك المضايقات التي تصب عليّ في كل وقت بمثابة الانتحار والخوض في مرض نفسي، ينتهي بي إلى الجنون! فتبادر إلى ذهني طلب التقاعد المبكر، وبالفعل تقدمت إلى المدير العام للشؤون الصحية بطلب التقاعد المبكر، والذي بدوره بشرح على خطابي الذي احتفظ بنسخة منه بأنه لا مانع طالما أن الأنظمة تسمح بذلك. ووجّه إلى الشؤون الإدارية باتمام اللازم حيال طلبي.. ولكن لم تعتمده الشؤون الإدارية، ورفضت الطلب عندها اتخذت أصعب قرار يتخذه موظف على عاتقه التزامات مالية مرهقة، فتقدمت بطلب الاستقالة التي قبلت، وجاء قرار انهاء خدماتي بتاريخ 19 /7 / 1430هـ، على ألاّ تُصرف مستحقاتي إلا بعد إبراء ذمتي، وبالفعل سعيتُ إلى إنهاء إبراء الذمة،

وحصلت على خطاب يفيد إبراء ذمتي موقعًا من رئيس الهيئة الطبية العامة، بعد قبول الاستقالة بـ 3 أيام، ولم تُصرف مستحقاتي حتى اليوم، رغم مرور عام كامل!

التحقيقات دامت 8 أشهر .. وأقصت 14 رئيساً ميدانياً في الطوافة متورطين في قضية وكيل الوزارة

مطوف متوفى كشف سر إهدار المال العام وصكان مفتاح الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111206/Con20111206461169.htm

علي بن غرسان ـ مكة المكرمة

أبلغت «عكـاظ» مصادر مطلعة عن إمكانية تورط وكيل وزارة في قضية الاعتداء على المال العام التي كشفتها جهات رقابية في مكة المكرمة أخيرا، والتي كفت بموجبها يده، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة طوافة عن العمل لتورطهما في التلاعب في أسعار عقود الحجاج، واختلاسهما مبالغ مالية طائلة من خزينة الدولة في موسمي الحج الماضيين .

ومن المتوقع أن تتولى المحكمة الإدارية المحاكمة بعد استكمال التحقيقات مع كافة المسؤولين والمطوفين المتورطين في هذه القضية، الذين يزيد عددهم على 17 شخصا ما بين مطوفين ومسؤولين .

وفي الوقت الذي دامت فيه لجان التحقيق ثمانية أشهر في كشف ملابسات القضية، ومنها أربعة أشهر في إجراءات التحقيق، من المنتظر أن تبدأ المحاكمات للمتهمين في غضون الأسابيع المقبلة .

وبحسب مصادر «عكـاظ»، فإن جهات حكومية تترقب مصير التحقيقات ونتائجها للبت في وضع ثلاثة مسؤولين قياديين في تلك الجهات، حيث يشغل أحدهم نائب رئيس جمعية خيرية، والثاني نائبا لمدير عام المشاريع، والثالث مشرفا عاما على أحد المشاريع العمرانية الضخمة في مكة المكرمة .

وتوصلت «عكـاظ» إلى خيوط مهمة في مجرى هذه القضية بعد أن حصلت على 11 مستندا خطيا ما بين برقيات سرية ومحاضر وعقود تثبت تورط المتهمين التي ساهمت في تساقطهم أمام جهات التحقيق .

وتوضح المستندات أن المصالح التجارية المتبادلة بين وكيل الوزارة المتهم ورئيس مجلس إدارة مؤسسة طوافة، قادت إلى كشف النقاب عن الكثير من غموض هذه القضية بعد شرائهما قطعتي أرض حملتا رقمي 197 و198، ومساحة كل منهما 600 متر مربع، والواقعة في واحد من أشهر مخططات مكة المكرمة، وتملكاها مناصفة بينهما في مطلع صفر العام الماضي، بتكلفة مالية بلغت قيمتها ثلاثة ملايين ريال، وأفرغتا في يوم 13 صفر الماضي، بعد أن قبضا مبالغ طائلة جراء التلاعب في العقود.

مطوف وراء كشف القضية

وكشفت المستندات التي حصلت عليها «عكـاظ» خيط القضية الأول الذي تلقفته جهات التحقيق منتصف جمادى الأولى من عام 1431هـ، بعد تمكن أحد المطوفين في المؤسسة من الحصول على المستندات كافة التي تثبت القضية، وكشف من خلالها التلاعب بالمال العام تحت مظلة المسؤولية، حيث التقى الوكيل المساعد لهيئة الرقابة والتحقيق في مكتبه وعرض عليه المستندات كافة، الذي بدوره سهل مهمة وصوله إلى جهات عليا.

وجاءت توجيهات عاجلة بتقصي الحقائق والشروع في التحقيق فتحركت لجان تحقيق سرية، وظلت طوال 75 يوما تجمع معلومات عن أطراف القضية، بالتنسيق مع المطوف الذي ظل يتابع القضية في صمت مطبق حتى انتهى التحقيق بالقضية

في نهاية شوال، الذي تزامن مع وفاة المطوف الذي لعب دور (المخبر السري) بنوبة قلبية مفاجئة .
وكانت البداية الفعلية للتحقيق مع الأطراف المتورطة كافة مطلع شعبان الماضي، حيث شملت التحقيقات رئيس مجلس إدارة، و12 عضوا في نفس المجلس والمدير المالي والإداري بها والسكرتير الخاص لرئيس المجلس، فيما طالت التحقيقات وكيل الوزارة ومستثمرا عقاريا معروفا.

مفتاح القضية.. صكان

وبحسب مصادر «عكـاظ»، فإن التنافس غير المنضبط بين أربع قوائم في مؤسسة الطوافة المعنية فتح الأنظار عن خفايا القضية، حيث استغلت إحدى القوائم (صكوك الأرض) التي تثبت قوة علاقة رئيس المؤسسة مع مسؤولي الوزارة في الترويج للحملة الانتخابية، وهذا ما خلق علامات استفهام حول هذه العلاقة، وبالأخص بعد أن اتخذت الوزارة قرارات متعجلة في عدم النظر في طعون القوائم الأخرى بعد إعلان نتائج الانتخابات، وصدور قرار تشكيل مجلس الإدارة في وقت قياسي، وهو ما أكد شبهة العلاقة بين الشخصين لتكون صكوك الأرض مثار تساؤل وحيرة .
وتوثق المصادر أن من القرارات التي صبت الزيت على النار استبعاد فوري من قبل رئيس مجلس الإدارة فور تنصيبه لـ 14 من رؤساء ومعاوني مجموعات الخدمة الميدانية دون مبررات منطقية كونهم كانوا من أنصار قوائم منافسة . لغز العمارة

كانت عمارة برج الحرم (4) الكائن في ريع بخش، التي تبعد عن الحرم المكي الشريف 1900 متر، وتبلغ طاقتها الاستيعابية 240 سريرا، مسرح القضية التي دامت فصولها عامين متتاليين، حيث كرر المتورطون في هذه القضية التلاعب بالمال العام وتحميل خزينة الدولة مبالغ مضاعفة لتذهب في حساباتهم الخاصة، بالاتفاق مع مستثمر (مطوف) تربطه علاقات صداقة ومصالح شخصية مع مسؤولي الوزارة ومطوفي المؤسسة.

وتسلسلت أحداث عملية النصب والاحتيال الأخيرة عندما تلقت مؤسسة الطوافة برقية الوزير في 1431/9/6هـ، التي أشارت إلى موافقة المقام السامي على استضافة ألفي حاج فلسطيني من أسر الشهداء، وتعميد المؤسسة باستئجار السكن المناسب في مكة والمدينة المنورة والتنسيق مع النقابة العامة للسيارات لإركابهم والرفع للوزارة بالتكلفة المترتبة، بيد أن رئيس مجلس الإدارة في المؤسسة تحفظ على هذه البرقية، ولم يحرك ساكنا مما دفع الوزارة بالرفع ببرقية عاجلة في 1431/9/13هـ، والموجهة إلى وكيل الوزارة المساعد المكلف بمهمات فرع الوزارة في مكة المكرمة، لمتابعة الموضوع مع المؤسسة، لكن لم يحدث شيء بعد تواطؤ الطرفين وتعمدهما التأخير بهدف تخليص العمارة وتحريرها من عقد قائم، وهو اتفاق البعثة السودانية مع المستثمر الأول للعمارة الذي وقع عقدا معهم بتكلفة بلغت 3650 ريالا عن كل حاج، وبتكلفة إجمالية بلغت 8.760 مليون ريال .

ورفض رئيس المؤسسة توثيق العقد لصالح البعثة السودانية بحجة أن العمارة غير مستوفاة لاشتراطات السلامة، وأنها تمثل خطرا على الحجاج فتراجعت البعثة السودانية عن العقد، ولجأت إلى إمارة المنطقة للتدخل .
ونسقت إمارة المنطقة مع وزارة الحج والمؤسسة لتأمين عمارتين سكنيتين في حي العزيزية، وهذا ما جعل عمارة ريع بخش تتحول لبضاعة كاسدة في يدي المستثمر الأول، وبالأخص مع تسارع اقتراب الموسم، ليدخل على الخط فورا، وقبل نهاية ذي القعدة، المستثمر الثاني بإيحاءات من الأطراف المتفقة معه سابقا، وأبرم عقدا مع المستثمر الأول لاستئجار العمارة خلال الموسم، حيث تم تأجيرها بمبلغ ثمانية آلاف ريال للفرد الواحد، مدعيا في خطاب عرضه الذي تقدم به لتمرير هذه الصفقة للوزارة والمؤسسة، أن لديه عرضا بتسعة آلاف ريال عن كل فرد، وتزامن عرضه مع دخول ذي الحجة، حيث أوهم رئيس مجلس الإدارة اللجنة التي شكلها من خمسة أعضاء في مجلس الإدارة بأن العمارة هي المناسبة في ظل ضيق الوقت.

وكانت فترة التأخير 73 يوما لتتجاوز تكلفة العمارة 16 مليون ريال، في الوقت الذي لا تتجاوز القيمة الفعلية خمسة ملايين ريال، وهو ما باركه ووافق عليه وكيل الوزارة، بعد أن تلقى محضر أعضاء مجلس الإدارة رقم 134 والمنعقد بعد ظهر الخامس من ذي الحجة.

عمارة المدينة المنورة

والسيناريو تكرر بالطريقة نفسها في المدينة المنورة، إذ بينت المستندات الرسمية أن المستثمر ذاته وفر عمارة أخرى في المدينة المنورة بسعر مبالغ فيه، قدر بـ2.300 ريال للفرد الواحد، في الوقت الذي كان السعر الحقيقي لا يتجاوز 1750 ريالا للفرد في الليلة، حيث عمده وكيل الوزارة ورئيس مجلس الإدارة واللجنة الخماسية بالمضي قدما في ذلك لمدة أربع ليال وفق محضر حصلت «عكـاظ» على نسخة منه.

كما نسق المستثمر مع المتورطين باستقطاع مبلغ إضافي بلغ 1.380 مليون ريال، مقابل إسكان 1.200 حاج لمدة ليلتين إضافيتين فوافقه على الصرف المتورطون كافة.

وكيل الوزارة المتورط في هذه القضية الذي كفت يده عن العمل، تباينت الآراء حوله بين توجيه بعض المتورطين اتهامات مباشرة إليه، فيما يؤكد آخرون أنه لم يكن يعلم عن أي شي من التلاعبات، وأن صلاحياته بالتوقيع التي فوضته الوزارة بها قادت إلى تورطه دون علمه بتفاصيل التحايل التي وقعت، مؤكدين أنه من المشهود لهم بالخير .

تورط 4 مسؤولين تنفيذيين

وكشفت تفاصيل القضية عن تورط أربعة مسؤولين تنفيذيين في أربع جهات حكومية جمعوا بين عملين، هما العمل الحكومي الرسمي والطوافة، حيث يتوقع أن يتم تنحيتهم عن مهماتهم، لا سيما أنهم يتسنمون هرم مناصب تتعلق بالشؤون المالية مع تورطهم في هذه القضية.

ويعمل أحد المتورطين في منصب حيوي في إحدى الجامعات، والثاني مشرفا عاما على مشروع كبير في مكة المكرمة، والثالث نائبا لجمعية خيرية كبرى، والرابع تولى مهمات إدارة مؤسسة الطوافة ذاتها في تعيين جرى أمس، على الرغم من تورطه في القضية ذاتها.

وواجهت «عكـاظ» المسؤول الجامعي المتورط في قضية الفساد بالتهم الموجه إليه، بيد أنه أكد عدم تلقي الجامعة من أية جهة ما يستوجب إيقافه عن العمل، أو إقالته من منصبه.

كما أكد لـ «عكـاظ» مسؤول في أمانة العاصمة المقدسة أن الأمانة لم تتلق أي توجيه حول المتورط الثاني الذي يشرف على مشروع كبير يجري تنفيذه في مكة المكرمة، موضحا أن المهندس المشرف على المشروع من أحد أهم الكفاءات، ولم يسبق أن رصد ضده ما يستوجب إبعاده عن العمل.

البلاد تحذر مع قرب موسم الأمطار .. الحفر المهملة في جدة تهدد بابتلاع الأطفال والسيارات

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=87801

جدة - بخيت طالع :

مازال المواطنون يقومون "بالنيابة" عن الاجهزة الرسمية بتحذير العابرين للطرقات من مخاطر فوهات الخدمات التي صارت مفتوحة نتيجة اهمال الادارات الرسمية والجهات الاهلية الخدمية وخلال جولة سريعة لـ "البلاد" رصدنا عدة مواقع، وكان بالامكان رصد العشرات لو طالت جولتنا عطفاً على عدم المتابعة من قبل الجهات المعنية الامر الذي يهدد بتحطم السيارات في تلك الحفر التي تحولت إلى مصائد، بل وأكثر من ذلك فإن بعضها يمكن ان يستوعب طفلاً .

وخلال جولتنا تحدث معنا عدد من المواطنين والسكان فأعربوا عن خشيتهم من تحول تلك الحفر إلى مصائد مميتة مع دخول موسم الامطار غلى حياة الواقع، حيث إن يتمكن الناس من تبيّن مكان تلك الحفر وسط برك المياه في شوارع جدة "كالعادة" وستكون فعلاً مصائد للاطفال وايضا ستكون عنصر ايذاء شديد للسيارات.

وطالب الذين تحدثوا معي الجهات الاشرافية في جدة كالمحافظة والامارة ممن بعدها وكذلك الوزارات، بأن تنفذ جولات عاجلة لرصد تلك الحفر والعمل سريعا على معالجتها وازالة هذا الخطر من شوارع جدة قبل حلول الامطار، لما سوف تمثله من معاناة كبيرة للعربات والمارة وخصوصا السيدات والشيوخ والاطفال اضافة إلى مخاطرها على العربات التي سوف تهددها بالكثير من العطب.

وتمنى الذين تحدثوا لنا لو تم ايقاع العقوبات والتشهير بتلك الجهات المسؤولة عن مثل هذه المخالفات في طرف الناس، من منطلق الشفافية والحرص على أن يحاسب كل مقصر على قدر تقصيره، لاشاعة ثقافة الامانة والمسؤولية بشكل أكبر في أوساط المجتمع.

تعتيم عراقي على ملف المعتقلين العرب.. خصوصاً السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336547

ينال ملف المعتقلين العرب، خصوصاً السعوديين، في السجون العراقية حيزاً واسعاً من الغموض منذ سنوات. وأصبح أشد غموضاً بعد انتقالهم من سلطة القوات الأميركية التي كانت تعتقلهم في سجنين أساسيين («كروبر» غرب بغداد و«بوكا» في محافظة البصرة جنوباً)، إلى السلطة العراقية التي تعتقد بأن عمليات إرهابية تتم في شكل دائم لمحاولة تهريبهم. وإضافة إلى حصر ملف المعتقلين العرب تحت سلطة مكتب القائد العام للقوات المسلحة في العراق، فإن أحداثاً بعضها داخلي والآخر خارجي يتحكم في طبيعة المعلومات المتعلقة بهؤلاء المعتقلين.

ففي الشأن الداخلي يعتقد قادة أمنيون عراقيون بأن معظم عمليات اقتحام السجون التي حدثت خلال الشهور الماضية كانت تهدف إلى تحرير عناصر قيادية في تنظيم «القاعدة»، معظمهم يحملون جنسيات عربية. ويقول مصدر أمني عراقي إن التحقيقات في اقتحام مديرية مكافحة الإرهاب في بغداد، منتصف العام الحالي، كانت تهدف في الأساس إلى تحرير معتقلين سعوديي الجنسية كانا داخل المديرية لأغراض التحقيق. ويؤكد المصدر أنه فور تأكد القوى الأمنية من وجود خرق كبير في المعلومات عن أماكن وجود المعتقلين، وتكرر المحاولات لإطلاقهم، لجأت السلطات إلى خطط جديدة للتمويه عليهم، بينها تغيير أماكن وجودهم خلال مدد قصيرة بين سجون مختلفة، أبرزها سجن التسفيرات في بغداد وسجن مطار بغداد، وبعضهم يتم نقله إلى سجن سوسة الذي يتبع وزارة العدل العراقية في محافظة السليمانية شمال البلاد.

وفي إجراءات أخرى تم تغيير الأسماء الحقيقية لمعظم المعتقلين برموز رقمية أو أسماء أخرى لمنع إمكانات تعقبهم.

وفي الجانب الآخر من الملف، تؤثر طبيعة العلاقات بين الحكومة العراقية ودولة المعتقل في المعلومات المعلنة عن أعداد المعتقلين وأسمائهم وتهمهم. ونظراً إلى العلاقات المتوترة بين بغداد والرياض، بات ملف المعتقلين السعوديين أكثر تعقيداً وغموضا، سواء بالنسبة إلى أعدادهم أو المعلومات المتوافرة عنهم. حتى أن الهلال الأحمر يمتنع عن تقديم المعلومات المطلوبة عن هؤلاء المعتقلين وأعدادهم والتهم المنسوبة إليهم وأماكن وجودهم وإمكان ملاحقة قضاياهم قانونياً من ذويهم.

والملاحظ أن عمليات الإعدام لمتهمين بقضايا إرهاب كانت غالباً تطاول عراقيين، في ما عدا استثناءات محدودة، منها إعلان إعدام المعتقل التونسي يسري فاخر قبل أسبوعين، وسبقه في أيلول (سبتمبر) الماضي إعلان المؤبد لسيف الإسلام السعودي الذي رمزت إليه المحكمة بالحروف (م.أ.(

وتؤكد المعلومات الحكومية أن الحكومة العراقية تحتجز نحو 500 معتقل، عربي وأجنبي الجنسية، وأن هؤلاء معتقلون بتهم تنفيذ عمليات إرهابية عبر تنظيم «القاعدة» ومجموعات مسلحة أخرى.

وكان المدير العام لمكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية اللواء ضياء الكناني أكد أن آخر دفعة من المعتقلين العرب الذين تسلمتهم الحكومة العراقية من القوات الأميركية بلغت 204 معتقلين، بعضهم مسجلون على أنهم عراقيون لكنهم في الأساس يحملون جنسيات عربية أخرى.

وتشير معلومات غير مؤكدة إلى أن عدد المعتقلين السعوديين في العراق يبلغ نحو 95 معتقلاً معظمهم دخل إلى الأراضي العراقية عبر سورية في مراحل سابقة، لكن الحكومة العراقية كانت أكدت على لسان مستشار الأمن القومي السابق موفق الربيعي نهاية عام 2008 أن عدد المعتقلين في السجون العراقية لا يتجاوز 64 معتقلاً يضاف إليهم نحو 30 معتقلاً لدى القوات الأميركية، وأشار حينها إلى أن السلطات السعودية سلمت العراق قائمة بـ 116 شخصاً سعودياً تعتقد أنهم معتقلون داخل العراق

تحت رعاية وزير التعليم العالي .. بجامعة الإمام ندوة عن تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية .. السبت المقبل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/06/article689243.html

الرياض- عبدالله الحسني:
يرعى وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور خالد العنقري السبت المقبل، الندوة العلمية التي تنظمها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على مدى يومين تحت عنوان « تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية « التي ينظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام يومي 15-1433/1/16ه، وذلك في مبنى المؤتمرات بالمدينة الجامعية بقاعة معالي الشيخ عبدالعزيز التويجري (رحمه الله) للرجال، والقاعة المساندة (ب) للنساء .
وأوضح مدير الجامعة د. سليمان أبا الخيل في مؤتمر صحفي عقده امس في قاعة مجلس الجامعة أهمية هذه الندوة، حيث يسعى القائمون من خلالها لتوضيح أهمية الفقه الإسلامي وما يقدمه من علاج ناجع في القضايا والنوازل التي تجد في أي مجتمع من المجتمعات وخصوصاً المجتمع السعودي الذي يحرص على كل ما يوافق الكتاب والسنة .
وقال لا شك أن تلمس أهمية تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات والبحث عن الوسائل والطرق المعينه على أداء هذه المهمة بأسلوب معاصر يحافظ على المبادئ والأحكام وكذلك التعرف على تجارب الآخرين مع ما يواكب ذلك من بيان كيفية تدريس فقه القضايا المعاصرة وإيجاده كمقرر ومنهج في الكليات المتخصصة يعد أبرز أهداف ومحاور هذه الندوة المهمة والتي تستقطب من أجل تفعيل برامجها وجلساتها وأبحاثها نخبة من الباحثين والمتخصصين من الجامعات السعودية ومن جامعات العالم الاسلامي، كما تزخر جلسات الندوة بالعديد من الأبحاث وأوراق العمل التي تبين بجلاء ما تهدف إليه هذه الندوة .
وبين د. أبا الخيل أن الندوة التي تقيمها الجامعة تأتي تأكيداً لاستمرار المملكة على النهج القويم الذي يرعاه ولاة الأمر – حفظهم الله - وهي مطلب مهم وضروري في كل ما من شأنه رفعة الجامعات السعودية ووقوفها شامخة بين جامعات العالم مع ثباتها على مبادئها ورسالتها وأهدافها التي قامت عليها مما يجعلها تجمع بين الأصالة والمعاصرة .
من جانبه اشار وكيل الجامعة لشؤون المعاهد العلمية د.أحمد الدريويش إلى أهمية الندوة التي تشغل بال المتخصصين في الفقه وقضية النوازل الفقيه، مضيفاً أن الجامعة ومن خلال معاهدها العلمية وكلياتها المتخصصة قد أسهمت بشكل فاعل في تأطير وتأصيل موضوع القضايا الفقهية وإعداد الطلاب في مراحل مبكرة من خلال المعاهد العلمية للتعرف على هذه القضية الهامة التي تمس حياة الإنسان المسلم من طفولته وحتى وفاته. بعد ذلك بين مدير المركز د.عياض السلمي أهداف ومحاور الندوة التي تتمثل في أهمية تدريس فقه القضايا المعاصرة، مناهج تدريس فقه القضايا المعاصرة المعتمدة في الجامعات السعودية، تجارب عالمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة، عوائق تدريس فقه القضايا المعاصرة والحلول المقترحة، اقتراح مناهج وبرامج لتدريس فقه القضايا المعاصرة في المراحل الجامعية.

انسحاب مفاجئ لمحامي وزارة التربية يؤجل قضية خريجي الانتساب للشهر المقبل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/343025

حاتم العميري - مكة المكرمة

حددت المحكمة الإدارية بمنطقة الرياض العشرين من الشهر المقبل موعدًا آخر لاستكمال النظر في قضية خريجي الانتساب المرفوعة ضد وزارة التربية والتعليم لعدم رغبتها في تعيينهم وذلك لانسحاب محامي الوزارة خلال الجلسة صباح أمس الأول. وفي التفاصيل أنه فور وصول ممثل المدعين ومحامي الوزارة عند ناظر القضية طلب منهما المكوث خارجًا ريثما يتم إنهاء إجراءات الجلسة ومن ثم البدء في استكمال النظر في القضية التي تضمنت مطالبة خريجي الانتساب الوزارة بتعيينهم على الوظائف التعليمية أسوة بخريجي اللغة الانجليزية خاصة انهم اجتازوا كافة الإجراءات المطلوبة من قياس ودبلوم تربوي. وفوجئ ناظر القضية وممثل المدعين بانسحاب محامي الوزارة من الجلسة دون إبداء أي سبب وأدى ذلك الى تغييبه عن موعد الجلسة والتي حدد لها موعد آخر في العشرين من الشهر المقبل .

وأثار انسحاب محامي الوزارة من الجلسة حفيظة خريجي الانتساب الذين عبر عدد منهم عن امتعاضهم لانسحاب المحامي دون إبداء أي سبب. وقالوا إن ناظر القضية حين بدأت الجلسة بعد أمر بالبحث عنه داخل أروقة المحكمة الإدارية وتم الانتظار بعض الوقت تحسبًا لعودته مرة أخرى إلا أنه اختفى عن الأنظار. وذكروا أن مطالباتهم لم تتغير متمنين أن تحضر وزارة التربية والتعليم الجلسة المقبلة وذلك لحاجتهم إلى المساعدة في إصدار الحكم.

»المدينة» قامت بدورها بالاتصال بالمتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني وإرسال رسائل نصية عليه لمعرفة سبب انسحاب محامي الوزارة قبل بدء الجلسة المرفوعة من قبل خريجي الانتساب الا انه لم يتم الرد.

في ندوة علمية بجامعة نايف

خبـــراء 9 دول عـــربيـــة ينـــاقشـــون التعـــامـــل الفكـــري مـــع الإرهاب

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111206119381&display=1

الرياض : الندوة
بدأت امس أعمال الندوة العلمية (مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية) التي ينظمها مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم خلال الفترة 10 – 1433/1/12هـ بمقر الجامعة بالرياض .
ويشارك في أعمال هذه الندوة المتخصصون العاملون في وزارات الداخلية والعدل والإعلام وأعضاء النيابات العامة وهيئات التحقيق والإدعاء العام والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب والخبراء ومنتسبو الأجهزة المختصة بالمناصحة والحوار مع الإرهابيين التائبين ومنظمات المجتمع المدني بحقوق الإنسان، وأساتذة الجامعات والخبراء في مواجهة الإرهاب من تسع دول عربية هي الأردن والسعودية والسودان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب.
وبدأ حفل الافتتاح الذي حضره أمين عام الجامعة الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الشاعر بآيات من القرآن الكريم ثم ألقى عميد مركز الدارسات والبحوث بالجامعة الدكتور الدكتور أحسن مبارك طالب كلمةً استعرض خلالها إنجازات الجامعة في مجال الندوات والمؤتمرات والدراسات والإصدارات العلمية، ثم أبرز المشرف العلمي على الندوة اللواء الدكتور محمد فتحي عيد أهداف الندوة ومحاورها.
بعد ذلك ألقى أمين عام الجامعة كلمة أوضح فيها أن الجامعة دأبت بوصفها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب على عقد الندوات واللقاءات العلمية وإجراء الدراسات والبحوث التي تتصدى للقضايا والتحديات الأمنية الملحة التي تواجه المجتمع العربي ومنها ظاهرة الإرهاب المثيرة للقلق على المستوى الإقليمي والدولي التي أدت إلى تغيرات واضحة في ضمان الأمن الفردي والجماعي وهو ما يتطلب إيجاد وسائل فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة الإجرامية والحد من انتشارها.
وبيّن الدكتور الشاعر أن الجامعة إدراكاً لدورها الريادي في مكافحة الإرهاب جعلت مكافحة الإرهاب أحد أبرز شواغلها حيث تأتي هذه الندوة استكمالاً للجهود التي بذلتها وتبذلها الجامعة للتصدي لظاهرة الإرهاب بأبعادها الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والسياسية انطلاقاً من حرص مجلس وزراء الداخلية العرب على اتخاذ كل ما يلزم لحماية المواطن العربي من خطر الإرهاب بأمل أن تخرج دراساتها وبحوثها ومناقشاتها بتوصيات واقتراحات تسهم في حل المسائل المعلقة التي تحول دون اتفاق دولي على مفهوم الإرهاب، ومن ثم إعداد اتفاقية أممية شاملة لمكافحة الإرهاب وكذلك العمل على بناء ورفع قدرات الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب.
بعد ذلك بدأت أعمال الجلسة الأولى برئاسة الدكتور حسن أحمد الشهري نوقشت خلالها الورقة العلمية التي قدّمها رئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة الدكتور أحمد محمد أبو الوفاء عن " التطور التاريخي لمفهوم الإرهاب

وخلفيته " ، ثم ورقة بعنوان " المفاهيم المختلفة للإرهاب " قدمها عميد مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور أحسن مبارك طالب.
فيما ناقشت الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور سعد علي الشهراني ورقة تحت عنوان " العوامل المؤدية لارتكاب جرائم الإرهاب " قدّمها الدكتور محمد فتحي عيد عميد كلية علوم الأدلة الجنائية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أعقبتها ورقة بعنوان " مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنظمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية " قدّمها مدير الوحدات الجمهورية للأمن بالجزائر العميد أول الأخضر عمر الدهيمي، ثم بدأت جلسة المناقشة.
وستناقش الندوة في يوميها الثاني والثالث عدداً من الأوراق العلمية منها " حق المقاومة بين الواقع والمأمول " و" التعامل الأمني مع الإرهابيين بين إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان وفتح باب التوبة أمام الراغبين في ذلك وانعكاساته على الاستقرار في الدولة " و" الوقع السياسي وتأثيره على الإرهاب مفهوماً ومكافحة " و" ومشروعية اللجوء لاستخدام الإجراءات الاستباقية " و" التعامل الفكري ودوره في الحد من الإرهاب " إضافة إلى تقارير الوفود المشاركة

إمهال مبتعثات 8 أسابيع... لإحضار مَحرم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336552

نبهت وزارة التعليم العالي إلى أنها ستمنح مبتعثات سعوديات «لم يلتزمن بوجود مَحرم يرافقهن»، فرصة ثمانية أسابيع ليحضرن ذلك المَحرم، إذ بعثت تعميماً «عاجلاً» عبر البريد الإلكتروني إلى المبتعثات السعوديات في المملكة المتحدة وإيرلندا تطالبهن بوجود محرم طوال فترة ابتعاثهن، إثر ملاحظة الملحقية هناك عدم مرافقته لدى بعض الطالبات السعوديات. وأشار التعميم إلى تشديد وزارة التعليم العالي على ضرورة تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من نظام مجلس التعليم العالي الصادرة بالأمر السامي، التي تنص على «أن يرافق المبتعثة للخارج محرم لها طوال مدة ابتعاثها».
وأكدت مبتعثات سعوديات أنهن ذهبن إلى الدراسة برفقة محارمهن، غير أنه «بسبب الالتزامات العائلية والعملية في السعودية يضطر المحرم للعودة إلى السعودية، فيما قالت فتيات سعوديات إنهن تخلين عن فكرة الابتعاث، بسبب «شرط وزارة التعليم العالي المتعلق بوجود المحرم». وقالت إحداهن لـ«الحياة» إن لديها أربعة إخوان، لكنهم لا يستطيعون البقاء معها طوال فترة ابتعاثها، إما بسبب زواجهم أو عملهم، «على رغم موافقتهم على فكرة ابتعاثها.«

شموس يربط مكاتب العقار وعمد الأحياء بمركز المعلومات الوطني

إطلاق نظام أمني للوصول إلى المتهربين من الأحكام في منازلهم بمكة

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111206119380&display=1

مكة المكرمة : الندوة

افتتح وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخضيري امس البرنامج التعريفي لنظام شموس الأمني ورؤية إمارة المنطقة حول تطبيقه لدى مكاتب العقار وعمد الأحياء لربطها بمركز المعلومات الوطني لضمان تحديث عناوين السكان بشكل دوري للوصول إلى المتهربين من المطلوبين لتنفيذ أحكام حقوقية أو غير ذلك من الأسباب التي تستدعي القبض عليهم.

وأفاد وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة أن الإمارة فعّلت برنامج متابعة تنفيذ الأحكام وتم ربطه بنسبة 95 في المائة من جهات التنفيذ بالمنطقة والمحافظات المرتبطة بالإمارة وهو برنامج يعطي رؤية واضحة لصاحب الصلاحية حول سرعة إجراءات تنفيذ الأحكام بالجهة ذات العلاقة إضافة إلى مكامن القصور والخلل لديها إن وجد .

وتطرق إلى الجهود والتعاون الملموس لمركز المعلومات الوطني لتفعيل مخرجات ورشة العمل الكبرى التي عقدت بديوان الإمارة مؤخرا، حاثا جميع الجهات على المشاركة في البرنامج لزيادة البحث وتحري جميع الطرائق التي من شأنها الوصول للمطلوبين في الأحكام الحقوقية وغيرها مثمنا الجهود الكبيرة والفاعلة لصاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة التي آتت ثمارها بشكل سريع وغير مسبوق.

وأشاد مدير عام الحقوق العامة المشرف التنفيذي على مخرجات الورش عبدالله بن علي آل قراش بنظام شموس الأمني لتحقيق نتائج متحضرة وسريعة سيما في مخرجات برامج عمد الأحياء والمكاتب العقارية .

فيما وصف مدير إدارة متابعة تنفيذ الأحكام بالإمارة أحمد بن محمد الغانمي نتائج الورش السابقة بالايجابية مهيبا بالجميع بضرورة إضافة بعض من المقترحات التي قامت بها الأمارة في هذا الصدد .

حضر اللقاء مدير شرطة العاصمة المقدسة اللواء إبراهيم الحمزي ووكيل الإمارة المساعد للحقوق ووكيل الإمارة للتنمية المكلف .

العدل تطبق برنامجاً حديثاً لـ الوكالات الإلكترونية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335722

شرعت وزارة العدل في تطبيق برنامج حديث تحت مسمى «الوكالات الإلكتروني»، يتيح لطالبي الوكالة تسجيل وكالتهم عبر موقع الوزارة الإلكتروني على شبكة الإنترنت (www.moj.gov.sa) من دون الحاجة إلى الذهاب إلى كتابات العدل.

وأوضحت الإدارة العامة لتقنية المعلومات في وزارة العدل في بيان صحافي أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن نظام الوكالات الإلكتروني يمتاز بسهولة التسجيل والحصول على الوكالة سريعاً، وكذا إمكان ربط الوكالات المسجلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، وبالتالي متابعة الازدواجية في حال صدور أكثر من وكالة مختصة بنفس الشأن، وكذا متابعة إلغائها .

وأوضحت الإدارة أنها تعمل حالياً على تطبيق نظام تسجيل الوكالات الإلكتروني في كتابة عدل شرق الرياض الثانية، وأنه سيتاح إمكان التسجيل قريباً في بوابة الوزارة على الإنترنت بعد اكتمال تطبيق النظام بشكل كامل، لافتة إلى أن هذه الخطوة تأتي كمرحلة أولى تليها عدد من المراحل الأخرى التي سيعمم فيها هذا النظام على جميع كتابات العدل الثانية.

يذكر أن وزارة العدل تعمل عن طريق الإدارة العامة لتقنية المعلومات على تحويل كافة الإجراءات الخاصة بأعمالها، وكتابات العدل والمحاكم إلى إلكترونية، وذلك عن طريق شبكتها وموقعها على شبكة الإنترنت.

في شأن آخر، أنهت الوزارة إجراءات تعيين 73 كاتب عدل من خريجي كليات الشريعة وما يعادلها، على وظائف كاتب عدل بالمرتبة السابعة في عددٍ من مناطق المملكة، وذلك بعد اجتيازهم الاختبار والمقابلات الشخصية، ولتوافر شروط شغل وظائف كُتّاب العدل فيهم. وكانت لجنة كتابات وكُتّاب العدل في وزارة العدل اطلعت على نتائج المتقدمين على وظيفة كاتب عدل المحدثة في موازنة الوزارة للسنة المالية الحالية، والتي تضمنت اجتياز 73 كاتب عدل، للاختبار والمقابلة، إضافة إلى توافر الشروط فيهم .

وأوصت اللجنة بترشيح المجتازين على وظائف كاتب عدل بالمرتبة السابعة، ووجهتهم إلى كتابات العدل في عدد من مناطق المملكة.

شرطة جدة: حادثة نزيلي دار الأيتام ادعاءات غير موثقة والقضية رهن الادعاء العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342857

حسين الرابغي - جدة

كشف الناطق الإعلامي بشرطة محافظة جدة الملازم نواف البوق أن قضية نزيلي مؤسسة التربية النموذجية قد حولت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام مشيرا إلى عدم وجود أية أطراف أخرى من خارج المؤسسة كما تردد فيما تم إيقاف الحدثين بدار الملاحظة الاجتماعية رهن التحقيق وبناء على التقارير الطبية المقدمة واعتراف النزيلين بالاعتداء بالضرب بعد خلاف نشب بينهما وبين مشرفين بالدار فيما أنكرا محاولاتهما إدخال فتاة للدار بتاتا وأضاف البوق أن القضية حتى الآن ما زالت مجرد ادعاءات فقط ولم تتم إدانة أحد رسميا، وأضاف إن تحقيقات هيئة التحقيق والادعاء العام هي التي ستفند جميع الملابسات لافتا إلى أنه في حال ثبوت عدم صحة ادعاء مشرفي الدار فإنهم سيخضعون لعقوبات رداعة يحددها القضاء خصوصا وأن الشرطة لم تتسلم أية قرائن كصور أو أشرطة فيديو على سبيل المثال تثبت صحة إدخال النزيلين لفتاة

صرف النظر عن سجن طبيبة رفضت الإقامة مع والدها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111206/Con20111206461059.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

شهدت محكمة المدينة المنورة أمس ملابسات قصة إنسانية أحد طرفيها مساعدة طبيبة أسنان والطرف الآخر والدها، وتمثلت حيثيات الحكم في إيقاف ناظر القضية حكما بإيداع المرأة الطبيبة في السجن بعد رفضها المثول لأمر المحكمة بالسكنى مع والدها، فيما كانت الطبيبة تصر على السكن مع والدتها المطلقة .وفي التفاصيل أن القاضي سأل مساعدة الطبيبة عن تبرير دواعي رفضها السكن مع والدها، فأوضحت الطبيبة أنه لا يعقل أن ترفض ابنة السكنى مع والدها وهي تدرك تماما حق الوالد في الشرع الحنيف ولكنها ربما لا ترتاح للسكن مع والدها، فضلا عن أنها تريد أن ترد الجميل إلى والدتها التي ربتها حتى نالت شهادة الطب، وعندها صرف القاضي آلية إعادتها إلى السجن، ومنحها فرصة لإكمال معاملة الالتماس في محكمة الاستئناف في مكة المكرمة.ويذكر أن الطبيبة في العقد الرابع من عمرها وتعمل مساعدة طبيبة أسنان في صحة المدينة المنورة، وسبق أن جرى إيداعها السجن لمدة ثلاثة أشهر بعد رفضها السكن مع والدها .

وأوضح وكيل الطبيبة أحمد الشنقيطي أن موكلته تعمل في مستشفى حكومي في المدينة وأن محاولات الصلح مع والدها باءت بالفشل.وقالت الطبيبة «أعرف تماما حق الوالد على الإنسان، ولكنني في الوقت نفسه أريد أن أرد الجميل لأمي خاصة إن والدي انفصل عن أمي حينما كنت جنينا في أحشائها فربتني والدتي حتى تخرجت من الكلية وتوظفت كطبيبة في أحد المستشفيات الحكومية ومن ثم تزوجت وأنجبت طفلة عمرها 13 سنة وبعد طلاقي رجعت للعيش مع والدتي الا أني تفاجأت أن أبي يريدني أن أسكن معه، في بيت صغير لا يتجاوز الثلاث غرف وبه نحو 25 ولدا وبنتا كما أن أبي متزوج من أربع نساء.«

ضمن اتفاقية تهتم بقضايا المجتمع

إنشـــاء السجـــل الوطنـــي للأشخـــاص ذوي الإعـاقـــة

المصدر: جريدة الندوة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111207119542&display=1

الرياض : الندوة

وقعت وزارة الشؤون الاجتماعية مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية اتفاقية تعاون مشترك لتنفيذ مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تتعلق بأعمال الوزارة. وجرى توقيع الاتفاقية أمس في مقر المدينة، حيث وقعها كل من وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، ورئيس المدينة الدكتور محمد بن إبراهيم السويل، بحضور صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد نائب رئيس المدينة لمعاهد البحوث ، ونائب الرئيس لدعم البحث العلمي الدكتور عبدالعزيز بن محمد السويلم، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف .

وتستهدف الاتفاقية إدارة ومتابعة البحوث العلمية المهتمة بقضايا المجتمع السعودي كالوقاية والتصدي للعنف الأسري في المجتمع السعودي، وإعداد برامج توعوية بالوسائل المختلفة للحماية الاجتماعية لمناطق المملكة، ودراسة شاملة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة، بالإضافة إلى إعداد دراسة علمية لإنشاء السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بعنوان"السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة" بحيث يتم وضع الخطوط الرئيسية لدراسة السجل وأهدافه ونطاق العمل والمتطلبات الفنية والتقنية.

كما تنص على أن تقوم مدينة الملك عبدالعزيز ووزارة الشؤون الاجتماعية باختيار الفرق البحثية وإدارة المشاريع، وتقوم بتسهيل كافة متطلبات إنجاز هذه الدراسة من معلومات وإجراءات وتمكين فريق البحث العلمي والمتكون من متخصصين ومتخصصات في المجالات الشرعية والاجتماعية والنفسية والتربوية، بالإضافة إلى المتخصصين في مجال الشؤون الاجتماعية والبحث الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من الخبراء الدوليين من زيارة للفروع التابعة للوزارة والتي تحتاج الدراسات لزيارتها ومقابلة المسؤولين عنها.

وتأتي هذه الاتفاقية امتداداً للجهود التنسيقية بين الجهات الحكومية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لما تملكه من الامكانات وخبرات واسعة في الدراسات وإجراءات البحوث بالإضافة إلى الخبرات الأكاديمية والعلمية اللازمة لتنفيذ الدراسات التي تحتاج إليها هذه الجهات لإعداد الأبحاث العلمية التي تخدم المتخصصين وأفراد المجتمع

إلى متى والرقيب نائم؟

التحايل على فلوس الحكومة.. والله حرام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/07/article689433.html

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم

لم تكن تعلم "أم خالد" أن إخفاءها لخبر زواج ابنتها التي كانت تتقاضى من الجمعية الخيرية مبلغاً من المال لإعاشتها على مدار ستة أشهر سوف يفتضح، ليكلف التحايل "أم خالد" الكثير، فقد قررت الجمعية أن تغرمها جميع المبالغ التي كانت تستلمها عوضاً عن ابنتها غير المستحقة، والتي وصلت إلى أكثر من (2000) ريال؛ ليكون ذلك درساً لها لن يتكرر، وخصوصاً أنه جاء على حساب جهة خيرية هدفها مساعدة المحتاجين والفقراء .

ربما كان ذلك التصرف جهلاً من "أم خالد" المرأة الطاعنة في السن، حيث لم تكن تعلم أن في ذلك التصرف تحايلاً على أموال الزكاة، وأنها أخذت مالاً دون وجه حق، فلو علمت تلك السبعينية أن تحايلها على المال العام يفسد عليها حرمة طعامها وشرابها، لم لجأت إلى ذلك الفعل، حتى وإن بُرّر بالحاجة وشدة الضيق .

وظهرت في الآونة الأخيرة الكثير من المؤشرات التي تدل على أن نسبة كبيرة من الناس يتحايلون على أموال الدولة، والجهات الخيرية تحديداً بذريعة الحاجة، وما يؤكد ذلك ما صرح به وزير العمل مؤخراً عن وجود أكثر من (3000) متوفى من بين المسجلين في نظام حافز، حيث تم اكتشاف التحايل عن طريق (12) قاعدة معلومات مشتركة مع عدد من الجهات الحكومية، كما أن تطبيق "نظام الموارد" بواسطة مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية استطاع خلال خمس سنوات توفير 100 مليون ريال بعد ضبط إجراءات "انتدابات" أو "خارج دوام"، كذلك هناك تحايل متعدد الوجوه للحصول على إعانات الضمان الاجتماعي، من خلال تقارير ودراسات مسحية اجتماعية غير دقيقة، إضافة إلى التحايل في التسجيل لدى الجمعيات الخيرية وهناك مستحقون جديرون بالتسجيل، أو التحايل في أرقام رأسمال الشركات والمؤسسات هرباً من تسديد مستحقات الزكاة والدخل، وغيرها كثير .

اكتشاف 3000 متوفى مسجّل في «حافز» وتلاعب في «خارج الدوام» و«الانتدابات» ورأسمال الشركات هرباً من الزكاة والدخل !

وهنا يُطرح أكثر من سؤال: ما الذي يدفع البعض لأن يتحايل في سرقة المال العام؟، هل هي الحاجة؟، أم الطمع؟، أم الجهل؟، أم ثقافة المراقبة الذاتية التي لابد أن تأتي من الضمير الحي؟، وهي الثقافة الغائبة في مؤسساتنا التعليمية والمجتمعية والتي لم يتشبع منها المواطن؟. "الرياض" تطرح الموضوع لمعرفة أسباب "الاحتيال على فلوس الحكومة"، فكان هذا التحقيق .

قضية مهمة

في البداية قالت "حليمة المطر": لا يوجد أسوأ من أخذ مال ليس للإنسان حق فيه، مضيفة أن إحدى معارفها والتي أخفت التحاقها بإحدى الشركات الجيدة والتي قدمت لها راتباً لا يقل عن (5000) ريال، عن الجمعيات الخيرية وكذلك الشؤون الاجتماعية، وما ساعدها أنه لا يوجد للشركة تأمين وبالتالي لم يستطع أحد إثبات أنها موظفة، ذاكرةً أنها بقيت سنوات تحصل على راتبها والمساعدات من الجهات الخيرية، على اعتبار أنها في وضع مالي صعب، مشيرةً إلى أنه حينما حاول البعض توجيه النصح لها بأن تتوقف عن الحصول على الإعانات الخيرية، أبدت غضبها وأن ذلك يدخل ضمن الحرية الشخصية، موضحةً أن القضية مهمة وأهم من مجرد تحايل، فالمسلم عليه أن لا يأخذ من بيت مال المسلمين ليأكله وهو غير محتاج، في حين سُلب حق فقير آخر دون وجه حق، ليدخل في موضوع المال الحرام، لافتةً إلى أن البعض يعتقد أن ذلك التصرف ليس فيه حلال أو حرام، والمبرر الوحيد لهم أنه مال الدولة وهو مال كثير لن ينقص منه شيء .!

فئات غير مستحقة تحرم محتاجين من الحصول على «الضمان» وإعانات الجمعيات الخيرية

ثواب وعقاب

وتتفق معها "نجلاء عبدالهادي" التي ترى أن هناك الكثير من الناس لديه ضعف في الذمة والضمير، فيسرق من المال العام دون حياء أو خوف من الله، مستشهدةً بسلوكيات جارهم الذي يمتلك سيارتين لتعبئة الماء المحلاة، والمخصصة للمحتاجين والمواطنين، حيث يبيع تلك المياه بمبلغ من المال للتربح، بل وأعتاد على فعل ذلك مجاهرةً دون حياء، مؤكدةً على أن غياب ثقافة الثواب والعقاب على من يستغل المال العام دون وجه حق، أدى إلى تكاثر من هؤلاء المستغلين، الذين يحاولون أن يأخذوا دون تأمل لأنظمة وقوانين البلد التي يعيشون فيها، مشيرةً إلى أن في ذلك هدراً للقيم الإنسانية وانتهاكاً للحقوق، وإضعافاً لمبدأ العمل الخيري الذي قد يستغل مما يقلل نموه بشكل كبير .

د.العلي: فوضى وهدر للمال وإفشال لخطط الدولة في مواجهة تجاوزات النظام

توظيف العاطلين

أما "عبدالمحسن علوي" فينظر إلى الموضع بطريقة مختلفة، حيث يرى أن غالبية من يحتال على الجمعيات الخيرية أو الجهات الاجتماعية، وكذلك من يدعي الفقر فيحصل على صدقات الأغنياء وهو في وضع مادي معقول، لا يعود ذلك فقط إلى مجرد التحايل والسرقة، فالإصرار يعني أنه في حاجة مادية بشكل أو بآخر، بمعنى أن المتحايل قد لا يكون وضعه المادي سيئاً، ولكنه مازال يحتاج إلى تقديم المساعدة، لذلك فهو يصر على هذه الطريقة، موضحاً أن الحل في تقنين عدد المتقاعسين عن العمل، وكذلك في توظيف العاطلين منهم بإمكانيات جيدة؛ لأن المحتاج حينما لا ينطبق عليه شرط من شروط استحقاق الصدقة، فإنه يلجأ إلى التحايل حتى يحسن من وضعه المعيشي، وهو يريد أن يضمن دخل ولو بسيط ليدعمه في تكاليف الحياة الصعبة، مؤكداً على أن مشكلة الفقر لابد أن تُحل من جذورها، وأن تعليم وتثقيف المجتمع هو من أولويات ما يجب أن يوضع في قائمة المؤسسات المدنية والتعليمية، ثم ترسيخ حب العمل بشرف حتى وإن كان بسيطاً، بدلاً من الاعتماد على التحايل على أموال الحكومة .

معونات غذائية

وترى "مشاعل السعيد" أن حالات الاحتيال على المال العام وسرقت الحقوق أصبحت موجودة بشكل كبير، مضيفةً أن جارتها تحصل من الجمعيات الخيرية على معونات غذائية و"بطانيات"، لتبيعها على المتاجر بسعر أقل، ولم تكتف بذلك بل إنها تدفع الكثير من أقاربها لانتزاع تلك الإعانات، حتى وإن لم يكونوا بحاجة إليها، حتى تأخذها منهم وتبيعها بأسعار متفاوتة، موضحةً أن التحايل لم يطل الجمعيات الخيرية فقط والإعانات المقدمة من بعض المؤسسات الخيرية والمجتمعية، بل أصبح يطال استغلال المستشفيات الحكومية والمساجد والمدارس، فهناك مؤذن سكن في المنزل الذي منحته الأوقاف إليه ليؤجر منزله بسعر مرتفع، وهناك من يستمر في الحصول على مساعدة ابنه المعاق التي خصصتها الدولة له كإعانة، ولكن الابن متوفى .!

احترام الأنظمة

وأكد "د.محمد العلي" -عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة- على أنه يجب على كل مسلم احترام الأنظمة والقوانين التي وضعها ولي الأمر؛، لأن ذلك يؤدي إلى نتيجة تحقيق المصالح العامة للجميع، فلا يحق لأي مواطن الحصول على شيء عن طريق التحايل على الأنظمة والخداع، فذلك يتسبب في نقصان حق الفقير والمحتاج الذي كان هو أولى بتلك المساعدات، مضيفاً أننا نطمح دائماً إلى ما يسمى "دولة القانون" و"دولة النظام"، وهي التي يطبق فيها النظام ذاتياً من قبل المواطنين دون رقابة، مشدداً على أن ذلك يتطلب إعداد المواطن من ناحية التعليم في احترام الأنظمة والقوانين وعدم التحايل عليها، فالقضية شخصية تربوية، مشيراً إلى أن ذلك ما تتحمله المؤسسات التعليمية التي ينبغي أن تعلم المواطن كيف يحترم الأنظمة، وأن لا يتعمد التحايل عليها، وكأن أموال الدولة أموال مستباحة .

فوضى وهدر

وأوضح "د.العلي" أن في ذلك التحايل فوضى وهدر للمال العام، مضيفاً أن طرح القضية وتحليلها لابد أن لا يعتمد فقط على وسائل الإعلام، بل حتى في المؤسسات التعليمية والجامعات، فخداع المسؤولين مشكلة تربوية لابد من إيجاد الحلول لها؛ لأن فيها إفساد للكثير من خطط الدولة، وفيما يتعلق بتبرير التحايل بضعف الحال، ذكر "د.العلي" أن ذلك لا يجوز شرعاً، وهو أخذ للمال دون وجه حق، مبيناً أن من يستغل ما يُصرف من الدولة كمساعدة للمحتاجين ويبيعها ففي ذلك سرقة أيضاً، ذاكراً أنه يوجد مع الأسف نفوس ضعيفة تعتقد أن بمقدورها استباحة أموال الدولة، وذلك لا يجوز شرعاً، وفيه تعدٍ على حقوق الآخرين.

الادعاء العام وتعليم مكة يحققان مع وكيل مدرسة ضرب طالبا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/07/article689484.html

مكة المكرمة مكتب الرياض
تحقق لجنة من الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة مع وكيل احدى المدارس الابتدائية بعد قيامه بالاعتداء على احد الطلاب وضربه وكان وكيل المدرسة قد قام بضرب الطالب بعصى وحينما عاد الطالب الي المنزل ابلغ والده واطلعه على اثار الضرب وقام الوالد بأخذ ابنه الى مستشفى الملك فيصل للكشف عليه وتبين ان الطالب يعاني من كدمة باليد اليسرى وتورم شديد وصعوبة في الحركة واشتباه اصابة في الأربطة وتم اصدار تقرير طبي بالإصابات التي يعاني منها وحددت مدة الشفاء بعشرة ايام وقام والد الطالب بالاتجاه لادارة المدرسة وابلاغ المدير بتعرض ابنه للضرب من قبل الوكيل وسؤاله عن الاسباب التي ادت الى هذا الضرب المبرح غير انه لم يجد منهم أي تجاوب مما دفعه للاتجاه لادارة التربية والتعليم ورفع شكوى ضد وكيل المدرسة ووجه المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة مكة الاستاذ حامد السلمي لتشكيل لجنة للتحقيق فالشكوى في ضوء التقرير الطبي .
وقد شرعت اللجنة في التحقيق مع وكيل المدرسة للوقوف على كافة الحيثيات والمسببات .
من جهة أخرى تقدم ولي امر الطالب بشكوى للجهات الامنية التي باشرت التحقيق مع وكيل المدرسة في ضوء التقرير الطبي الصادر من المستشفى وكشف الناطق الاعلامي لشرطة العاصمة المقدسة انه تم احالة الشكوى الى هيئة التحقيق والادعاء العام دائرة النفس لاتخاذ الاجراءات اللازمة بحسب الاختصاص.

مطالب بالتشهير ضد شركات التأمين المماطلة في دفع التعويضات

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37519.html

طالب مهتمون في سوق التأمين بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على سوق التأمين وشركات شبيهة بهيئة سوق المال مؤكدين أن الهيئة لها دور كبير عندما تنشأ في تسوية قضايا التأمين وتنفيذ برامج وخطط فعّالة لرفع الوعي التأميني في المجتمع وتطوير البيئة التشريعية لقطاع التأمين وإنشاء معهد تدريب بالإضافة إلى مركز معلومات يمكن الاستفادة منه في عدة مجالات بالإضافة كذلك إلى إنشاء لجنة تحكيمية محكمة تفصل في قضايا التأمين ما لهم وما عليهم،
وتشهر بالمتسببين في قضايا المماطلة كما هو الحال في قضايا الأسهم والمتهرّبين عن دفع حقوق العملاء ولا نغفل من هذا الجهد أنه سوف تُفتح فرص كبيرة لتأهيل وتشجيع وحث الشركات في توظيف أبناء الوطن واستقبالهم من الكليات والمعاهد .
وقال الدكتور عبدالله المغلوث الخبير الاقتصادي: إنني أشجّع الدراسة التي قامت بها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بما يرغب ويرقي إلى متطلبات المستثمرين ورجال الأعمال وتنمية وتطوير المؤسسات المدنية من خلال استقلالية هيئة التأمين.
واضاف: السوق السعودي سوق واسع ومتنامٍ، وفيه نمو متزايد بشتى المجالات الاستثمارية، فالهيئة لابد من وجودها، وهي ضرورة ملحّة حتى تجعل حدًا لتلك الشركات، وأن يكون بيتًا لها كذلك كما هو الحال كما ذكرت لهيئة سوق المال، وأتمنى أن نجد الهيئة قريبًا..
شهد سوق التأمين خلال العام الماضي نموًا كبيرًا تجاوزت نسبته 800 في المائة مقارنة بعام 2000م، حيث بلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في نهاية 2010م، مبلغ 17.1 مليار ريال في حين بلغت قيمتها في نهاية عام 2000 مبلغ 1.73 مليار.واكد ان وضع التأمين في السعودية مستقر وبعيد عن الأزمات التي حدثت بالعالم، وهو مرتبط بالوضع الاقتصادي في السعودية والذي يعيش ازدهارًا ملحوظًا في مجالات مختلفة، ويأتي ذلك في ظل تطوّر قطاع الإنشاءات والبناء في المملكة، حيث أدى ذلك إلى تطور وازدهار قطاع التأمين خاصة التأمين الهندسي في عقود المقاولات الحكومية التي تشهدها المملكة.. فقد بلغ حجم سوق التأمين في المملكة أكثر من 16.4 مليار ريال، تبلغ عوائده الثانوية ما يقارب 5.6 مليار ريال، ومن المتوقع أن تصل إلى 30 مليار ريال بنمو وتوسيع نطاق خدمات شركات التأمين التي تعمل في إطار هذا السوق، لتصل إلى أكثر من 46 شركة .
كما يتوقع لهذا السوق أن يوفر على مدى العشر السنوات القادمة ما يصل إلى أربعين ألف فرصة عمل إضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي من 0.5 بالمائة إلى أكثر من 2.5 بالمائة بالرغم مما يعاني منه هذا القطاع من نقص في رأس المال البشري المؤهل وانخفاض في درجة القبول الاجتماعي، والضعف في البيئة التنظيمية المحيطة وتدني مستوى كفاءة الجهات التي تقوم بتطوير هذه الصناعة وضعف البيئة التنافسية .
وشهد سوق التأمين في العام الماضي نموًا كبيرًا تجاوزت نسبته 800 في المائة مقارنة بعام 2000 ميلادي، حيث بلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في نهاية 2010 ميلادي مبلغ 17.1 مليار ريال سعودي، في حين بلغت قيمتها في نهاية عام 2000 ميلادي مبلغ 1.73 مليار. وترجع أسباب الزيادة في حجم أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2010 مقارنة بعام 2000 ميلادي بشكل رئيسي إلى زيادة الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع السعودي إضافة إلى إدخال التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني .
وبالرغم من قوة النشاط لتلك الشركات إلا أن هناك إخفاقات بعدم التزام بعض تلك الشركات تجاه عملائها والمماطلة في

إجراءات الدفع والتسويف في الإجراءات بطلب أوراق وإثباتات وإجراءات طويلة تجعل العميل يملّ من أخذ حقه، ويترتب على ذلك عدم مصداقية وخسارة في الوقت والجهد

ضبط 1600 شخص تهربوا من أحكام قضائية بجدة

أغلبهم مطلوبون في قضايا أسرية ورد أموال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=78407&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى 06-12-2011 PM 11:50

كشف رئيس وحدة البحث وتنفيذ الأحكام الحقوقية بالقوة الجبرية بشرطة شمال وجنوب جدة الرائد علي عسيري عن إلقاء القبض على 1602 مطلوب لتنفيذ أحكام قضائية عليهم، مشيرا إلى تصدر قضايا الحقوق ورد الأموال لتلك الأحكام، تليها القضايا الأسرية .

وأوضح عسيري في تصريح إلى "الوطن" أن وحدته تلقت أوامر مشددة من مدير شرطة جدة اللواء علي الغامدي، ومدير شعبة البحث الجنائي العميد محمد الخماش، تقضي بسرعة إحضار المتهربين من الأحكام القضائية، لافتا إلى وجود فرق مدربة ومزودة بإمكانات عالية مكلفة بالقبض على المطلوبين لتنفيذ الأحكام القضائية عليهم .

وأفاد بأن المقبوض عليهم يعدون من ضمن 4531 مطلوبا في قضايا إحضار بالقوة الجبرية من شمال وجنوب جدة خلال الفترة الماضية، مشيرا إلى أن الإمكانات التي يتمتع بها أفراد الفرق المكلفة ستسهم في سرعة إحضار المطلوبين الآخرين.

وذكر أن وحدة البحث والإحضار بشعبة البحث الجنائي بمحافظة جدة تتعامل مع الأوامر الواردة من الحقوق المدنية والمحاكم الشرعية والمحكمة العامة والمحكمة الجزئية وديوان المظالم ووزارة التجارة بقضايا المطالبات المالية ورد الحقوق والشيكات من دون رصيد وقضايا الشؤون الأسرية وتنفيذ صكوك الطلاق وقضايا الحضانة، إضافة لقضايا إخلاء العقارات.

وعن آلية العمل أفاد بأن الوحدة تتلقى مذكرة أمر بالقبض على الأشخاص المطلوبين في قضايا حقوقية أو أسرية من قبل قسم تنفيذ الأحكام الحقوقية بشمال وجنوب جدة، ومن ثم يشكل فريق من أفراد ورجال البحث الجنائي وأفراد وحدة البحث والإحضار، ويحدد موعد مع المدعي لإرشادهم على مكان خصمه ومحل إقامته.

وبين أنه في حالة عدم العثور عليه يبحث ويتحرى عنه من الحاسب الآلي بشعبة التحريات والبحث الجنائي وتجمع المعلومات الكافية للوصول له عن طريق الهواتف النقالة والثابتة "إذا لم نتوصل إليه يحدد موعد آخر"، وفي حالة العثور عليه يسلم للموظف المختص بالحقوق المدنية.

وأضاف أنه في حال اختفاء المطلوب إلى جهة غير معلومة أو مضت ثلاثة أشهر ولم يعثر عليه يجدد إعادة الطلب للموظف المختص، وذلك بناء على رغبة المدعي بتجديد البحث عن الشخص المطلوب، ملمحا إلى أن نظام تنفيذ الأحكام القضائية مكن عددا كبيرا من المدعين خلال الأشهر الماضية من استرجاع حقوقهم.

نادي القانون بجامعة الملك سعود ينظم حلقة نقاش حول حقوق وواجبات المعاقين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/07/article689472.html

الرياض - الرياض
نظم نادي القانون للطلاب بجامعة الملك سعود السبت الماضي حلقة نقاش بعنوان "المعاق حقوقه وواجباته" وذلك بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة .
وحضر في ضيافة نادي القانون لإحياء هذه الحلقة كل من محمد بن سليمان الشويمان مدير مركز التدريب والتأهيل بجمعية كفيف، وأحمد الفهيد الخبير والناشط في قضايا الصم، وأحمد الخشرمي مترجماً بلغة الإشارة، وأدار اللقاء يحيى حسن الزهراني وقد حضي اللقاء بحضور .
وبدأ اللقاء بحديث يحيى الزهراني عن هذه البادرة الفريدة من نوعها، والتي تبناها نادي القانون، وتعتبر أولوية في مثل هذا الحراك الإجتماعي من قبل كلياتنا؛ وجامعاتنا نحو التفاعل مع قضايا المجتمع. وأكد أن هذا اليوم احتفال واحتفاء، واستمراراً لما سنته الأمم المتحدة في عام 1981م بخصوص اليوم العالمي للإعاقة استمر المجتمع الدولي بالاحتفال بهذا اليوم .
واتجه الحديث إلى أحمد الفهيد الذي أوضح بأن حديثه سوف يقتصر على الصم لأنه متخصص في هذا المجال، حيث ذكر بأن هذه الفئة بالذات تعاني في كافة القطاعات الحكومية وأن قطاع التعليم؛ والصحه؛ والأمن؛ والقضاء، يواجه فيها الأصم معاضل ومشكل عدة، وأنه يجب الإلتفات إلى مثل هذه المشاكل وإيجاد حلول لها .
من جانبه، أكد محمد الشويمان فيما يتعلق بالمكفوفين أن الدولة تقدم خدمات وتسهيلات للمكفوفين، في كافة المجالات؛ والحاجات، ويجد أن هناك تعاطف شعبي تجاههم، إلا أن القصور موجود في إعطاء المكفوفين حقوقهم كاملة، ويتمثل هذا القصور في القررات، فالقرار لا يفعل، ويظل قيد الدراسة والتدقيق لمدة طويلة؛ ينتفي معها إعطاء المكفوفين حقوقهم .
وأوضح أن القوانين والأنظمة في الدول الغربية أقرت حقوقاً للمكفوفين، ووفرت سبل الراحة والمساواة في المجتمع الذي يعيشون فيه .
من جهته، قال رئيس اللجنة العلمية بنادي القانون المدرب والمحلل الدولي المعتمد سلطان المخلفي "نعلم أن الحقوق تنتزع انتزاعاً، فلماذا لا نتقدم بهذه المطالبات إلى ديوان المظالم، لا سيما أن نادي القانون يقدم استشارات قانونية، مبديا تطوعه للترافع كخدمة يقدمها لفئة غالية"، مبينا أن القضية ليست بالمطالبة، بل القضية بأن لا نتوقف عند حد معين .
من جانبه، قال المشرف على النادي الدكتور صالح السياري أن هذه المعلومات لم تكون متوفرة لدينا، وخلقت لدينا حب التطلع الى خدمة هذه الفئة الغالية على قلوبنا، وبحكم التخصص، وبحكم اننا اعضاء في نادي القانون فإن أقل ما يمكن ان يقدم لهذه الفئة ان نساهم في تفعيل القرارات الداخلية في الجامعة لمصلحة المعاقين؛ والمطالبة ببعض حقوق المعاقين، مذكرا الحضور أنه بإمكانهم التعاون مع النادي من خلال ارسال توصياتهم ومقترحاتهم بأحد طرق التواصل للنادي، وسيتبنى النادي توصياتهم .
بعد ذلك كان لمدير النادي سعود الدويش كلمته بهذه المناسبة بقولة "نشكر تواجدكم الكريم، ولكم تقديرنا وامتنانا لوقوفكم مع هذه الفئة الغالية على قلوبنا، كما نشكر ضيوفنا الأفاضل على تكرمهم بإحياء الحلقة المثرية". وفيما يتعلق بذوي الإحتياجات الخاصة، وماذا سوف يقدم نادي القانون لهم ذكر موافقته للتوجهات التي ألمح إليها مشرف النادي من دعم لفئة نحمل الكثير من المشاعر نحوها، أكد أن الكرة سوف تكون في ملعب إدارة الجامعة لانه كمدير نادي القانون سوف يقوم بكافة الجهود الممكنة في سبيل حصول ذوي الإحتياجات الخاصة على حقوقهم في الجامعة.

جدة: المحكمة تباشر دعوى زوجة تتهم طليقها بـ معاشرتها 120 يوماً سراً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336832

باشرت محكمة جدة النظر في دعوى تقدمت بها امرأة سعودية تطلب فيها إيقاع أقصى العقوبات على «طليقها» الذي تتهمه بـ «معاشرتها» سراً لمدة 120 يوماً بعد طلاقها منه طلاقاً نهائياً من دون علمها.

وأكدت مصادر لـ «الحياة» أن المحكمة بصدد إحضار الزوج ومواجهته بالدعوى، مشيرة إلى أنه في حال إقراره بما ادعت به الزوجة فإن العقوبة التي ستتم بحقه هي «الرجم» حتى الموت، إذ يعد فعله من صنف «زنى المحصن»، خصوصاً أن الطلاق، بحسب الصك الشرعي، هو طلاق بائن بينونة كبرى.

وأوضحت المدعية في لائحة الدعوى التي قدمتها إلى المحكمة: «أنها كانت على خلاف متكرر مع زوجها، وفي أحد الأيام وقعت مشادة بينهما، فأبلغها أنه طلقها وأن عليها أن تراجع محكمة الضمان والأنكحة لتتسلم صك طلاقها ثم غادر.« وأضافت في اللائحة أنها راجعت في اليوم التالي المحكمة المعنية بأمور الأنكحة للبحث عن صك طلاقها، ففوجئت أن تاريخ طلاقها كان قبل نحو أربعة أشهر، وكان طلاقاً «بائناً» بينونة كبرى ولا تجوز له حتى تنكح زوجاً غيره، مشيرة إلى أن زوجها لم يبلغها بالطلاق بتاتاً وأنه ظل يعاشرها معاشرة الزوج لزوجته من دون أن تعلم أنها مطلقة منه بهذه البينونة.

وتسلمت المحكمة صورة من صك الطلاق مع لائحة الاتهام مطالبة بعقوبة رادعة وزاجرة للزوج لتعديه على حرمات الله.

ويشترط لرجوع الزوجة المطلقة لزوجها أن يكون الطلاق غير بائن، فلا رجعة في الطلاق البائن، وأن تكون المرأة في وقت العدة فيحق له مراجعتها فيها، فإذا انقضت العدة فهي بائن بينونة صغرى، لا تحل له إلا بنكاح جديد، والمرأة المطلقة طلقة واحدة أو اثنتين لا تخرج من بيتها، وعليها أن تتزين لزوجها وتخرج أمامه لعله يراجعها.

ويعرف الطلاق على أنه أبغض حلال الله ويحدث بإرادة الزوج المنفردة دون التوقف على إرادة الزوجة، وينقسم الطلاق إلى نوعين طلاق «بائن» أو طلاق «رجعي»، والطلاق «البائن» ينقسم إلى نوعين فهو إما طلاق بائن بينونة صغرى أو طلاق بائن بينونة كبرى.

يذكر أنه لا يجوز بعد الطلقة الثالثة للرجل أن يرد زوجته إلا إذا تزوجت بآخر وطلقت منه أو مات عنها وذلك مقيد بأن يكون زواجها من آخر بنية الاستقرار والمعاشرة.

الأمير نايف ينوّه بنشر الوعي في الجامعات السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336877

استقبل ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز في مكتبه بالديوان الملكي أمس، وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، ومديري الجامعات في المملكة، الذين قدموا للسلام عليه .
وفي بداية اللقاء استمع ولي العهد لإيجاز من مديري الجامعات عن البرامج الدراسية في الجامعات ونشاطاتها العلمية في خدمة المجتمع.
وحضّ الأمير نايف بن عبدالعزيز مديري الجامعات على القيام بواجبهم تجاه الوطن والمجتمع، وصيانته من التيارات الفكرية المنحرفة، وعدم الاقتصار على العملية التعـــليمية البحـــتة، منوهاً بأهمية نشر الوعي وتكثيف النشاطات غير المنهجية في الجامعات.
وأثنى ولي العهد على الدور الذي تؤديه الجامعات، منوهاً إلى دقة الأمانة الملقاة على عاتقها، متمنياً للقائمين عليها المزيد من التطور للإسهام في النهضة التعليمية في المملكة.
من جهتهم، أعرب وزير التعليم العالي ومديرو الجامعات عن شكرهم وتقديرهم لولي العهد، لما يلقاه التعليم العالي من دعم ومساندة منه.

1300مختص من 20 مدينة يشاركون في ملتقى المرأة السبت

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/343083

سلوى حمدي - الرياض
ينظم مركز «باحثات» لدراسات المرأة يوم السبت المقبل ملتقى «المرأة السعودية ما لها وما عليها» بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بالرياض. وأوضح المشرف العام على مركز باحثات لدراسات المرأة الدكتور فؤاد العبدالكريم أن الملتقى يشارك فيه أكثر من 1300 مختص من الجهات الحكومية والأهلية والخيرية من 20 مدينة بالمملكة ويهدف إلى توعية المجتمع عامة والمرأة خاصة بحقوق المرأة الشرعية والنظامية التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات والحلول العملية وإبراز أن علاقة المرأة بالرجل في الإسلام تقوم على أساس الرحمة والمودة والرأفة لا على الصراع. وبين أن فكرة الملتقى تسلط الضوء على حقوق المرأة السعودية في الشريعة الإسلامية من خلال أنظمة الدولة ثم ربطها بالواقع ومحاولة النظر في الفجوات والمشكلات بينهم من أجل تقليلها. وأبان العبدالكريم أن الملتقى سيناقش 4 محاور هي: قراءة في حقوق المرأة في النظام السعودي، وحقوق المرأة الاجتماعية وحقوق المرأة الاقتصادية ووعي المرأة الحقوقي، بالإضافة إلى أربع ورش عمل بعنوان تنمية مفهوم الحقوق والواجبات وحقوق الفتيات وواجباتهن ووعي المرأة بحقوقها القضائية وكيف تحافظ المرأة على حقوقها المالية و المرأة وبيئة العمل .

محافظ يدعو المساجد والمدارس إلى توعية المواطنين بخطورة حمل الأسلحة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336813s

وجّه محافظ تثليث محمد الغثيم مكتب التربية والتعليم في قطاع الأمواه بتوعية المواطنين بخطر استخدام السلاح الشخصي وحمله في الأماكن العامة، كونها مخالفة للتعليمات الأمنية .

وشدد تعميم وجهه المحافظ (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) على أهمية التثقيف بخطر حمل السلاح في الأماكن العامة والجهات الحكومية، لافتاً إلى توعية المجتمع من خلال المدارس والمساجد وتوجيهات مشايخ القبائل بأن حمل السلاح الشخصي بدا منتشراً في بعض مراكز تثليث خصوصاً قطاع الأمواه، الذي شهد قبل أيام عدة مقتل ضابط من شرطة منطقة عسير.

من جانبه، أكد الداعية فرحان القحطاني على أهمية التوعية الدينية بخطورة استخدام مثل هذه الأسلحة وحملها وما يترتب على ذلك من قضايا كبيرة وحساسة في المجتمع.

وأضاف: «في حمل السلاح مانع شرعي، كونه يشكل خطراً على المجتمع بأسره، خصوصاً أن المملكة ومحافظاتها ومراكزها تنعم بالأمن وتحكم بالشريعة الإسلامية، لذا فالبلاد تعيش أمناً ورخاء لا يتطلب منا حمل السلاح». ودعا المواطنين إلى نشر الفضيلة والخلق والتعامل الحسن والعفو عند المقدرة، مشيراً إلى أن الوعي الديني عامل مهم في بث الاستقرار بين المواطنين.

وذكر المواطن محمد القحطاني (من سكان مركز الأمواه) أنه يشاهد مواطنين يحملون أسلحة شخصية، إذ يعتبر ذلك عادةً سلبية. يذكر أن مركز الأمواه (شرق منطقة عسير)، شهد مشاجرات استخدمت فيها الأسلحة في أوقات سابقة.

50 معلمة يتجمعن أمام الهيئة الملكية بينبع للمطالبة بتعديل أوضاعهن الوظيفية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/343262

احمد الانصاري _ ينبع

تجمع ما يزيد على 50 معلمة من رياض الأطفال ومعلمات مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة بينبع الصناعية أمام مقر الهيئة الملكية بينبع مطالبين بتعديل اوضاعهن الوظيفية . وعلى الرغم من محاولات بعض الاداريين اقناع المعلمات بانشغال الرئيس التنفيذى د . علاء نصيف عن اللقاء بهن الا انهن اصررن على اللقاء خاصة وان مشكلتهن قائمة منذ 3 سنوات ، وتم اللقاء بالفعل بعد ساعة ونصف ، و خرج نصيف ليقول للمدينة باقتضاب شديد « أنا مستاء جدا مما شاهدته هنا « ومن ثم دخل الى مكتبه بإدارة الهيئة الملكية بينبع . وكان المسؤولون في الهيئة الملكية حاولوا اقناع المعلمات بالمغادرة بعد ترك مطالبهن لتوصيلها إلى الرئيس التنفيذي إلا أن المعلمات أكدن أن مقابلتهن للرئيس التنفيذي حق مشروع طبقا لتوجيهات ولاة الامر ، وبعد مرور حوالي ساعة ونصف من جلوس المعلمات في مدخل الإدارة طلب المسئولون منهن التوجه إلى احد القاعات بالقرب من إدارة الهيئة وما هي إلا دقائق حتى اجتمع بهن الرئيس التنفيذي مطالبا وسائل الإعلام بعدم الدخول إلى القاعة والاكتفاء بما قاموا بتصويره ومن ثم استمع الى مطالبهن معبرا لهن عن امتعاضه من تجمعهن امام مبنى الادارة ومن ثم خرج من القاعة بعد عشرة دقائق وترك مسؤولي الهيئة وعلى رأسهم المهندس يوسف الحجيلي مدير عام الخدمات العامة بالهيئة الملكية بينبع والذي تندرج تحت مهامه الخدمات التعليمية وتحدث مع المعلمات ووعدهن بان جميع مطالبهن محل اهتمام . وعلمت المدينة من مصادرها بوجود برنامج تسكين لموظفي وموظفات رعاية ورياض الاطفال ومركز ذوي الاحتياجات الخاصة معتمد بسلم رواتب واضح يعمل به من شهر جماد الاخر من عام 1432 هـ، وتم رفع الرواتب لتبدأ من 3500 ريال الى 9600 ريال حسب الشهادات والمؤهلات العلمية والمستوى والدرجات وذكرت احد المعلمات رفضت ذكر اسمها انا معلمة في رياض الأطفال في الهيئة الملكية منذ عقد من الزمن و وضعي كما هو لم يتغير شيئ حيث نعمل بالاجر اليومي وبدون حقوق تذكر لنا وفي حال الغياب او غيره يتم خصم الاجر وراتبنا في المجمل لا تزيد عن 2600 ريال في السابق وألان يوجد سلم رواتب جديد ستقوم الهيئة الملكية بتطبيقه ولكنه ايضا لم يعطينا حقوقنا كاملة وقد تلقينا خطابات تعديل عقود العمل يوم الاثنين 10 /1/ 1433 هـ والتي تشمل الراتب والدرجة والمستوى والمسمى الوظيفي و تم رفض التوقيع عليها من قبل الموظفات لما فيها من عدم إنصاف لنا ولذلك توجهنا الى الرئيس التنفيذي بالهيئة الملكية لتقديم مطالبنا وهي احتساب سنوات الخبرة كاملة ، وعدم المساواة بين الموظفة الحديثة وبين الموظفات ذوات الخبرة واضافة بدلات طبيعة العمل لمعلمات رياض الاطفال والحضانة ، كما تشمل المطالب عدم انقاص الدرجات المثبتة وتمكيننا من استلام رواتبنا كاملة في فترة الدوام الذي يتخلله اجازة رسمية من الدولة اسوة بكافة بنود التشغيل ، وصرف راتب الاجازة الصيفية ،وتعديل لائحة التوظيف لبرنامج تشغيل رعاية ورياض الاطفال ومركز ذوي الاحتياجات الخاصة الحالية والساري مفعولها منذ سنوات وتشمل واجبات من نظام الخدمة المدنية ونظام العمل بالاضافة الى العمل على إدراجنا ضمن التوظيف المباشر وتقول معلمة رياض اطفال بينبع الصناعية : مسؤولو الهيئة الملكية هم السبب في تجمعنا بعد ان استنفذنا كل المحاولات منتقدة اسلوب الرئيس التنفيذى الذى مزق احد الاوراق التى قدمت له وقوله لنا بان ما قمنا به اسلوب غير حضاري لا ينم عن شخص يريد اصلاح الامر وذلك حسب قول المعلمة . وقالت احدي المعلمات ان مشرفة التعليم الخاص التابعة للخدمات التعليمية هددتنا عند حضورها للموقع بعد أن طلبت منا الانصراف فورا لعدم جدوى ما نقوم به سوى إزعاج المسئولين وأوحت من خلال حديثها إلى عقوبات سوف تطال المعلمات اللان حضرن الى الموقع وإجراءات سوف تأخذ بحقهم في قادم الأيام

بدون أن تنظر في المشكلة الرئيسية «. وتقول معلمة تربية خاصة « نقوم بدورنا على اكمل وجه ونحاسب على التقصير فلماذا لا تعاملونا بالمثل من خلال النظر الى مطالبنا في التحسين واعطائنا حقوقنا وادراجنا على وظائف مباشرة واضافت : ايام الاجازات العادية تخصم من راتبنا والدور الذي نقوم به ليس سهلا مقابل الرواتب التي تعطى لنا والدولة تعمل على راحة المواطن وهذا ما يجب ان يفهمه مسؤولو الهيئة الملكية»

تدشين حملة التوعية بالإيدز في مدارس البنات بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/343265

عبدالله الزهراني - جدة :
برعاية كل من المدير العام للتربية والتعليم بمحافظة جدة عبدالله الثقفي ومدير الشؤون الصحية بوزارة الصحة الدكتور سامي باداود تدشن اليوم الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة جدة أولى فعاليات الحملة الإعلامية التوعوية حول مرض نقص المناعة المكتسبة تحت شعار»قوة الوطن بسلامة شبابه «بمقر الغرفة التجارية.
ويقام اللقاء الثقافي الثاني الذي تنظمه إدارة الإعلام التربوي لتدشين فعاليات الحملة التوعوية التي ستفعل طوال العام مستهدفةً طالبات(29) مدرسة للمرحلتين المتوسطة والثانوية. وستتضمن فعاليات اللقاء جلستين الأولى بعنوان:»صحة المراهق»تقدمها الدكتورة نجاة عيسى من إدارة الصحة المدرسية في تعليم البنات، والثانية بعنوان»الإيدز.. طرق انتقاله وعلاجه وحقوق المريض» تقدمها الدكتورة هناء بخش(استشارية أطفال وأمراض معدية بمستشفى الملك سعود ومسؤولة علاج أطفال مرض نقص المناعة المكتسب بمنطقة مكة المكرمة). من جانبها أوضحت مديرة إدارة الصحة المدرسية الدكتورة سونيا مالكي أن هذه الحملة تأتي ضمن إطار التعاون بين وزارة الصحة وتعليم جدة لتوعية الطلبة والطالبات بمرض نقص المناعة المكتسب وخطره على شباب الوطن. وأشارت المشرفة الإعلامية دلال الزهراني إلى أهمية الدور الإعلامي في دعم الجانب التوعوي والتثقيفي لدى الطالبات مؤكدةً على دوره في المساهمة بتفعيل المسؤولية المجتمعية .

وزارة العمل تعلق حقوق المعاقين وتزج بهم في القطاع الخاص

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37529.html

يوما بعد يوم .. يثبت المعاقون على اختلاف درجة ونوعية إعاقتهم، أنهم قادرون عل العمل متى ما حصلوا على الدعم المعنوي والمادي، وهذا ما أثبتوه لأنفسهم وللمجتمع كله عندما أصدر وزير العمل السابق د. غازي القصيبي رحمه الله قرارا يعطي فرصة للمنشآت الخاصة بتوظيف المعاق من المواطنين مقابل تنازل وزارة العمل عن نسبة معينة من السعودة التي تلزم بها تلك المنشآت بما يعادل توظيف 4 سعوديين عن كل معاق يتم توظيفه .. وذلك شريطة أن تكون وظائفهم تناسب إعاقتهم ومؤهلاتهم العلمية، ولكن .. ألغت وزارة العمل مؤخرا هذا القرار .. أو هكذا بدا الأمر للكثير من المعاقين الذين يحاولون أن يجدوا فرصة وظيفية في القطاع الخاص، الأمر الذي يعتقد فيه الكثيرون أن وزارة العمل ألغت فرصة ثمينة للمعاقين بينما قدمت نظيرتها على طبق من ذهب لأصحاب المنشآت الخاصة التي أخذت تلوح لموظفيها المعاقين بفصلهم من عملهم كونهم عديمي جدوى عمليا، .. وهنا مجموعة من الآراء لعدد من أصحاب القضية يتحدثون فيها عن تداعيات هذه المحنة الجديدة التي يعيشها المعاقون الموظفون في القطاع الخاص ..فإلى تفاصيل بعض هذه الملابسات في هذه المادة :

تعليق الدعم

تحدث محمد الجبيلي عن تجربته بعد القرار الجديد للعمل فقال: «رغم أني عشت طفولتي محروماً من الحركة في أطرافي السفلى، إلا أنني لم أستسلم يوما للإعاقة، فقد أكملت دراستي حتى المرحلة الثانوية من أجل الحصول على وظيفة تناسب مؤهلاتي، وبعد البحث لمدة تزيد عن العامين .. توظفت في إحدى الشركات الخاصة بالمدينة الصناعية الأولى بالدمام»، ويضيف الجبيل: نحنُ المعاقون الذين نعمل بالقطاع الخاص .. فئة ضعيفة، ونحتاج إلى وقفة صادقة معنا، حتى وزارة العمل وهي الجهة التي من المفترض أن تقف بجانب المعاقين صارت قراراتها كلها منصبة في صالح الشركات، وهذه الشركات أصبحت تفكر في التخلص من أي موظف معاق لديها بأي طريقة كانت، لاسيما وأنه في اعتقادها أن المعاق غير مجد للعمل .. ولا يمكن الاستفادة منه، والآن توقف القرار الذي كان يلزم جميع الشركات بأن توظف المعاق لديها مقابل تنازل الوزارة عن حقها في نسبة السعودة لدى الشركة الملتزمة بتوظيف المعاقين بما يعادل 4 موظفين سعوديين أصحاء، فضلا عن دعم الموارد البشرية، وهذا التعليق للقرار لم يخدمنا بل زاد من معاناتنا، فقد أخذت منشآت القطاع الخاص التي تبحث عن الإنتاجية فقط تلوح بفصل الموظف المعاق كونه عديم الفائدة بل لأنه حاليا يشكل مصدر عبء مالي وإداري على المنشأة، وذلك لأنه لم تبحث تلك المنشآت سابقا عن توظيف المعاقين إلا لأنها كانت مستفيدة ماديا ومعنويا من الامتيازات التي خصصتها وزارة العمل لمن يوظف معاقا في منشأته«

بعض الشركات تخشى أن توظف المعاق لكثرة نفقات العلاج الخاصة به، كما أن هناك عددا من المعيقات التي تواجه بعض المعاقين، مثل عدم توفر وسيلة نقل لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توفير المعدات والتسهيلات المناسبة التي تتلاءم مع احتياجاتهم

نكسة

محمد المحيمد .. متظلم آخر من تعليق نظام توظيف المعاقين المقصود يقول: «جاء تعليق القرار نكسة على كل المعاقين الذين يعملون في القطاع الخاص، فبعض الشركات أصبحت تتربص بموظفيها من حيث عدم الالتزام بالدوام والإنتاجية، وبعضها الآخر تختلق الأعذار التي تجيز لها فصل الموظف دون تحمل المسئولية، ونحن كما يعلم الجميع فئة في أمس الحاجة للوظيفة، فمنا المتزوج ولديه أسرة، وفينا الكثير الذي لا يستطيع الزواج أو الاستقرار، حتى ولو أصبحنا عاطلين .. فما تمنحنا إياه مراكز التأهيل من مساعدة يعتبر مصروفات إعاقة شهرية .. ولا تفي بمتطلبات الحياة»، وأضاف القطان: «أرى أنه لا يوجد لوائح وأنظمة مطبقة تكفل حق المعاق لدى هذا القطاع، وإن وجدت فإنها حبيسة الأدراج بمكاتب العمل، لهذا لا ينبغي لوزارة العمل أن تقف مع الشركات ضدنا، ناهيك عن أن الشركات توظفنا بأجر زهيد بغية

الحصول على الامتيازات والتسهيلات التي يحصلون عليها من الوزارة، بل إن المعاق لديهم يعمل (دوام كامل 8 ساعات) حتى في يوم الخميس«

أأنظمة صادقة وفعالة

ومن جهته يقول عدنان الشاكر: «يجب على وزارة العمل إلزام الشركات بتفعيل هذه اللوائح والأنظمة وعدم تجاوزها، وهنا لو تقدم الموظف المعاق إلى مكتب العمل لرفع معاناته فإنه سوف يدفع ثمن ذلك في إقالته من الشركة التي يعمل بها فورا، وذلك بعدما استثمرته الشركة عندما أخذته لحمًا ورمته عظمًا، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية»، وأضاف العنزي: «من هذا المنبر نناشد المسئولين في وزارة العمل للمرة الثانية أن تصدر الوزارة لوائح وأنظمة صادقة وفعالة تحفظ لنا حقوقنا بالعمل لدى القطاع الخاص، وألا تكون تلك الأنظمة حبيسة أدراج مكاتب العمل كما هو دارج، ومن المفترض التفتيش من قبل لجان متخصصة للبحث عن حقوق المعاق الكاملة على أرض الواقع.«

معيقات

وهذا جمال العاقول يؤيد ما جاء العنزي ويضيف قائلا: «يجب تحديد حد أقصى لأجور المعاقين، وذلك حسب مؤهل المعاق وكيفية عمله مع مراعاة وضعه الاجتماعي، كما ينبغي إلزام المنشأة بصرف مميزاته الوظيفية كاملة كما يحددها نظام العمل، كذلك يفترض أن يشملنا التأمين الصحي، فهناك بعض الشركات تخشى أن توظف المعاق لكثرة نفقات العلاج الخاصة به، كما أن هناك عددا من المعيقات التي تواجه بعض المعاقين، مثل عدم توفر وسيلة نقل لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توفير المعدات والتسهيلات المناسبة التي تتلاءم مع احتياجاتهم، ومنها ضعف الثقافة الخاصة بالعاملين بالمؤسسة بخصائص هذه الفئة، وعدم تفهم زملاء ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل لحاجة هذه الفئة للعمل والإنتاج.« منشآت خاصة توظف معاقين طمعا في تسهيلات الوزارة (اليوم(

العمل: القرار مازال ساريا والتعطيل في برمجته الكترونيا فقط

في سياق القضية أوضح مصدر في أحد مكاتب العمل بالمملكة ـ رفض ذكر اسمه ـ أن القرار مازال سارياً، لكن التعامل به أصبح مرتبطا فقط بالإجراءات القديمة، أي التي لم يتم تطبيقها على نظام التعامل الإلكتروني، وأشار المصدر إلى أن هناك إجراءات قديمة مازالت معطلة، والسبب ـ حسب رأيه ـ أنها حتى الآن لم تتم برمجتها على النظام الإلكتروني المتبع في وزارة العمل، خاصة المرتبط بتعامل المواطنين والشركات مع وزارة العمل. وعن مدى كيفية تطبيق هذا القرار ..

قال المصدر : « إن نظام التعامل الإلكتروني المطبق في وزارة العمل حالياً أصبح يستقبل تسجيل كافة المعلومات المتعلقة بالموظف ومنها المعاق على أن يكون ثمن توظيفه تنازل الوزارة عن نسبة سعودة تعادل موظف واحد فقط، وكان هذا التعطيل في برمجة هذا القرار إلكترونيا فقط، لكن الكثير من أصحاب الشركات عزفت عن توظيف المعاق لديها لأنها لا تستفيد منه، لكن سوف يتم تعديل كافة هذه الإجراءات خلال الأسابيع القليلة المقبلة من خلال برمجة توظيف المعاق مقابل التنازل عن السعودة بما نسبته 4 موظفين سعوديين.«

حقوق المرأة بين المنفتح والمتشدد

المصدر: جريدة الوطن الجمعه7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=8454

أسامة سعيد القحطاني

بين الليبراليين والإسلاميين يوجد الكثير من المواضيع التي تعاني منها المرأة في مجتمعاتنا، ولم تُعالج بسبب تأزّم الخلاف بين الطرفين بنظري، وهناك عدد من الأمور التي عارض فيها البعض لأجل التشكك في النوايا فقط

يعتقد الكثير أن حقوق المرأة الفعلية ضاعت بين انفلات بعض الليبراليين وتنكّر بعض الإسلاميين، فطيفٌ بالفريق الأول يريد البلدَ الأولَ في العالم الإسلامي والذي يفخر بالحرمين الشريفين وما لهما من معنى كبير أن يكون كولاية لإحدى دول الغرب، تحررا وتنكّرا لديننا الإسلامي وتقاليدنا وعاداتنا، وطيفٌ من الثاني يريد البلد أن يعيش كما لو كان في القرن العاشر!

ومع تأزّم الخلاف بين الطرفين؛ لا شك أن المرأة قد تأثرت مصالحها وحقوقها بشكل سلبي. فالأول بدعواته وطريقة طرحه التي قد تُشوّه المظهر الخارجي لأمرٍ ما، تجعل الطرف الآخر ينظر إليها بعين الريبة والتشكك، وربما تجعله يستجمع قواه لأجل تجييش وشحن عامة الناس لإفشال عمل الأول. وربما استخدم الطرفان أسلوبَ "عليَّ وعلى أعدائي"، وأخذ كل منهما يحشد كل ما لديه من أوراق على خصمه، سواء كانت صحيحة أو لا! طرفٌ يرمي الآخرَ بأنه تابع عميل للغرب، وآخرُ يردُّ بوَصْم خصمه بالإرهاب والتشدد والرجعية! والخاسر في النهاية هي المرأة والمجتمع من بعدها .

بين هذا وذلك، يوجد الكثير من المواضيع التي تعاني منها المرأة في مجتمعاتنا، ولم تُعالج بسبب تأزّم الخلاف بين الطرفين بنظري، وهناك عدد من الأمور التي عارض فيها البعض لأجل التشكك في النوايا فقط، دون أن ينظر في الموضوع ذاته ومدى الحاجة للعلاج من عدمه.

عند مراجعة وضع المرأة قبل خمسين عاما مثلا، نجد عددا من القضايا التي عارض فيها البعض لأجل أنهم لم يعتادوا عليها فقط، ولكنها حوربت باسم الدين! ولا أدري كيف سيكون وضعنا الآن لو تمّ الأخذ بتلك الآراء المتشددة؟ ففي المعارضة الشديدة لتعليم المرأة آنذاك مثلا، ربما نجد أن عددا ممن كانوا من أشد المعارضين في تلك الفترة لهذا الأمر؛ يبحث عن شفاعة ليس لمجرد تعليم ابنته أو زوجته، وإنما لتوظيفها! حيث تجاوزوا فكرة التعليم إلى ما بعدها من الوظيفة!

إذاً؛ ألم يكن من الأجدى أن يُراجع البعضُ آراءه ويُعلن تراجعه وأنه ارتكب خطأً في توصيف ذلك الموضوع؟ كما أنه يجدر بهم أيضا ألا يقفوا حجر عثرة أمام أي إصلاح آخر إلا بشيء قد تمت دراسته بشكل كافٍ .

لا أريد عرض أمثلة للموضوع خشية حصر الموضوع في تلك الأمثلة، إلا أنني أجد نفسي مضطرا لذكر أمثلة لبعض القضايا التي نعايشها الآن؛ فمثلا قيادة المرأة للسيارة، بطاقة المرأة الخاصة، عمل المرأة كعضو في الشورى أو غيره، استئجار المرأة من الفنادق دون شرط المحرم، وهكذا عدد من القضايا التي أرى أنها من ضروريات الحياة بالنسبة للمرأة، إلا أن البعض أصبح لديه فوبيا أمام أي شيء يخص المرأة! لا أعتقد مطلقا أن هناك ما يمنع شرعا من أيٍّ مما سبق، مهما حاول البعض منع تلك الحقوق الفطرية ببعض النصوص الشرعية تعسّفاً وليّاً لها لأجل أن توافق ما يراه هو، أو بالأصح ما اعتاد عليه وأَلِفَه.

كما في المقابل؛ فإن طرفا آخر يريد منا أن نتخلى عن كل مسلّماتنا وتقاليدنا، لنصبح بلا هويةٍ قطيعاً ورعاعاً خلف الغرب، وأن يجعل من مدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا مكانا للفوضى الأخلاقية، وهذا برأيي يسلُبنا مصدر قوتنا وإلهامنا بما أكرمنا الله تعالى به واختصنا من سائر خلقه بأن جعلنا مسلمين، وهو أشبه ما يكون انقلابا على الأمة ومصيرها واختيارها، فأمة بلا هوية لا تستحق العيش ولا الكرامة. ولو اختار هؤلاء) وكذا الطرف المقابل) طريقا هادئا في النقد والطرح لربما تجاوزنا الكثير من المشاكل والصدامات الفكرية والعنيفة، كما أن تناسبَ بعض الأفكار والأنظمة في مكان ما في العالم لا يعني تناسبها في كل مكان. كيف يريد البعضُ من الناس أن ينقلبوا على تاريخهم ودينهم وثقافتهم باسم

التحضر والتقدم؟ وماذا سيبقى لديهم من كرامة إن تخلّوا عن ذلك؟ وكما أنني أدعو الطرف الذي كان متشددا إلى أن يُراجع نفسه وآراءه السابقة والحالية، فإنني أدعو الطرف المقابل إلى أن يراجع نفسه أيضا، وأن ينظر إلى الأمور ليس بالنظر إلى شخْصِه فقط، في حين أن الأمر شأن عام يخص كل فرد من أبناء الوطن !
وبمتابعة الأحداث المتلاحقة هذه الأيام؛ نجد أن تلك الفجوات التي كانت تتسع يوما بعد يوم قد بدأت في الانحسار، وبدأت الأطراف تستمع إلى بعضها بعضا، وهذا يدعو إلى التفاؤل بإذن الله. المهم في الأمر؛ أن تتم معالجة جميع مشاكلنا بشكل جدي، وألا نغلق أعيننا تجاهها وكأنها لا شيء! فالمرأة تَئِنّ تحت وطأة قسوة العادة والتقاليد، وربما تحت قسوة الولي أو الزوج، دون أن نضع حدا لذلك، ونقوم بواجباتنا الاجتماعية والدينية نحو تخفيف الظلم والكبت الذي لا يقبله الشرع ولا العقل .

الوعي الحقوقي

المصدر: جريدة الحياة الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/335631

منصور الزغيبي

الإنسان من أرقى المخلوقات الكونية، وهو يفوقها، ويحظى بتقدير إلهي، ومن يتأمل التشريع يجد أن أكبر مقاصده قائم على فهم حقيقة الإنسان في خلقه وفي علاقاته جميعها، ولهذا فرض الإسلام للإنسان حقوقاً أساسية من الصعب التنازل عنها أو تركها، لأنها أساس معتبر في تحقيق إنسانيته وتجسيد كرامة الخلق الإلهي له، وهو مطلب شرعي .

من تعريفات الحقوق في الاصطلاح عند المسلمين المتقدمين يعرف العلامة سعد الدين التفتازاني أن حق الله هو: «ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بأحد، وأما حق العبد فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة.«

من المواقف النبوية التي تبين قيمة الإنسان ومستوى التكريم الذي يليق به، كان» صلى الله عليه وسلم» يقوم إذا مرت به جنازة، فقيل له ذات يوم «إنها جنازة يهودي .«فقال: «أليست نفساً»، رواه البخاري. وعن جابر بن عبدالله رضي الله قال: «مر بنا جنازة، فقام النبي صلى الله عليه وسلم، وقمنا. قلنا «يا رسول الله إنها جنازة يهودي»، قال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا»، رواه البخاري. هذا الموقف النبوي يعطي انطباعاً جميلاً من ناحية حجم التقدير الذي يتمتع به الإنسان بصفته فرداً،حياً أو ميتاً. وأن حقوقه محفوظة.

من المعلوم أن الحق أعلى قيمة في سلم القيم الإسلامية، والتراث مليء بالنصوص التي تعزز مفهوم الحقوق وتقسمها. فمن هذه النصوص على سبيل المثال لا الحصر، يقول القرافي في فروقه: «الفرق الثاني والعشرون بين قاعدة حقوق الله تعالى وقاعدة حقوق الآدميين، فحق الله أمره ونهيه، وحق العبد مصالحه، وقسم التكاليف على ثلاثة أقسام :حق الله تعالى فقط، وحق العبد فقط، وقسم مختلف فيه: يغلب فيه حق الله أو حق الآدمي .وحق الآدمي قد يقدم على حق الله تعالى، كما قالوا في وجوب قطع صلاة الفريضة لإنقاذ الأعمى.«

لا يزال الوعي الحقوقي في المجتمعات العربية، لم يلد ولادة كاملة فهو مشوه ويعتريه ضبابية، والمعادلة غير مكتملة النمو. ومن يتأمل خريطة الحقوق على أرض الواقع يجد الخلل واضحاً، فمثلاً حقوق الراعي تطغى على حقوق الرعية، وحقوق الوالدين على حقوق الأولاد، وحقوق الزوج على حقوق الزوجة، وحقوق المعلم على حقوق التلميذ .وهذه المفاهيم هي نتاج استخدام سلطة القوة.

أسباب تراجع الوعي الحقوقي في المجتمعات العربية كثيرة، ولقد تعرض لها كثيراً كتاب النهضة، هناك مقولة للمفكر عبدالرحمن الكواكبي تشخص الأمراض التي تصادر قيمة الإنسان وكرامته الحقيقية المغيبة في ظل اختفاء القانون، وضعف الوعي. يقول» :الاستبداد يقلب الحقائق في الأذهان، فيسوق الناس إلى اعتقاد أن طالب الحقِّ فاجرٌ، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلِّم مفسد، والنّبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين. كما يعتبر أنَ النِّفاق سياسة، والتحيُّل كياسة، والدناءة لطف، والنذالة دماثة.«

وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في عملية التأثير، وتشكيل الرأي داخل المجتمع، وهي مطالبة بتأدية أدوارها وعلى رأس هذه الأدوار نشر الثقافة الحقوقية بين الناس، من أجل الإسهام في الارتقاء بالمجتمع وحمايته من كل الأضرار.

وتعالج جوانب الخلل، وتعطي مصطلح الحقوق حقه الطبيعي المغيب، مقارنة بمصطلح الواجبات الذي يستحضر في كل مناسبة.

اليوم العالمي لذوي الحقوق الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/342934

أ.د. نجاح أحمد الظهار

كان أسبوعًا حافلًا ورائعًا، ذاك الذي أقيم بجامعة طيبة ممثلاً في برنامج الاحتفال باليوم العالمي لذوي الحقوق الخاصة، ابتداءً من 1433/1/1هـ، وهو رابع حفل يقيمه قسم التربية الخاصة على شرف صاحبة السمو الملكي الأميرة نهى بنت سعود حرم أمير منطقة المدينة المنورة، التي يشكر لها هذه اللفتة الإنسانية الكريمة التي بلا شك كان لها أثرها في نفوس هذه الفئة من أبناء الوطن التي تحتاج إلى الدعم المعنوي بمخالطة ومشاركة المجتمع لهم.

كان حفًا برنامجًا مميزًا، حافلاً بالبرامج والأنشطة المتنوعة، فقد شارك فيه العديد من المراكز والجمعيات والمؤسسات المختصة بهذه الفئة مثل: مركز الرعاية النهارية، جمعية الأطفال المعاقين، التأهيل الشامل، مدارس الندى، رعاية الموهوبات، مركز المدينة للتوحد، معهد التربية الفكرية، ونادي ذوي الاحتياجات الخاصة.

لمس الحاضرات في هذا الحفل عظم الجهد المبذول، والعناية الخاصة من وكيلة كلية التربية سعادة الدكتورة حصة آل مساعد، التي تمتاز بصدق المشاعر، والرغبة القوية في العطاء، والهمة العالية في خدمة هذه الفئة، فكان لصدق النية أثره على نجاح البرنامج بل وانسحبت هذه الهمة على طالبات القسم وأستاذاته وإداريات، اللواتي كن يعملن كخلية نحل مبدعة.

رؤيتي لهذا الحراك من القسم، وما انعكس من أثر على تلك الفئة طمأنني أن بناتنا يملكن هممًا عالية، ورغبة صادقة في عمل الخير، إذا توفر لهن القائد المحنك المبدع المحبوب المتواضع، وهذه الصفات كلها متوافرة في شخصية الدكتورة حصة - جزاها الله كل خير - وجزى جميع العاملات معها، ومن ساندها، وليس أجمل من اعتراف الطالبات لهذا الجهد، فقمن بعرض قصير لجهودها واهتمامها بهذه الشريحة، وتكريمها كأفضل معلم للصعوبات استفاد منها طالبات التربية الخاصة.

من هذا الاحتفال ونجاحه نبعت في ذهني فكرة ضرورة عمل نوادٍ دائمة خاصة لهذه الشريحة تتواءم مع احتياجاتهن وقدراتهن، وتتوافر فيها الآليات والبرامج والأنشطة التي ترفع من كفاءتهن، وتبهج نفوسهن، وتساعد على احتكاكهن بالمجتمع، من خلال تخصيص أيام مُحدَّدة في كل أسبوع أو شهر لدمجهن مع بقية أفراد المجتمع، ولا شك أن للحالة النفسية أثرها في علاج هذه الفئة، فأين أصحاب الخير، لتنفيذ مثل هذه المشاريع على أرقى مستوى، فالأجر العظيم بانتظارهم، والذي أتعجب له اهتمام الجهات الحكومية والخاصة بالموهوبين والموهوبات، وعمل لجان ودراسات ومراكز للاهتمام بهن، أليس في أصحاب الحقوق الخاصة موهوبات يجدر العناية بهن؟ فهذه الأستاذة هناء المحمدي معلمة اللغة العربية في معهد النور بالمدينة المنورة تتميز بموهبتها الأدبية الفائقة وقولها الشعر، وقد سمعت حديثها وخطابها البليغ، الذي تعجز عن مثله كثير من طالباتنا.

فلماذا لا تخصص صحفنا المحلية صفحة أو جزءًا من صفحة لإبداعات هذه الفئة، ولو أسبوعية، ليُعبّروا عن أنفسهم واحتياجاتهم، ويُطالبوا بحقوقهم، وكم أتمنى أن تكون هناك هيئة حقوقية خاصة بهذه الفئة، وخاصة النسائية، لرفع مطالبهن والدفاع عن حقوقهن.

ولعل أجمل ما سمعته من إحداهن احتجاجها على تسميتهن بذوي الاحتياجات الخاصة، ورفضها لهذا المسمى، ومطالبتها بتسميتهم بأصحاب الحقوق الخاصة، أو القدرات الخاصة، وقد صدقت، فإن من لديه القدرة على العطاء المبدع وهو فاقد لأحد أعضائه، أو به عجز بقَدَر إلهي، فهو حقاً صاحب قدرة خاصة، وهم بذلك ليسوا بذوي حاجات خاصة؛ بقدر ما هم أصحاب حقوق.

وها أنا أرفع هذا المطلب إلى الجهات المسؤولة لعلها تستجيب لهذا الحق

الحياة
AL HAYAT

صناديق الاقتراع ... وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/336465

حسن بن سالم *

اعتاد العالم سنوياً في الـ 10 من كانون الأول (ديسمبر) الاحتفال بالذكرى السنوية لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ العام 1948، هذا الإعلان الذي أصبح معياراً عالمياً تقاس به الدول والأنظمة والحكومات في العالم أجمع لمدى احترامها للمعايير الدولية للحقوق الإنسانية القائمة على أساس العدل والمساواة، وحرية الممارسات الدينية والسياسية والاجتماعية لشعوبها، والذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تأتي هذه المرة في ظل أوضاع وظروف مختلفة لم يسبق لعالمنا العربي أن شهد مثيلاً لها من قبل، إذ اجتاحت، وبعد مضي أيام معدودة من الذكرى السنوية الأخيرة، موجة من الثورات والاحتجاجات الشعبية عدداً من دول العالم العربي للمطالبة بحرياتها وحقوقها الإنسانية، انطلقت شرارتها الأولى من تونس في 18 كانون الأول (ديسمبر) 2010 لتمتد إلى مصر وليبيا ولتبسط شعاراتها ونداءاتها في اليمن والبحرين وسورية، حتى أدت تلك الثورات إلى تغيير جوهري من طبيعة الزمن العربي التقليدي الذي اتسم على مدى عقود وعقود بالسكون والجمود !

خرجت تلك الجموع لتعبر عن حاجات شعب، فالإنسان وحقوقه المسلوبة كان هو المحرك الرئيس بين تلك الثورات كلها في مواجهة التعديات والخروقات الكبيرة التي كانت تمارسها النظم العربية تجاه حقوق الإنسان، ولقد أبانت هذه الثورات أن قضية حقوق الإنسان ليست مجرد قضية نخبوية لدى بعض المثقفين والناشطين المنتمين للمنظمات الحقوقية، بل هي قضية الملايين من الشعوب العربية، وليست هي مسألة هامشية بقدر ما هي مسألة جوهرية في حياتهم ومستقبلهم، ولخص مواطن مصري بسيط تلك الحقيقة على شاشة CNN الأميركية في أول أيام الثورة المصرية بقوله: «إننا فقط نريد الحقوق ذاتها التي تتمتعون بها»، ونظراً لمغزى هذه العبارة البسيطة ظلت القناة تعيد بثها بين فقرات برامجها ونشراتها الإخبارية لأيام عدة، وللتأكيد على هذه الحقيقة، إذ أشار التقرير السنوي الثالث الصادر من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي ضم أكثر من 300 صفحة، تحت عنوان «جذور الثورة في العالم العربي»، إلى أبرز أسباب الثورات العربية في ما يأتي :

أولاً: التدهور الهائل في وضعية حقوق الإنسان وتجاهل حقوق المواطنة، وافتقار نظم الحكم المختلفة للإرادة السياسية للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان.

ثانياً: الجمود على مستوى التطور التشريعي لحقوق الإنسان، بل والمحافظة على معين لا ينضب من مخزون التشريعات المعادية للحريات وحقوق الإنسان .

ثالثاً: استمرار النهج السلطوي في تكريس الحصانة والإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

رابعاً: توظيف حالات الطوارئ المعلنة وقوانين مكافحة الإرهاب في تبرير وارتكاب حالات الاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة.

خامساً: استمرار السياسات التي تكرس وتؤبد الحكم المطلق وانعدام صور وأشكال تداول السلطة .

سادساً: سياسة التمييز والتفريق وعدم المساواة على أسس دينية أو اجتماعية أو اقتصادية.

سابعاً: سد منافذ التعبير السلمي، من خلال الضغوط على حرية التعبير في مختلف أنواع وسائل الإعلام، سواء التقليدي أو الإعلام الجديد، والتضييق على النشطاء الحقوقيين في تحركاتهم.

إن من أهم التحديات والمنعطفات المقلقة التي تواجهها الثورات العربية بعد إسقاطها لأنظمة الاستبداد واقع ومستقبل الحريات الشخصية وحقوق الإنسان التي قامت من أجلها تلك الثورات، سواء الحقوق العامة أو الخاصة المتعلقة على سبيل المثال بحقوق المرأة وحقوق الأقليات، ففي تونس مثلاً ثمة هاجس وقلق لدى الحركات النسوية من مصادرة بعض

من حقوق ومكتسبات المرأة على صعيد الحريات الفردية، ومطالبتهن بتقديم ضمانات حول المحافظة على حريّة المرأة، وأهمية تضمين ذلك في الدستور الجديد.
وفي مصر لا يزال قانون دور العبادة وتجريم أي عمل من شأنه «التمييز» بين المواطنين الأقباط والمسلمين مثار جدل لم يتم حسمه وإقراره حتى الآن، فالمقولة الفضفاضة التي تكررها بعض الجماعات والأحزاب من أن الثورة لم تقم إلا من أجل الحريات غير كافية، إلا بأن يتم تعزيز منظومة حقوق الإنسان وفقاً للمعايير العالمية والدولية في صلب وجوهر التشريعات الدستورية، وليس بأن تكون الحريات والحقوق خاضعة لرؤى أيديولوجية أو حسابات سياسية.
التحول الديموقراطي الذي تنشده الشعوب العربية لا يعني فحسب صندوق الانتخابات فقط، ولا يعني ذهاب جمهور الناخبين للاقتراع في انتخابات برلمانية أو رئاسية نزيهة، فهي ليست مجرد نظام سياسي بقدر ما هي أسلوب حياة، وسلوك اجتماعي معين، مؤطر بثقافة لا تستقيم الممارسة الديموقراطية من دونها، ومن أهم معالم وقيم هذه الثقافة الديموقراطية: الحرية، والمساواة، والتعددية. ومن هذه القيم الأساسية تنبثق قيم فرعية أخرى منها، فعلى أساس قيمة الحرية تقوم حرية الرأي والتعبير والمعتقد والتجمع وغيرها من الحريات المدنية، وعلى أساس قيمة المساواة تقوم فكرة المواطنة باعتبارها المرجعية في العلاقة بين السلطة والفرد بغض النظر عن دين أو جنس، وعلى أساس قيمة التعددية تقوم فكرة قبول التنوع والاختلاف انطلاقاً من حق الإنسان في إبداء رأيه وقناعاته الشخصية، وهذه القيم كلها لا تعدو أن تكون مجرد تنظير وتجريد إن لم تترجم إلى واقع تشريعي ودستوري ملموس على أرض الواقع، وكلنا يأمل أن يكون جميع ما سبقت الإشارة إليه دافعاً لبقية النخب الحاكمة في عالمنا العربي في سرعة المبادرة لتبني إصلاحات عميقة، تستجيب لتطلعات شعوبها في الحرية والكرامة ومنحها حقوقها الإنسانية .

ألم حرمان التعليم

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=11126

عيسى الواصل

تحظى وزارة التعليم العالي بنصيب كبير من ميزانية الدولة تُقدر حسب ما تم تخصيصه في الاحصائيات الأخيرة بمائة وخمسين مليار ريال تُمثل حوالي (26) بالمائة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة نسبتها (8) بالمائة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي 1431 /1432هـ، وهذا دليلٌ واضح على أن الدولة رعاها الله تُسخّر كل مقدراتها وجهودها في سبيل دعم مسيرة أهم القطاعات الحيوية والتعليمية في الدولة التي تحظى بالنصيب الأكبر ضمن الوزارات الأخرى، خصوصًا في الآونة الأخيرة بعد انطلاق برنامج خادم البيتين حفظه الله، ورغم الدعم الكبير الذي تحظى به الوزارة إلا أنه ما زال هناك الآلاف "ليس لدي إحصائية ونطالب الوزارة بإعلانها بهذه المناسبة" من الطلاب الذين لم يتم قبولهم في برنامج الابتعاث الداخلي والخارجي، حيث زيادة رقعة الشروط المليئة بالبنود المعقدة ضيّقت المساحة على أصحاب الطموح في إكمال تعليمهم الجامعي والعالي الذي سيكون رافدًا في المساهمة والتطوير من خلال ما يكتسبه الطلاب والطالبات من علوم شتى ستخدم مسيرة الوطن بمؤسساته وإنسانه، وستنعكس إيجابًا على الواقع المحلي بكل قطاعاته، إلى جانب ضبابية الرؤية عند المستفيدين والعاملين في برنامج المنح الداخلية على وجه الخصوص، بيد هناك تناقض في آلية القبول لمكتملي الشروط وغيرهم من الذين ينقصهم بند أو أكثر، إذ النتائج المعلنة الأخيرة أظهرت تجاوزاً وتفاوتاً كبيراً بينهم، فالمستحق للمنحة من مستوفي الشروط البعض منهم رُفض، بينما ناقصي بعض البنود تم قبول البعض منهم، وهذا التناقض والتفاوت يعجز مسؤولو المنح الداخلية في الكليات الأهلية عن تفسيره، إذ يعتذر عن عدم معرفته بأسباب تناقض آلية القبول والرفض لدى الوزارة تجاه مكتملي الشروط، طالبًا من الطلاب مراجعة الوزارة لحل الإشكالية غير الواضحة لدى مسؤولي المنح في الكليات! أي على طلاب الكليات الأهلية الذين رفضوا بالمنح في مختلف مناطق المملكة التوافد على الوزارة بالرياض لمعرفة السبب! ومحاولة البحث بطريقة أو أخرى عن شفاعة للقبول .!

وحقيقة لأمر محزن أن يُحرم طالبو العلم والمعرفة من أبسط حقوقهم الطبيعية والأساسية في ظل الدعم الكبير الذي تحظى به الوزارة، فكثير من الطلبة لا يملك القدرة المادية التي تساعده على إكمال مشواره التعليمي في الكليات الأهلية، فظروف الحياة القاسية للكثير منهم وضعف الدخل المادي والظروف المعيشية الصعبة تحرمهم من التعليم في وقت هم بأمسّ الحاجة لإكمال دراستهم التي يمنون النفس أن تساعدهم وأسرهم في المستقبل وتنعكس إيجابًا عليهم وعلى مؤسسات الوطن، فالرفض لطالبي إكمال مشوارهم التعليمي غير مقبول وغير منطقي في ظل الميزانية الضخمة الكفيلة بقبول كافة المتقدمين للدراسة، وإذا كان الرفض بهذه الأعداد الكبيرة في وقت تحظى الوزارة بدعم رهيب، فكيف سيكون الحال مستقبلاً؟

الإمارات لحقوق الإنسان تشيد بقرارات رئيس الدولة

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة7 محرم 1433هـ - 2 ديسمبر 2011م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=111440&y=2011

دبي (الاتحاد)- أشادت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، بقرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، بأن تتم معاملة أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب أسوة بالمواطنين، ومنحهم الحق في التقدم للحصول على جنسية الدولة حال بلوغهم سن الثامنة عشرة.

وأكدت الجمعية أن صاحب السمو رئيس الدولة يسعى دائما لتقديم كل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

وقالت موزة الغفلي رئيس لجنة المرأة في الجمعية إن المرأة الإماراتية أصبحت تشكل اليوم بدعم من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رافدا رئيسيا للتنمية الشاملة ونهضة الوطن، مؤكدة أن هذا القرار يعزز الحياة الكريمة للمرأة المواطنة.

وأضافت أن قرار سموه يتزامن مع الفرحة التي تغمر القلوب باحتفال الإمارات بيومها الوطني الأربعين، وذكرى انطلاق مسيرة اتحاد الدولة التي قادها المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، الذي كان يولي اهتماماً كبيراً لبناء الوطن، وكل ما يصب في مصلحة المواطنين، وفي مقدمتهم بناته المواطنات. وتقدمت بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى صاحب السمو رئيس الدولة على هذا القرار الذي ضاعف مشاعر الفرح والامتنان، والحرص على تحقيق المزيد من الإنجازات التي تضاف إلى تميز الإمارات ورفعتها الدائمة.

المنتظم الدولي ينظر إلى وضعية المغرب في مجال حقوق الإنسان بـ'إيجابية'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=142194

أكد عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المنتظم الدولي ينظر إلى وضعية المغرب في مجال حقوق الإنسان بـ"إيجابية"
خاصة أن المملكة ربحت رهان الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات تشريعية شفافة ونزيهة، تعد الأولى من نوعها بعد المصادقة على الدستور الجديد.
وأضاف هلال، في تصريح للصحافة، على هامش الندوة الوطنية التي انطلقت أشغالها، أمس الجمعة، بالرباط، حول "آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان"، أن التقرير الوطني الذي قدمه المغرب سنة 2008 كان "إيجابيا"، وحظي بإشادة دولية أثناء الحوار التفاعلي، الذي نظم بهذه المناسبة.
وأعرب عن ارتياحه للإنجازات الملموسة، التي حققتها المملكة في مجال ترسيخ حقوق الإنسان خلال الفترة مابين 2008 و 2011، مشيرا إلى أن ذلك سيعطي زخما كبيرا ودينامية للتقرير الوطني، الذي سيقدمه المغرب في أشغال الدورة الثالثة عشرة لمجموعة العمل المعنية بآلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان المزمع انعقادها يوم 22 ماي 2012.

وأكد أن التقرير الوطني الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان "سيكون ناجحا لأنه يتضمن نظرة شاملة ومقاربة تشاركية لهذه الحقوق".
وأوضح هلال أن المغرب يعد من البلدان القلائل التي تنظم ندوات ولقاءات ومشاورات مفتوحة على الملاحظين والمنظمات الدولية في هذا المجال، لكي" يظهر للعالم جدية استعداده لتهييء هذا التقرير من خلال مشاركة كل الأطراف المعنية بتعزيز حقوق الإنسان".
يشار إلى أن الندوة الوطنية حول "آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان" تهدف إعداد التقرير الوطني برسم الاستعراض الدوري الشامل للمملكة في جولته الثانية أمام مجموعة العمل المعنية بهذه الآلية، التي ستعقد دورتها الثالثة عشرة يوم 22 ماي المقبل.
كما تسعى هذه الندوة، التي تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على مدى يومين، إلى خلق دينامية مواكبة لسيرورة الإعداد للتقرير الوطني بدءا من عملية تجميع المعطيات التي انطلقت فعليا، وتنظيم أيام دراسية لفائدة الجمعيات على مستوى بعض جهات المملكة، إلى حين إنهاء التقرير وإرساله إلى الجهة المعنية، مرورا باللقاءات التنسيقية والتشاورية، التي تعتزم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مواصلتها، بهدف إعداد التقرير الوطني مع كل الفاعلين المعنيين من الحكومة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والخبراء.
ويشارك في هذه الندوة، إضافة إلى القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني والهيئات النقابية والتمثيليات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة، خبراء وطنيون ودوليون.

أكد أن قطر عملت على تأسيس قضاء عادل يضمن للناس حقوقهم.. وزير العدل: قطر أصبحت مثالا لدولة القانون والمؤسسات والعدالة

المصدر :جريدة الشرق الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=268055&date=2011-12-05

التجربة القطرية في انتخابات الشورى ستكون ناجحة ورائدة
إنشاء مكاتب خارجية في عدد من مناطق الدولة تقوم بانجاز معاملات المواطنين
أي محام مقصر يُحال إلى مجلس التأديب وهناك الكثير من الحالات التى نظر فيها المجلس
انتخابات المجلس البلدي المركزي رسخت الوعي المجتمعي بالعملية الانتخابية
محاربة الفساد أصل ثابت راسخ في قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا وديننا
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أنشط اللجان على المستوى العربي
المرأة القطرية اثبتت جدارتها في جميع المناصب والأعمال

الدوحة-قنا:

أكد سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم وزير العدل ان دولة قطر بفضل التوجيهات الحكيمة من قِبل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير البلاد المفدى أصبحت مثالا لدولة القانون والمؤسسات وعملت على مواءمة قوانينها بالدستور الذى وضع البلاد فى مقدمة الدول الراعية لحقوق مواطنيها وكل من يسكن على أرض قطر .

وقال سعادة الوزير" ان سمو أمير البلاد المفدى حفظه الله منذ توليه مقاليد الحكم فى البلاد وضع تصور دولة القانون فى ذهنه وان تكون دولة قطر مثالا لدولة المؤسسات والقانون..وانه بفضل من الله تم اصدار الدستور الدائم لدولة قطر الذى يشكل حجر الاساس لدولة المؤسسات والعدالة".. مشيرا الى ان الدولة قطعت شوطا كبيرا فى مجال تعديل الكثير من القوانين حتى تتواءم مع الدستور وتنسجم مع مواده وبنوده.

جاء ذلك فى حوار شامل مع سعادة وزير العدل أجرته وكالة الانباء القطرية قنا تناول فيه العديد من المسائل التى تخص العدل والقضاء والقوانين، والخطط الحالية المنفذة والمستقبلية فى مجال ارساء دعائم القانون الذى يلبى طموحات الشعب القطرى والقيادة الرشيدة للدولة.

وقد نوه سعادته بالنهج الديمقراطى المتدرج للشورى الذى رسمه سمو الامير المفدى والذى توج باعلان سموه اجراء انتخابات مجلس الشورى فى النصف الثانى من عام 2013.. معربا عن ثقته بان التجربة القطرية فى انتخابات الشورى ستكون تجربة ناجحة ورائدة لأنها تأتى والمجتمع القطرى اكثر وعيا ونضوجا.

وقال " اعتقد انه سيكون لنا فى انتخابات الشورى نهج سليم يستوعبه المجتمع القطرى الذى وصل الى مرحلة النضوج.. كما اننا سنستفيد من الجوانب الايجابية فى تجارب الاخرين ونتلافى الجوانب السلبية."

ولفت سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم الى ان هذا النهج الديمقراطى مقرون بانجازات عظيمة غير مسبوقة فى النمو الاقتصادى وتطور هائل فى البنية التحتية والمجالات الصحية والتعليمية والثقافية والسياسية والرياضية الامر الذى جعل قطر مثار اعجاب دول العالم التى تحاول الاستفادة من تجربتها.

*الوعى المجتمعى

وأوضح سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم وزير العدل ان تجربة انتخابات المجلس البلدى المركزى رسخت الوعى المجتمعى بالعملية الانتخابية رغم حداثتها فى حين ان هذا الوعى يتطلب سنوات طويلة فى دول اخرى.. وقال " فى بداية

التجربة ربما لم يستوعب البعض ما الذى يجري.. لكن اعتقد الان الوضع مختلف والمجتمع تهيأ فكريا لهذه التجربة واصبح يعى معنى الحق الانتخابى والذهاب لصندوق الاقتراع للتصويت لمن يريد."
وأشار الى ان عملية الاقتراع هى اساس ديمقراطى عريق وهى فكرة ترسخت فى المجتمع..مؤكدا ان المجلس البلدى سيأخذ دورا اكبر فى السنوات القادمة.
وطالب سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم وزير العدل، المجلس البلدى ببذل المزيد من الجهود وتعزيز التنسيق مع كافة الاجهزة الحكومية المعنية بعمليات التحديث والتطوير ومواكبة النهضة الكبيرة التى تشهدها الدولة فى مختلف المجالات برعاية ومتابعة مستمرة من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير البلاد المفدى.
وتحدث سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم عن التطورات التى تشهدها وزارة العدل والخطط الموضوعة للارتقاء بالخدمات التى تقدمها الوزارة..مؤكدا ان دولة قطر وايمانا منها بان القضاء النزيه هو الكفيل بتحقيق العدل والنزاهة عملت على تأسيس قضاء عادل يضمن للناس حقوقهم.
وقال " تركز اهتمام الدولة وعلى رأسها سمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى أمير البلاد المفدى وسمو الشيخ تميم بن حمد ال ثانى ولى العهد ومعالى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثانى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية على تطوير مرفق القضاء بشتى انواعه..ولذلك نحن بذلنا جهدا وما زلنا لتطوير هذا المرفق حتى يكون هناك قضاء عادل وقضاء يعطى للناس حقوقهم بأسرع وقت ممكن."
واضاف "ان كثيرا من الدول تعانى قصورا فى القضاء وما يتبع ذلك من تأخير الفصل فى القضايا بالمحاكم وتأخر حصول المواطنين على حقوقهم ولكن نحن فى قطر استطعنا ان نلبى طموحات القيادة الرشيدة التى تولى حقوق المواطنين والمقيمين اكبر الاهتمام."

*مكافحة الفساد

وحول حصول قطر على المركز الاول عربيا فى مجال مكافحة الفساد اوضح سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم وزير العدل فى حواره مع وكالة الانباء القطرية/ قنا/ ان هذا الانجاز يرجع الى حرص سمو امير البلاد المفدى وتوجيهاته الدائمة بمحاربة الفساد واجتثاثه بشتى انواعه وتكريس هذا المبدأ فى كل مفاصل وهياكل الدولة...مشيرا الى ان كافة التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات المعنية بهذا الشأن تشيد بالانجازات التى تحققها الدولة فى هذا المجال .
ونبه سعادته الى ان مكافحة الفساد هى ثقافة وقيمة مستمدة من الاسلام الحنيف قبل ان تكون قوانين وتشريعات.. وقال " ان محاربة الفساد اصل ثابت راسخ فى قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا وديننا الذى حث على محاربته وادخله فى تربيتنا ونشأتنا وثوابتنا وهذا ما ركز عليه سمو امير البلاد المفدى فى خطابه الذى القاه فى المؤتمر العالمى لمكافحة الفساد ."

*مهنة المحاماة

وفيما يتعلق بجهود وزارة العدل فى تطوير مهنة المحاماة والاهتمام بالمحامى القطري.. لفت سعادة السيد حسن الغانم الى ان المحاماة عنصر اساسى فى دولة القانون والمؤسسات ونزاهة القضاء.. مؤكدا ان وزارة العدل تعمل دائما على تحفيز المحامين القطريين وتقديم اى مساعدات لهم الى جانب توفير دورات التدريب وتطوير المهارات .
لكن سعادته شدد على ان المسألة تعتمد فى النهاية على جهد المحامى نفسه الذى يجب ان يقوم بتطوير نفسه وادائه وان يكون مثالا وقدوة للاخرين.. مشيدا فى هذا الاطار "بالعديد من المحامين القطريين الذين برزوا فى قضايا مهمة..وهو امر مدعاة للفخر."
واوضح ان الوزارة تتابع دائما عمل واداء المحامين القطريين وخصصت قسما يعنى بتلقى الشكاوى التى ترد فى حقهم.. مشيرا الى ان اى محام مقصر يُحال الى مجلس التأديب وان هناك الكثير من الحالات التى نظر فيها المجلس .
كما اشار الى ان هناك عقوبات على المحامى الذى يثبت ارتكابه للخطأ يقوم باصدارها مجلس التأديب برئاسة قاض من محكمة الاستئناف وعضوية قضاة اخرين وفقا لقانون المحاماة.... ودعا سعادته المحامين القطريين الى الحرص على تطوير الذات والاخلاص للمهنة وتفادى الاخطاء فى حق المحاماة او فى حق موكليهم .
وفى رده على سؤال حول مكاتب المحاماة وحاجة البلد للمزيد منها فى ظل التطور الكبير الذى تشهده اكد سعادة وزير العدل ان الوزارة تراعى مسألة النمو الكبير الذى تشهده الدولة وتحرص على زيادة عدد مكاتب المحامين.. مشيرا الى ان العدد الحالى لا بأس به.
واضاف ان اى بلد يتطور واقتصاده يزدهر تجد هناك حاجة دائما لزيادة مكاتب المحاماة فيه ودولة قطر بفضل من الله لديها نمو عال جدا والتطور فيها يسير على نسق مرتفع وانضمت الى السوق القطرى الكثير من الشركات الكبرى ولذلك برزت الحاجة لزيادة عدد مكاتب المحامين والمحاماة.

وتابع "بصفتى رئيسا للجنة قبول المحامين نقيس هذه الحاجة ونوائم فيما بينها ونحاول ان لا يكون هناك قصور ويعتبر العدد الحالى لا بأس به"..لافتا الى ان القانون يعطى الحق بترخيص شركات محاماة عالمية لممارسة مهنة المحاماة فى قطر.

وفيما يتعلق بالتدريب والتطوير للكوادر الوطنية فى المجال القضائى اكد سعادة وزير العدل سعى الوزارة الدائم الى تطوير وتأهيل الكوادر القطرية من خلال الدورات التدريبية سواء لحملة الشهادات القانونية او غيرها.. لافتا الى ان لدى الوزارة مركزا للدراسات القانونية والقضائية يعمل منذ العام 2001 وهو يقوم بتدريب القانونيين على مستوى الدولة ويؤهلهم للالتحاق بالاجهزة الحكومية وشبة الحكومية.

كما لفت الى ان لدى المركز نشاطات ودورات وبرامج سنوية متعددة يشرف عليها خبراء بهدف تدريب القضاة واعضاء النيابة العامة والمساعدين القضائيين واعوان القضاء ومأمورى الضبط القضائى والخريجين الجدد لتطوير قدراتهم ومهاراتهم التطبيقية وتحديثها بما يساعد على اداء الاعمال المنوطة بهم.

وذكر ان المركز يسعى ايضا الى تنمية البحث العلمى وتعميقه فى الميادين القانونية والقضائية لدى المتدربين واقامة الندوات واللقاءات واصدار المجلات الدورية القانونية.

*تدريب الخريجين

وبشأن تدريب الخريجين الجدد من كليات القانون ومدى استفادة الوزارة من هذه المخرجات اوضح سعادة وزير العدل بان الوزارة تستقطب هؤلاء الخريجين وتؤهلهم بما يساعدهم على توسيع مداركهم العلمية وتعزيز ادائهم فى حياتهم العملية سواء داخل الوزارة او خارجها "كما فى حالة موظفى الضبط القضائى العاملين فى الكثير من الجهات الحكومية والذين يعملون على تنفيذ القوانين والضبطيات."

واثنى سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم على خريجى الدفعات الاخيرة من كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر وبخاصة الذين توظف منهم فى الوزارة لما يتمتعون به من مستوى قوى يمتازون به عن نظرائهم من جامعات اخرى.

وعن تعاون وزارة العدل مع الجهات الأخرى المعنية بحقوق المواطنين، سواء كانت الوزارات الخدمية أو لجان حقوق الانسان.. اوضح سعادة وزير العدل فى حواره مع وكالة الانباء القطرية / قنا/ ان الوزارة تساهم بالتنسيق او المساعدة فى اى قوانين تتعلق بحقوق الانسان وترد على اى استفسارات ترد اليها...مشيدا فى هذا الاطار بجهود اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وحرص المسؤولين فيها على التعاون والتنسيق مع الوزارة فى الكثير من المسائل.. واكد انها من انشط اللجان على المستوى العربي.

وفى رده على سؤال بشأن ما اذا كانت الوزارة تتدخل للفصل فى أى شكاوى تصلها من أى جهة، بين سعادة وزير العدل ان هذا يتعلق بنوعية الشكوى.. وقال "ان من حق اى مواطن اللجوء للقضاء ـــ الذى يتمتع باستقلالية تامة ـــ وتقديم اى شكوى ووزارة العدل ليست لها علاقة لكن هناك ادارة مختصة بقضايا الدولة."

واضاف "اى جهة حكومية الان لها عقود مع شركات او جهات اخرى مختلفه داخليا وخارجيا واذا حدث خلاف بينهم تقوم وزارة العدل ممثلة بادارة قضايا الدولة برفع القضية ومتابعتها وتمثيل الجهات الحكومية امام القضاء.

وذكر ان الادارة كسبت الكثير من القضايا ووفرت للدولة اموالا طائلة "لأنه كما هو معروف هذه مصالح حكومية وفيها عقود مبالغ واموال فهى تعمل للحفاظ على املاك الدولة واموالها وهذا دور الادارة."

وعن دور مركز حماية الملكية الفكرية التابع للوزارة اوضح سعادة وزير العدل ان المركز له صفة الادارة ويقوم بمتابعة تنفيذ القوانين ذات الصلة بالملكية الفكرية خصوصا وان دولة قطر انضمت للكثير من المنظمات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وقال "شرعنا قوانين كثيرة تحمى الملكية الفكرية وتم كذلك انشاء ادارة الملكية الفكرية وهى ادارة نشيطة جدا ولها ضبطيات قضائية كثيرة.. وتعد دولة قطر من انشط الدول فى هذا المجال."

وكشف سعادة وزير العدل النقاب عن ان الادارة نفذت فى السنة الاخيرة اكثر من50 ضبطية قضائية.. مشيرا الى ان موضوع الملكية الفكرية اضحى من الموضوعات المهمة جدا حيث يحظى بمتابعة كثير من الدول والمنظمات ومنها منظمة تتبع الامم المتحدة.

وأوضح سعادته ان المركز ينسق مع الكثير من الجهات الحكومية وله مشاركات داخلية وخارجية.. منها المشاركة فى المؤتمرات والندوات التى تنظمها منظمة الملكية الفكرية التابعة للامم المتحدة.

*عملية التدريب

ولفت سعادة وزير العدل فى حديثه الى ان الوزارة ترفد المركز بموظفين مؤهلين ويتمتعون بصفة الضبطية القضائية

حيث يقومون بدورهم على اكمل وجه.. منبها الى ان وزارة العدل تولى عملية التدريب والتأهيل لكوادر المركز كل الاهتمام والحرص ليواكبوا المستجدات العلمية والفنية فى هذا المجال.
وتطرق سعادته الى اهداف مركز حماية الملكية الفكرية المتمثلة فى النهوض بسبل حماية حقوق هذه الملكية والوصول الى المستوى الأمثل لكفالة حمايتها، بما يتفق والاتفاقيات الدولية والنظم المعمول بها دوليا، وذلك من خلال اقتراح السياسات المتعلقة بحماية هذه الحقوق ووضع الخطط اللازمة لتحقيقها واقتراح ما يلزم من قرارات لتنفيذ أحكام قوانين حماية الملكية الفكرية.
وتحدث سعادة وزير العدل فى رده على أسئلة /قنا/ عن الدور الذى تضطلع به المرأة القطرية.. قال ان المرأة القطرية اثبتت جدارتها فى جميع المناصب والاعمال التى اوكلت اليها وهى لا تألو جهدا فى اثبات وجودها وفاعليتها فى المواقع والمناصب التى تتقلدها.
واكد ان وزارة العدل تعتبر من اكثر الوزارات فى الدولة دعما للعنصر النسائى حيث تصل نسبة الموظفات القطريات الى ما يقارب 67 بالمائة من مجموع الموظفين القطريين بها.
وقال ان الوزارة تكثف من برامج التدريب لعناصرها النسائية وذلك لصقل وتطوير مهاراتهن وقد ثبت لدينا فى الكثير من الادارات والاقسام تفوق العنصر النسائي.
وتطرق سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم الى الخدمات التى تقدمها وزارة العدل حيث اشار فى هذا الصدد الى ان الوزارة تطمح دائما الى الارتقاء بهذه الخدمات تلبية لطموحات المواطنين والمراجعين وهى تعمل على معالجة اى نقائص يتم ملاحظتها او تلك التى تردنا من قبل المراجعين.
وقال اننا جميعا فى الوزارة نعمل على تطوير العمل بما يتماشى مع التطورات السريعة التى تشهدها كافة اجهزة الدولة ونحن نحاول قدر المستطاع ان ننجز كافة معاملات المراجعين.
وتابع "نجتمع بصورة متواصلة للبحث فى اى سلبيات لتفاديها وابتكار افضل السبل لتحسين العمل وتسهيله وانجاز معاملات المراجعين باسرع وقت ممكن."
وكشف سعادة وزير العدل فى هذا الاطار عن خطط فى المستقبل القريب لتوسيع الرقعة الجغرافية للادارات التى تتعامل مباشرة مع المراجعين وذلك عبر انشاء مكاتب خارجية فى عدد من مناطق الدولة تقوم بانجاز معاملات المواطنين والمقيمين على غرار عقود التصديق.. مؤكدا ان هذه الخطوة ستختصر كثيرا من الوقت والجهد على المراجعين.

المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش كينيث روث لـ القبس :

حقوق الإنسان لا تزال منقوصة في الكويت

المصدر : صحيفة القبس الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=753957&date=06122011

مي السكري

رغم تأكيد المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» كينيث روث أن الكويت تتمتع بسجل حافل في مجال حقوق الإنسان، وأنها حققت تقدماً ملحوظا مقارنة بالدول المجاورة في المنطقة، فانه أشار إلى خطوات يتعين على الحكومة الكويتية اتخاذها للحد من الانتهاكات التي تشهدها البلاد في هذا المجال.

وسلط روث الضوء في لقاء خاص مع القبس على قضية «البدون» التي كانت من أبرز الملفات التي تناولتها المنظمة، مشيداً بالخطوات الإيجابية التي تبنتها الحكومة، على حد قوله، بشأن أبناء هذه الفئة، ولاسيما من خلال منحهم حقوقهم في الرعاية الصحية والتعليم باستثناء حقهم في الحصول على الجنسية الكويتية وتجديد بطاقة المراجعة .

تحدث كينيث روث عن التعاون الوثيق بين منظمة {هيومن رايتس ووتش} والحكومة الكويتية، الذي تجلى في حرص المنظمة على إصدار التقارير المستمرة حول الكويت إلى جانب الاجتماعات المثمرة مع عدد من المسؤولين المعنيين، سواء في وزارة الشؤون أو وزارة الداخلية، لبحث أوضاع العمالة لمنزلية، فضلا عن الاجتماع برئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، داعياً في هذا السياق إلى ضرورة تغيير نظام الكفالة، بحيث يسمح للعاملين بحرية الانتقال من رب عمل إلى آخر، تجنباً لاستغلال العمالة الوافدة من قبل أرباب العمل .

وأشار روث إلى استثناء العمالة المنزلية التي يبلغ عددها 60000 عامل أغلبها من النساء من قانون العمل الجديد، لافتا إلى افتقار هذه الشريحة لقانون يحمي حقوقها رغم المعاناة التي تواجهها من قبل أرباب العمل، منبها في السياق ذاته إلى التوصية التي قدمتها المنظمة بشمول هذه الفئة ضمن القانون من أجل حماية حقوقها.

وطالب روث بالمزيد من حرية التعبير في وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يسمح لمستخدميها بانتقاد المسؤولين دون التشجيع على العنف والكراهية، وفي ما يلي نص الحوار :

•ما تقييمك لسجل حقوق الإنسان في الكويت؟

ـــ لاشك أن الكويت تتمتع بسجل جيد في هذا المجال، وعلى الرغم من أنها حققت تقدماً ملحوظا مقارنة بالدول المجاورة في منطقة الخليج، لكن مازالت هناك خطوات لابد من اتخاذها من قبل الحكومة لمعالجة الانتهاكات التي تشهدها البلاد.

ومن أهم وأبرز القضايا التي حظيت باهتمامنا منذ زيارتي الأخيرة للكويت تحديداً عقب التحرير مباشرة (منذ 20 عاماً) وحتى الآن قضية البدون التي مازالت قائمة إلى جانب حقوق التعبير والانتماء وحقوق المرأة.

منظمة مستقلة

•ما مدى تعاونكم مع الكويت في مجال حقوق الإنسان؟ وهل توجد اتفاقيات مشتركة؟

ـــ «هيومن رايتس ووتش» منظمة مستقلة ليس لها ارتباط معين بأي دولة أو بأي جهة حكومية معينة، فهي لا تبرم اتفاقيات رسمية مع حكومات الدول، وإنما يتم التعاون معها عن طريق الحوارات والمناقشات المتبادلة بين الطرفين من خلال إرسال الباحثين في هذا المجال إلى تلك الدول لبحث المشاكل التي تواجههم، في محاولة لوضع حد للمشكلة بصورة موضوعية بعيداً عن التحيز وفقاً للظروف الملائمة لكل دولة.

وفي ما يتعلق بمدى تعاوننا مع الكويت، فهو تعاون وثيق، حيث إننا نحرص على إصدار تقارير مستمرة حول الكويت إلى جانب اجتماعاتنا مع عدد من المسؤولين في الحكومة الكويتية، فعلى سبيل المثال اجتمعنا مع وزير الشؤون وعدد من مسؤولي وزارة الداخلية، بالإضافة إلى النواب لبحث قضية العمالة المنزلية، كما التقينا برئيس الجهاز المركزي لتعديل أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) صالح الفضالة لبحث مسألة البدون في البلاد.

البدون

•ما تقييمك لأوضاع البدون في الكويت؟

ـــ لا شك أن الحكومة اتخذت خطوات إيجابية في هذا الشأن، من خلال منحهم حقوق الرعاية الصحية والتعليم، ولكن مازالت هناك أمور غير معالجة منها حقهم في التجنيس (إثبات الجنسية) إلى جانب أنهم يواجهون مشاكل في تجديد بطاقة المراجعة بسبب قيود أمنية مثبتة في الدليل السري.

وخلال اجتماعنا مع رئيس الجهاز المركزي لتعديل أوضاع البدون صالح الفضالة، قدمنا تقريراً رسمياً عن هذه القضية، بحضور عدد من الناشطين البدون ومسؤولين من الجهاز المركزي وبحثنا أمورهم.

أوضاع العمالة

•أوضاع العمالة في الكويت، هل هي سبب تصنيفها المتأخر بملف حقوق الإنسان؟

ـــ على الرغم من أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات الفعالة لمعالجة المشكلة، فإن هناك مشكلة كبيرة، ما زالت قائمة في هذا الشأن ولم تعالجها الحكومة، وهي «نظام الكفالة» الذي يجعل العامل مقيداً ومحكوماً بكفيل معين «رب العمل»، ولهذا يجب تغييره بحيث يتيح للعامل حرية الانتقال إلى كفيل آخر، لاسيما في حالة تعرضه إلى المعاملة السيئة، خصوصاً أن النظام الحالي يشجع أرباب العمل على استغلال العاملين.

إلى جانب هذا، نجد أن فئة العمالة المنزلية التي يصل عددها إلى 600000 عامل في الكويت وأغلبها من النساء مستثناة من قانون العمل الجديد، فلا يوجد قانون يحمي حقوقهم، على الرغم المعاناة التي قد يواجهونها من أرباب العمل، من حيث عدم حصولهم على أجورهم، فضلاً عن ساعات العمل الطويلة والمتواصلة من دون راحة أو عطلة، وبدورنا، قدمنا توصية معينة لحماية العمالة المنزلية (الخادمات.(

حقوق المرأة

•كيف تنظرون إلى خطوات الكويت في مجال تحسين ظروف المرأة، ومنحها حقوقها؟

ـــ بالرغم من أن المرأة الكويتية تتمتع بحق التصويت، واعتلاء المراكز العليا، حتى أصبحت نائبة في البرلمان، فإن حقوقها ما زالت قاصرة في مجال التقاضي ومنح الجنسية لأبنائها في حال زواجها بغير كويتي بخلاف الرجل المتزوج بغير كويتية، الذي يتاح له منح الجنسية لأبنائه، وهذا يعد ظلماً لها، لذا يجب إنهاء التمييز ضد المرأة، بحيث تتم مساواتها بالرجل في الحقوق.

حرية التعبير

•ما تقييمك للحريات كحرية التعبير والصحافة في الكويت؟

ـــ لاشك أن الخطوة التي اتخذها سمو أمير البلاد بشأن مطالبته لوزير الإعلام في يناير الماضي 2011، بإلغاء القضايا المرفوعة ضد وسائل الإعلام، اتسمت بالإيجابية، ولكن هناك مشكلة تتعلق بمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي كـ «تويتر» الذين تم اعتقالهم بسبب انتقادهم لحكومتي المملكة العربية السعودية والبحرين.

ونحن نطالب بحرية التعبير، سواء في وسائل الإعلام أو الإنترنت، بحيث تتضمن انتقاد المسؤولين من دون التشجيع على العنف أو الكره .

البحرين وسوريا

•ماذا عن أوضاع حقوق الإنسان في كل من البحرين وسوريا؟

ـــ بالنسبة إلى البحرين، كانت استجابة الحكومة البحرينية عنيفة ضد المتظاهرين، وهذا ما تجلى من خلال قتلها العديد منهم، فضلاً عن تعذيبهم وإرسالهم إلى السجون، وهو ما يمثل قمعاً شاملاً أثمر عن طرد الناس من وظائفهم والطلبة من جامعاتهم.

وفي تطور آخر، شكلت الحكومة البحرينية لجنة تقصي حقائق مستقلة بقيادة خبير القانون الدولي شريف بسيوني لدراسة

وبحث الانتهاكات في البحرين، حيث أصدرت اللجنة تقريراً يدين بشدة أعمال العنف والضغوط القوية التي فرضها النظام في البحرين ضد المتظاهرين، كما تعهد الملك حمد بن عيسى بتحسين الأوضاع، ولكننا لسنا متأكدين من تنفيذ هذه الوعود.
أما عن الوضع في سوريا، فالأمر لا يختلف حيث اتسمت استجابة الحكومة السورية بالوحشية ضد المتظاهرين، حيث وصل عدد القتلى إلى 4000 قتيل بسبب عنف الحكومة، في حين أن الخطوة التي اتخذها المجتمع الدولي بما فيه جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ضد سوريا تعد قوية، وذلك من خلال فرض العقوبات عليها وتعليق عضويتها لوقف القتل والعنف ضد المتظاهرين.

خارطة طريق
رسم روث خارطة طريق للحكومة الكويتية، من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الكويت، وقال: على الحكومة أن تعترف بأولوياتها في سبيل تعزيز هذه الثقافة، وذلك من خلال أمور عدة، منها معالجة قضية البدون وإثبات حقوقهم في المواطنة (التجنيس) وتمتعهم بالإقامة الآمنة في البلاد، فضلاً عن إنهاء نظام الكفالة وتضمين العمالة المنزلية ضمن قانون العمل، إلى جانب إتاحة مساحة كافية لحرية التعبير عن الرأي، لاسيما في الإنترنت والنقد من دون الحث على العنف.

المطلوب من الكويت:
-1إلغاء نظام الكفيل
-2منح المواطنة لـ «البدون«
-3شمول الخدم بقانون العمل
-4توسيع حرية التعبير
-5مساواة المرأة بالرجل

المنتظم الدولي ينظر إلى وضعية المغرب في مجال حقوق الإنسان بـ'إيجابية'

سالمصدر: جريدة الصحراء المغربية الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=142285

أكد عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المنتظم الدولي ينظر إلى وضعية المغرب في مجال حقوق الإنسان بـ"إيجابية"
خاصة أن المملكة ربحت رهان الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات تشريعية شفافة ونزيهة، تعد الأولى من نوعها بعد المصادقة على الدستور الجديد.
وأضاف هلال، في تصريح للصحافة، على هامش الندوة الوطنية التي انطلقت أشغالها، يوم الجمعة المنصرم، بالرباط، حول "آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان"، أن التقرير الوطني الذي قدمه المغرب سنة 2008 كان "إيجابيا"، وحظي بإشادة دولية أثناء الحوار التفاعلي، الذي نظم بهذه المناسبة.
وأعرب عن ارتياحه للإنجازات الملموسة، التي حققتها المملكة في مجال ترسيخ حقوق الإنسان خلال الفترة مابين 2008 و 2011، مشيرا إلى أن ذلك سيعطي زخما كبيرا ودينامية للتقرير الوطني، الذي سيقدمه المغرب في أشغال الدورة الثالثة عشرة لمجموعة العمل المعنية بآلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان المزمع انعقادها يوم 22 ماي 2012.
وأكد أن التقرير الوطني الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان "سيكون ناجحا لأنه يتضمن نظرة شاملة ومقاربة تشاركية لهذه الحقوق."
وأوضح هلال أن المغرب يعد من البلدان القلائل التي تنظم ندوات ولقاءات ومشاورات مفتوحة على الملاحظين والمنظمات الدولية في هذا المجال، لكي" يظهر للعالم جدية استعداده لتهييء هذا التقرير من خلال مشاركة كل الأطراف المعنية بتعزيز حقوق الإنسان."
يشار إلى أن الندوة الوطنية حول "آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان" تهدف إعداد التقرير الوطني برسم الاستعراض الدوري الشامل للمملكة في جولته الثانية أمام مجموعة العمل المعنية بهذه الآلية، التي ستعقد دورتها الثالثة عشرة يوم 22 ماي المقبل.
كما تسعى هذه الندوة، التي تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على مدى يومين، إلى خلق دينامية مواكبة لسيرورة الإعداد للتقرير الوطني بدءا من عملية تجميع المعطيات التي انطلقت فعليا، وتنظيم أيام دراسية لفائدة الجمعيات على مستوى بعض جهات المملكة، إلى حين إنهاء التقرير وإرساله إلى الجهة المعنية، مرورا باللقاءات التنسيقية والتشاورية، التي تعتزم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مواصلتها، بهدف إعداد التقرير الوطني مع كل الفاعلين المعنيين من الحكومة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والخبراء.
ويشارك في هذه الندوة، إضافة إلى القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني والهيئات النقابية والتمثيليات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة، خبراء وطنيون ودوليون.

كاريكاتير

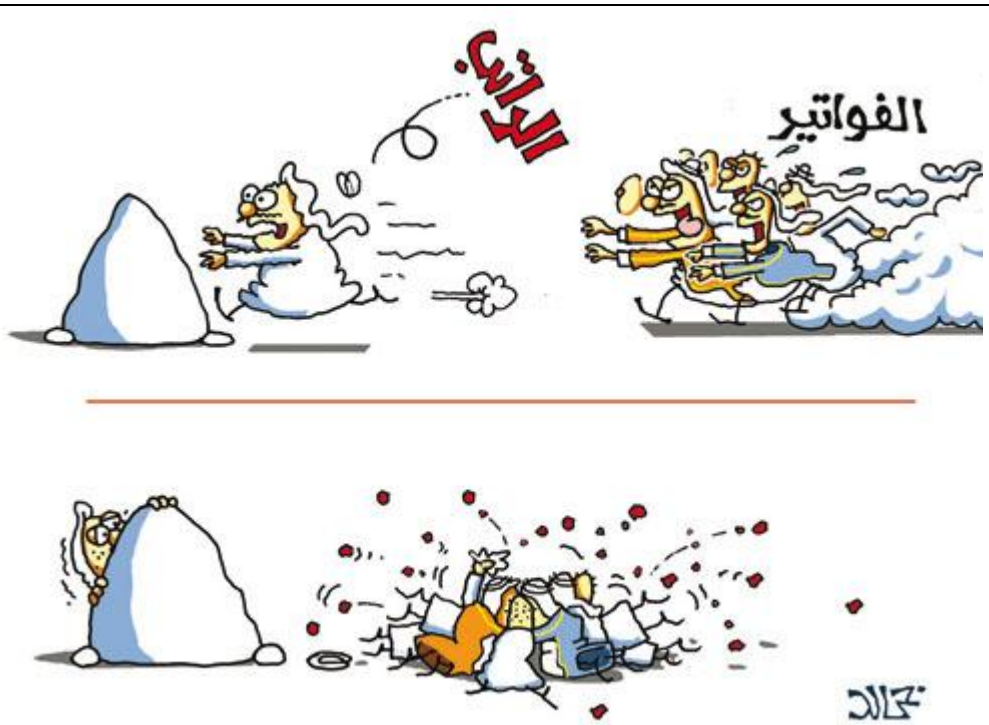

المصدر: جريدة الوطن
الخميس6 محرم 1433هـ - 1 ديسمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2703

المصدر: جريدة الوطن
الاحد9 محرم 1433هـ - 4 ديسمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2711

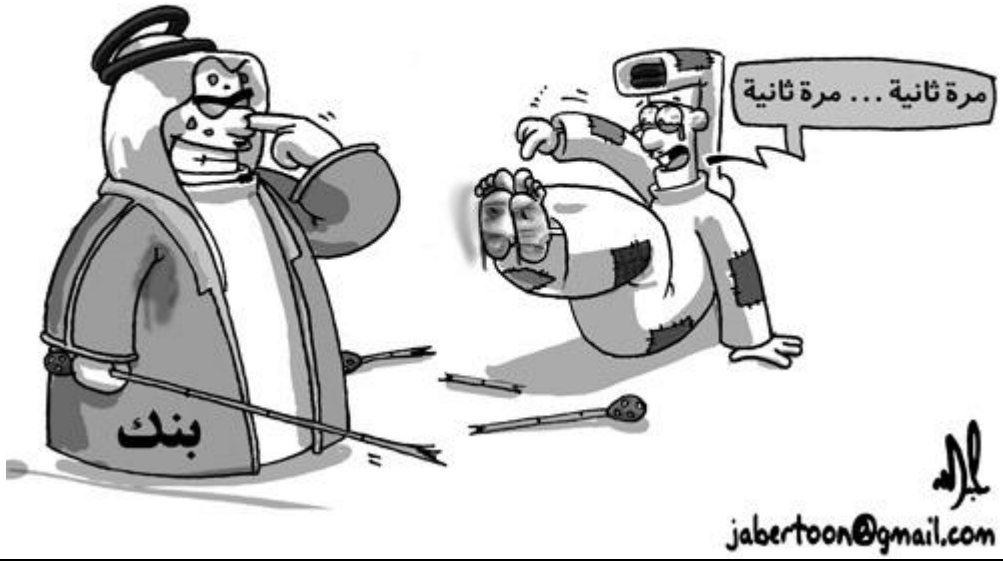

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين10 محرم 1433هـ - 5 ديسمبر 2011م

http://www.al-jazirah.com/20111205/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&name=عبدالله جابر&sms=7821

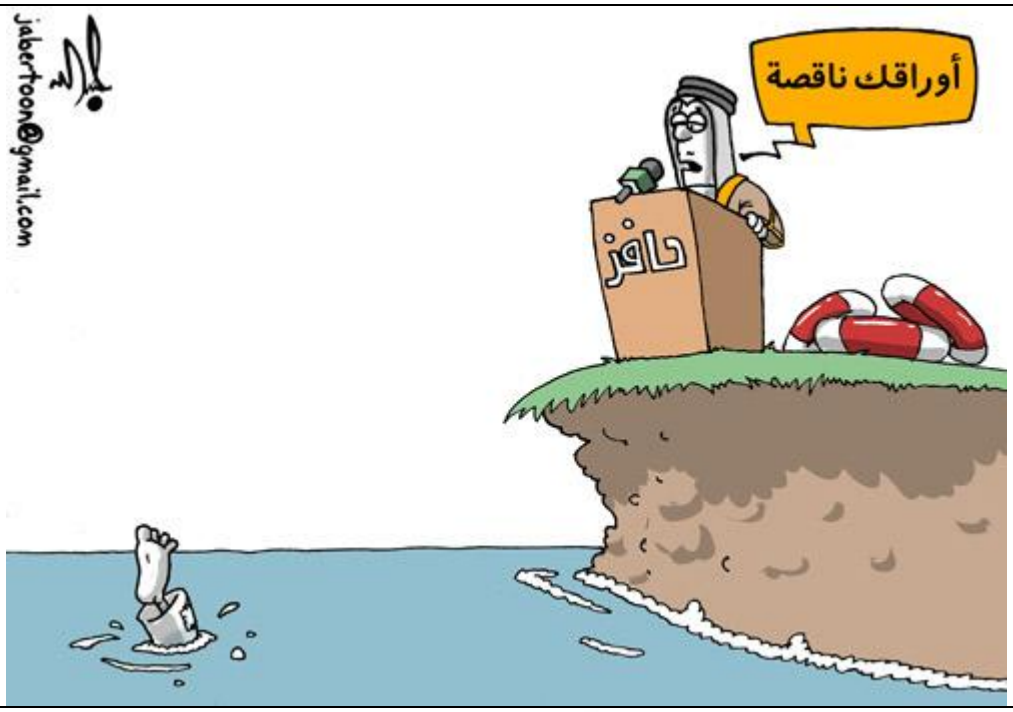

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء11 محرم 1433هـ - 6 ديسمبر 2011م

http://www.al-jazirah.com/20111206/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&name=عبدالله جابر&sms=7821

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء12 محرم 1433هـ - 7 ديسمبر 2011م

http://www.al-jazirah.com/20111207/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&name=عبدالله جابر&sms=7821